[illegible]

باسمه

دانه فرق نقطه بر وی سخن از جهت بسیار ره بنابی سخن فهم دو بیت

مردم اندر حسرت فهم درست هرچه میگویم بقدر فهم تست

حزین

ما جام بر و با تو زهم ساله ما ئی

رنگ صاف این است شیشه آب بلور

هر جا لحیه مرد و تا تیغ بلور

صائب

هر گز سال ساق نشسته

سوزد هر آن تراز و بربه

[illegible]

وحید

چو شد عالم ز فیض حق بدون رو بر لب جام

عید اهو زمان کو بانه انگشت در ابا

ایضاً

کر بدر کفت زاد شمع بدان باکمیت

طعن خفاش کی رونق خورشید برد

[illegible]

الاثنان لان يكون كونه في النوع فهما المتماثلان او الجنس فهما المتجانسان
او في الكم
او في الكيف فهما المتشابهان

والمتقابلان لان يكون ... ان يصدق احدهما
وجوديا والآخر عدميا ... الا ان يكون ...
كل منهما بالقياس الى الآخر فهما المتضايفان
والا فهما المتقابلان ... الا ان
... فيهما العدم والملكة
والا فهما المتسميان في المفردات ... والا
وفي القضايا ... التناقض

... المدركات ... ثم المدرك الكلية
والا ... المدرك
... الفهم ... الحس المشترك ... المدرك
... فهم ... الى ...

[illegible]

١٣٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع

الايادي وروايع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحكمة

واورد بوافر فضله فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه

محمد خير من نبع من ينبوع الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة الشرف

والفصاحة وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجاء الحق

واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضايل بالتقديم

واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتحقق

للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع

على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق التنزيل رائق مفتاح لدقايق

التاويل فائق تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الاعجاز

وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص

على فرايد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل سوابقه

شافية عن الباب الاكباد الى اسرار التنزيل نظم لمباني تراكيبه وصنف

منهم طلبة في ابواب اسالبيه وصفا لا يبدله الواصف لطول جهد يخطر فاني

يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة من اسراء التقليد

يعاطونه من غير روية ويخوضون في بحره من غير حول القيل والقال

يقتصرون من تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد عام

حتى تسع في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم

حتى ينطبع دقايق التعقل في ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم

الاعراض عن منهج الرشاد فيهما التنبيه للرموز الدقيقة الثان او التفطن

للخفية المكان وانى بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في

اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى معارج الكمال وفرط

الشغف باخذ العلوم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم لحط

رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرف الله عنها بوايق الزمان

وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير

العلوم والمعارف والاقتلاذ الانامي من عيون اللطايف وصرف

شطر من الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا

قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد

في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب

الى الامام العلامة علامة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل النحارير

جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق

افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا

جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا

على حقايق هي لباب آراء المتقدمين نظروا على دقايق هي نتائج افكار المتاخرين

مع البلاغة عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا يحاعليه مخايل السحر ودلايل

الاعجاز ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدر و

كان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت معاهده ومعاهده

وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه

حتى انتقضت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول

يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون عن انعكاس

احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على الغير ويفنى العلم فيه

ويدرس الاثر لكن لما رايت تهافت رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب

وتحصيله واشتداد اعتنائهم بالاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا

توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح

يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعضهم قد اكتفوا بما فهموا

من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد
تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء
السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا ما ضاع من الزمان غصصا
وطفقت اقتحم موارد السهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر
من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم با
لبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لاسيما دلايل الاعجاز
واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم
جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل لاصحاب عويصاته الآبية ويسهل
طريق الوصول الى ذخائر كنوزه المخفية واودعته فوايد نفيسة وشحت بها
كتب القدماء وفوايد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرايب نكت
اهتديت اليها بنور التوفيق ولطايف فقر اقتضبتها من عين التحقيق
وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما
اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتا
والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من السهو للفاضل العلامة في شرح
المفتاح واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الآخرين في هذه الصناعة
واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التا
بجماعة حظر والتحقيق الواجبا وما فرضت على نفسي ستم في تطويل الواضحات
وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر رماني الدهر
بالارزاء حتى فوادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت
النصال على النصال وذلك من توارد الاخبار بتفاقم المصايب على العشاير
والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما شعر ديار بها حل
الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهلها
سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان فلم يبق من اوطانها الا
دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حومتها الا قوم بلحد مجثم شعر كان

لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاورا ق
في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا
مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر
اذا اساء اصر على اسائته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط
الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض ويجرني من رفع الى
خفض حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله عن الآفات فقر الله عيني بها
على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها
الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلوم والهداية
وخمدت نيران الجهل والغواية وظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالنصر
معقودا وعاد عود الاسلام الى رواء رياض الفضل الى نايته و
نظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل
الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل
ذلك عيان من دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم
خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي اثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف
هادم اساس الجور والاعتساف رافع الوية الولاية في الآفاق مالك سرير
الخلافة بالاستحقاق المجتهد في مراد الامن والامان الممتثل لنص
ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق
نيته في احياء سنة رسول الله صلعم خليفة ملك الآفاق سطوته والخلق
كان مرآه آية سلكا يحوم حول ذراه العالمون كما ترى الحجيج ببيت
الله معتكفا يحيي نسيم رضى منشر الزمان وكم مكارم بلظى من سخطه هلكا
اطار صاعقة من نصله فيها الى السماك لواء الشرع قد سمكا وصادف
الرشد منا كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار به
قرير العين مبتسما والملك اقبل بالاقبال متسكا علا فاصبح يدعو الو

ملكا وربما فتح اعينا عذا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل
الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين
محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات
مورقة بسحايب رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد
بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحايب الافضال
والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام اقاب في ارقاب
له ايادٍ هي الاطواق والناس الحمام فقرات الذي اذهب عنا الحزن وقومت
بنيان الاحبة والوطن وصرت بينهم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته
ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي تمرهما في الله سواء الطريق وافاض
على سجال التوفيق وهز من عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه
وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح
ببالي اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مملوا
من جواهر الفوايد وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد فجعلته تحفة لحضرته العلية و
حلية لسدته السنية لا زالت ملجا لطوايف الانام وملاذا لهم من حوادث
الايام وحصنا حصينا للاسلام بمحمد وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلّص
اخواني ان يشغلوني بصالح الدعاء ويشكروني بما عانيته في هذا
التاليف من الكد والعنا والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين
هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين
لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل
الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع الكد والعناد وفشا الجدال
والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء والجميل في العاجل فحسبي ما ارجو
من الله الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب
قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن
بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي

هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق
بالفضايل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام
سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان
فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر
يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق
واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في
الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على
الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة
الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل
الحمد للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله
اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص
الحمد به وانه به حقيق وعندنا نظر انما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال
العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل
على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى
الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الا
ستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النايب مناب الفعل انما هو
المصدر النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد
به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع
في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قراين الاستغراق وعلى ان
اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون
استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول

الى التقدير اى انعم بـه مع تعذره فى المعطوف عليه اعنى علّم لكون ما لم
نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلّم على ما لم نعلم بدلا من الضمير
المحذوف او خبر مبتداء محذوف او نصب بتقدير اعنى فقد تعسف
وانما عنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من اوصاف المنعم امكن
من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة
به ولئلا يتوهم اختصاصه بشىء دون شىء ولتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج
اليه فى بقاء النوع ببيان ان الانسان مدنى بالطبع اى محتاج فى تعيشه
الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى نوعه يتعاونون ويتشاركون فى تحصيل
الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد
صاحبه ما فى ضميره والاشارة لا تفى بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفى الكتابة
مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير
ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع
عليه لان كل واحد يشتهى ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور
ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لهما من قوانين كلية هى علم الشرائع ولا بد لهما من واضع يقررها على
ما ينبغى مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق
الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعته من عند ربه وهى المعجزات
واعلى معجزات نبينا عم القران الفارق بين الحق والباطل وقوله وعلّم من
عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة
البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة
على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المتقن للقوانين و
افضل من اوتى الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هى علم الشرائع على ما
فسر فى الكشاف ولفظ اوتى تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وبرأيه

الفاعل لان هذا الفصل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة
لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب
البين من الكلام الملخص الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى
فاصل اى الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب
والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى
العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل وآل واويل خص بالاشراف ومن
له خطر وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل
الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد
اما بعد اصله مهما يكن من شىء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو
المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء
اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم
للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجىء لهذا زيادة تحقيق
فى احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما
يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثانى
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة
هو المعانى والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها
سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم
بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان
هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها
لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم
سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القران استارها فيكون من
اجل العلوم قدرا لان المراد بكشفها الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلى
مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق

الشر وهذه وسيلة الى التصديق بالنبي عم في جميع ما جاء به ليقتفي اثره فيفاز
بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه
من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة
المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وما ذكر في المفتاح
من ان مدرك الاعجاز هو الذوق الصحيح ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا
يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه بل على
انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب
السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين
العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه
الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته
لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران
الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس با
الاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة
تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية
واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على
اصطلاح القوم والقران فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم
ونظم تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل
لا توالي النطق وضم بعضها الى البعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف
فانه توالي النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان
ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف
العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على
اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان

القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة
والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف
فيه اي في علم البلاغة وتوابعهما من الكتب المشهورة نفعا لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن
الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل
مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها احسن فيه
ان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو
تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق بجمعا
يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول
بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم عليه لانه عند العمل
على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا ولا
ظهر انه جاز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعم فلما بلغ معه السعي
ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف و
ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من
الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه
وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها
ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد
المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء
الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا
ينبو عن الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار
لما فيه من التطويل مفتقرا خبر اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه
من التعقيد والى التجريد عما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم

القسم الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وعمرا راكب
وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع
المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى
عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها
في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي
اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الطاقة
وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في
قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف
ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي
المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو نفي يعني في تحقيق ما ذكر فيه من
الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي
اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي
او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار
لفظه اي المختصر تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه
ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في
الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على اصل ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل
لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بانه حشو وتطويل
وتعقيد تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث
وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد و

غيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد و
زوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد
ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا بالنفي ولا بالاثبات كبعض
اعتراضات على المفتاح وغيره ولقد تعجب في جعل ملتقطات كتب
الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال
الله لم لا نعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص
لا للتقوى وكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله
حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم
الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال
غيره وعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسال بتقديم المفعول ونعم
الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم
العبد فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية
واما على حسبي اي هو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما
صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة
على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح
وجعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة
فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا
الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تادية
المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض الاحتراز عن التعقيد
المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن
الثالث وعليه منعه يدفع بالاستقراء وقيل بينه على مقدمة وثلثة فنون
وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق

ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما نبين هناك ان شاء الله تعالى ولما
انجر الكلام في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة
صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا
اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها فقال مقدمة اي هذه مقدمة في
بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني
والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف
على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال
مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة
الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع
بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم
ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف
احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد
ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض
الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان
هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا
شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في
الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال
كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح
وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها
الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ
ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر

بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بهما الاخيرين
فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
صفة لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير
الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان
الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة
من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي
جزم المص بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين و
التنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص
مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة
الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد با
لكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا
كانت البلاغة صفة عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى
الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر
اولا الى تقسيمها باعتبار ما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه
يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك
بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق
الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه
المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين
الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على
هذه الوجه غير موجود في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم
وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به
بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى الجواب عنه بان المراد
بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة
الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه

وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من
تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء
اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر
وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو فمنه ما يوجب
التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال
تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس
غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق
مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات
ان روي بالفتح استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى
الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع
عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف
المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى
عقاص ومثنى ومرسل والاول تغيب في الاخرين والغرض بيان كثرة شعره
وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي
من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة
التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف ايض تنافر بل منشأ الثقل هو اجتماع
هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج و
ان الانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال
من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج
كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع وغلم
علم وليس ذلك لكون الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من
الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي
فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان
من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم

يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة
الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج
سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية
عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة واجاب
بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء
وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف
فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها
والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع و
لو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب
ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة
الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم
انه لا يخرج السورة من الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير
فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة
مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا
والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه
ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم
وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار فاجتمع الناس
عليه قال ما لكم تكأكأتم علي كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم
تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله العلامة في الفائق
انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه
قوم فاقبلوا يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال
ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم

دعوة فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له
وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف
السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج
السيف السريجي في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه
بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول
منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا
من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة
واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد
هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الا
وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة
على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان
يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد ايراد الفصاحة
المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل
بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي
منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم يونس
استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو
الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل
شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب
القران والحديث والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي
الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على
الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت
وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية
نعم كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد ان اردت

بالفصاحة معنى اخر ونعت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا
يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون
المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو
في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل
عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال
وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في
شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثنيات فكانه قال
القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخالفة هو ما لا يكون على وفق
ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل
والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع
بان يمج السمع من سماعه كما يتبرا من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ
من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكره
نحو الجرشى في قول ابي الطيب مدح سيف الدولة ابا الحسن علي مبارك
الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقته اسمه اسم امير المؤمنين علي ع واللقب مشهور بين الناس والاغر
من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة
تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكأكأتم
افرنقعوا او الجحيش واطلخم وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان
ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني
ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرفت في موضعه وضعف هذين
الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم
من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغمات غير متناسبة وصوت طيب
وليس شيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن

او غيره وكذا جحنفخ وملع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في
التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه البحث لانه قد يعرض
لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع الغرابة فيصير اللفظ فصيحا فان
مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة و
لفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها وهو حال من الضمير في خلوصه
اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره
مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات
لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة
كانت ام لا فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها
فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون
النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه
الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش و
تبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله
ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير
للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن
فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر
من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة
على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وحرب
اسم رجل وصدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلأ ومنه
ما هو دون ذلك مثل قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي

واذا ما لمته

واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني
احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا
والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق
منه اللوم فلم يشاركه احد لكن بمقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء
مما عابه الصاحب ان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من
القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع
في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ
عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي
تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف
الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال ان في تكرار امدحه
ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق وهو ان منشأ الثقل في الاول
نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر
جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى
الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل با
البلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان
المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد
لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب
المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة
فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد
يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب فيجوز ان
يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى
فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه
بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن

هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه
يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضايل
الا مملكا اعطى المال والملك يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه
اي ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي
هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو
حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم
المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار
البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل
مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان
العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في
قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس
فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل
بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد
لخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء
القراين الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب
بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة
المبني عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب غلط عيناي الدموع
لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة
والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني الدهر
اي ساءني وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي
ولكنه اخطا في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور
بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة
البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور
الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباء ولهذا لا يصح ان يقع في

الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك وتوسنة جماد لا مطر
فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي
الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان
قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا
انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعقيد المعنوي
لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن
التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال الذهني من معناه الاول الى الثاني
ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي
ليس لمعناه ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء
كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان و
الاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الآن
كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد
هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن و
الكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا
على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الآن
ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وجعل لا بد من
سكب الدموع تحت الطلب لكونه اكتب عليه ولازم ملازمة الامر المطلوب
ليظن انه ايضا مطلوب فيما في بصدده هذا هو المعنى المشهور فيما بين
القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاه عدم التعمق
في المعاني وقلة التصفح بكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب
الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني
اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان
والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع

من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر
مفتاح الفرج وان مع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من
دلايل الاعجاز وعلى هذا فالسين في سا طلب لمجرد التاكيد على ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته
ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله
اي ابا الطيب وتسعدني غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء
والمراد الشدة سبوح فعول يعني فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس
يستوي فيه المذكر والمونث ادبا فرسا تحسن الجري لا تتعب كانها
كانما تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق
بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر
كلها لسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها و
تتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي
ففيه اضافة حمامة الى جرعا وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا
تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعا الى حومة وهي معظم الشيء
واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه
فعامة فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك
يق فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه
نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه
على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر اذ التنافر في الكلام ما كانت
الكلمات ثقيلة على اللسان والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق
بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة
فانها لا تحسن وذكر انما تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة

انت والله تلجج في خبارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا
سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر
عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله
عتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المص في الايضاح من كلام
الشيخ مشعر بان جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع
بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث
وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا و
انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد
تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين
والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايض ان اوجبا ثقلا وتنافرا
فذاك والا فلا نسلم اخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله
تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده وقوله تعالى ونفس وما
سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من
مقولة الكيف وهي عند القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا
نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار
عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج
بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث
باقي الاعراض النسبية وتوهم لانه لا يدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة
او النسبة بواسطة اقتضا محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو
انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في
محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية
نفسانية وح ان كانت راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ
ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن

المقصود دون بعضها اشعارا بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي
سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا
ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق
بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم
المفرد والمركب فذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه
قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم
ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من
المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب
اعدادا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط
الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام
فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب مخبوط فان قلت هذا التعريف
غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار
المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب
لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على
وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية
ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده
والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد
كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا
ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من
التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام
فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف
فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير
بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود

الكلام

الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا
المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التوكيد والاطلاق والحذف
والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغيره
فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار
اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلاف فيما بعين اختلاف
مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية
الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار
يناسب الحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين
فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا الى نفس الاسناد
ككونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر
او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه
او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او
غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد
على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكا
لمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث
اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي للمقام الذي
يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم
او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او
اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او
المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه
وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام
خلافه اي خلاف كل منهما وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل
لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان الثاني دفع القدح حتى حصر بعضهم

كما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون
وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف
موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء و
الفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والحذف والتقديم
والتاخير والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه و
تستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي
هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب
موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له تاثير
في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت تجدها
قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا
من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة
من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير
مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي
يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان
وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى
قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة
ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى
المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة
الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي
والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ

فيكون

فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه
اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات
الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث
نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير
اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة
كلام المص وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود
الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما
ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف
في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة
والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ
اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة
ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام
الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فههنا الفاظ ومعان اول
ومعان ثوان فالشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم على
ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص و
المزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي
هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم
اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها
تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها
بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا

البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر
من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب
والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جملتين ولانه باب عظيم كثير المباحث
وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل
حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين
حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي
مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه
من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي
وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة
لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما
يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون
فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى
صحبتها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى
مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام
ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع
وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند
المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية
او الشرطية او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما
هو في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك
هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام لجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن و
القبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي
بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي
اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبر

الشيء

الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا و
بالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه
اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي
الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات
اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الا
عتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه
وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله
فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه
قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار
المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار
ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فقد علم هنا مقدمتان احدهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار
المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان
يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين
او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه
الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين
الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في
مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي تراها
مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد
وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج و
ان خرجت خرجت ان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال نحو جاء زيد مسرعا
او يسرع او وهو مسرع او يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك
موضعه وتجيء به حيث ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد
كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كل من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي

ما في نفي الحال ولن في نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون
وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف
موضع الفصل من موضع الوصل ثم في الوصل موضع الواو من الفاء و
الفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والحذف والتقديم
والتاخير والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه و
تستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي
هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب
موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية
في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت حسن
قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن
من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى بعني الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة
من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير
مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي
يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان
وما للتاكيد بمعنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى
قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة
ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى
المعنى والى ما دل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة
الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي
والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ

فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه
اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات
الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث
نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير
اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة
كلام المص وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود
الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما
ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف
في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة
والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ
اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة
ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام
الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول
ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم على
ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص و
المزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي
هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم
اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها
تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها
بين الخاصة والعامة ولسنا نحمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا

كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دلّ به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على ما نراه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان انما يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرقا فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل الشيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون لمذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انهم لم يسمعوا قائلا يقول معنى فصيح والجواب انه لما ثبت ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دلّ على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دالّ ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حدّ

الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فالاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظ هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فمما لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز يعني مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على قوله هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة بما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو

الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز
وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا
هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة
من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي غاية الاعجاز
ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف البلاغة
اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام
وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها
بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطايف والخواص الزايدة على اصل المراد وبينهما
اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت
المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة
وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث
الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى
ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها
اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة
وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم
موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة
والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على
ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث
لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان
دون اللغة والنحو والصرف يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة
على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة
في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قال هو

الصدق

الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي
ما به يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطأ
في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام
غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف
البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا
لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا
يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن
المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام
الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها
لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة
الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل
هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام
على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض
من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو
الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز
الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل
كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة
المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم
تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم
انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير
والحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين
والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين
الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد

سلامة الحس فيرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا
لا الى مجرد المعاني والبيان اما تحقيق قوله والثاني
اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام
فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم
من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من
الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم
من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال
بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين
في علم متن اللغة اذ به يعرف ان تكأكأتم ومسحنككا
غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع
الكتب المتداولة واحاط علما بالمفردات المأنوسة
علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو
غير سالم عن الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء
وتمييز السالم من مخالفة القياس عن الغرابة غيره
يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا في البواقي فاتضح
ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن
اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما
قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة
قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة
القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد
اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا

متنافرا

متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما
يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد
المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز
السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا
الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك
بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم
يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في
التادية وتمييز السالم عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا
لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان
مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز
به عن الاول يعني الخطأ في التادية علم المعاني فالمراد بالاول
الاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز
عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن
غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز
به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة
منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة يرجع الى
غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه
مزلة الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم
اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه
التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة و
توابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس
يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني و
الاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم
البديع ولا يخفى وجوه المناسبة قدمه على البيان

الفن الاول علم المعاني

لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف
به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة
لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد
مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار
الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة
ولان كل علم فهي مسايل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها
تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسايل
كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا
يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي
ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقولها الصناعة ايضا
بيان ذلك ان واضع هذا الفن وضع عدة اصول مستنبطة
من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن
من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد و
هي العلم ولهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما
جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد
ان جميع مسايله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة
اجمالية هي مبداء لتفاصيل مسايله بها يتمكن من استحضارها
ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه
كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط
والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة للادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشئ واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا

ثم ذهل

ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة في
الجزئيات فقال تعرف به احوال اللفظ العربي دون بعض تحقيقاته فان
هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك
العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى
هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او
البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل
ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من
عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع
والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية
من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة
خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان نتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
مثلا وهذا واضح لزومه وفساده وبهذا يخرج علم البيان عن هذا التعريف لان
كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ تدقيقها
الحال لكن لا بحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او كناية او استعارة
ونحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر
والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي

هو مقتضى الحال كما افصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة
المقتضية للتأكيد والذكر والحذف ولغير ذلك فكيف يصح
قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى
الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان
مقتضى الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء
على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند
التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى
هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام
الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق
هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على
ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام
ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام
حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها
يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال اذ التحقيق
فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان
كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها
وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما
وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في
الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال لما ذكره من
الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء
من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب

الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز زيادة معرفة وهي تراكيب البلغاء
لا الصادرة في معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد
عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه
واجيب عن الاول بان المراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على
اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء اعني ان معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعدم
دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء
الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز
ان نعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فنتتبع خواص تراكيبه من غير ان نتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم
من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية
وبسط واقول لا يبعد من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم
يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان
زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب منكرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما
مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار
خاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر وتخصيص المفعول فتوفية حقها ان يورد
التركيب في مورده فيما يناسبه وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال
توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عنه كلمة في تادية المعاني وكذا قوله
ايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم
بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى انه يورد تشبيهات

البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من العلامة
عنه كيف خفي عليه هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظن بالسكاكي انه اخذ في تعريف
بلاغة المتكلم تركيب البليغ فوقع في تعريف الشيء بنفسه [illegible] ما يضيق
عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم اوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق
الكلام العربي لمقتضى الحال وحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في
اجزائه لا الكلي في جزئياته لانا لا نصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام بان العلم
عبارة عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلم وبيان ان الانحصار خارج عن المقصود الاول
احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه والثالث احوال المسند والرابع احوال
متعلقات الفعل والخامس القصر والسادس الانشاء والسابع الفصل والوصل والثامن
الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة
يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها
او بايقاع النسبة او انتزاعها خطا في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية
فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت
عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه
بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته
خارج كذلك فانشاء وتحقيق هذا الكلام موضح في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند
اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه
كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاجمال لتخصيص بالخبر لان
الانشاء ايضا لا بد له من ذلك وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد
والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة
والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجئ ولفائدة

اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد
لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كلام لكن الطالب بحثه لان جميع ما ذكر
من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه من احوال الجملة او المسند اليه او المسند
او المسند اليه فالتحقيق ان [illegible] سبب افراد هذه الاحوال ما سبق من جعل كل

كان من الاحوال ما لا يختص [illegible] ولا جملة بل يجري [illegible]
كثرة جعل بابا سابقا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان
ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية
ابواب تنبيه وسمي هذا البحث التنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله
تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة
تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام
المحتمل للصدق والكذب وقد يقع بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر
عن الشيء على ما هو به [illegible] الصدق والكذب
يوصف بهما المتكلم والكلام والمذكور في تعريف الخبر صدق الكلام [illegible] مطابقة
نسبته للواقع [illegible] بانه كما عرفت [illegible] صفة المتكلم فلا [illegible]

البلغاء فجاء بحمد الله تعالى على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من العلامة
غيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي أنه أخذ في تعريف
بلاغة المتكلم تركيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومعناه قاصر للناس عن الإحاطة بها
عن الإحاطة بها انطباق البيان ثم أوضح في تعريف علم المعاني الذي يعرف به كيفية تطبيق
الكلام العربي لمقتضى الحال وحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية أبواب انحصار الكلام في

خارج في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية
تطابقه أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين أو لا تطابقه
بأن يكون إحداهما ثبوتية والأخرى سلبية فخبر أي فالكلام خبر وإلا أي وإن لم يكن لنسبته
خارج كذلك فإنشاء وسيزداد هذا وضوحا في أول التنبيه والخبر لا بد له من مسند إليه و
مسند وإسناد والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه
كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذه الجهة لتخصيص بالخبر لأن
الإنشاء أيضا لا بد له مما ذكره وقد يكون للمسند فيه أيضا متعلقات وكل من الإسناد
والتعلق إما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة
والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء والحشو

البليغ بعد تقييد الكلام بالبليغ لأن ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فإن أراد
لا لفائدة لا يكون بليغا أو غير زائد هذا كلام لكن لا طائل تحته لأن جميع ما ذكر
من القصر والفصل والوصل والإيجاز ومقابليه من أحوال الجملة أو المسند
أو المسند إليه فالتركيب بما ذكر لا يتبين سبب إفراد هذه الأحوال عما سبق وجعل كل
واحد منها بابا برأسه والأخص أن كلا من المسند إليه والمسند مقدم أو مؤخر معرف
أو منكر إلى غير ذلك من الأحوال فلم لم يجعل كل من هذه بابا على حدة ومن رام
تقرير هذا بالترديد بين النفي والإثبات فقد صار كلامه أكثر وأظهر فالأقرب
أن يقال اللفظ إما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد إما عمدة
أو فضلة والعمدة إما مسند إليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة
تمييزا بين العمدة والفضلة والمسند إليه والمسند ثم لما كان من هذه الأحوال
ما له مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد بابا خامسا وكذا من
أحوال الجملة ما له مزيد شرف لم يبر مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
والأصح من أحوال الجملة ولذا لم يفرد أحوال القصر عن أحوال الفصل والوصل ولما
كان من الأحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع
كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء ولما كان
هنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الإنشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية
أبواب تنبيه وتسمية هذا البحث بالتنبيه لأنه قد سبق منه ذكر ما في قوله
تطابقه أو لا تطابقه وقد علم أن الخبر كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة
تطابقه أو لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام
المحتمل للصدق والكذب وقد يقع بمعنى الإخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر
عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وأيضا الصدق والكذب
يوصف بهما المتكلم والكلام والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام وهو مطابقة
نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بأنه كذا تعريف ما هو صفة المتكلم فلا ذكر

واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون
بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي
مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة
للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته
للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان
هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس بذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد
وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة
هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين
او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما
في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج
حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا
خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له
لا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية لان الفرق
بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج
فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود
النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر
ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله
السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف
اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او
الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو
حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد و
المظنون صادق والموهوم كاذب لانه حكم بخلاف الظن الراجح واما المشكوك

فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير
ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة البتة الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد
تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر فلا يكون صادقا او كاذبا
لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا نسلم ذلك بل لا
ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها ولا حكم فيه بشيء من
النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مع الشك فكلامه خبر لا محالة
بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر
تمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم
كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون
في الشهادة وفي ادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار
تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين
الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد
وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء او المعنى انهم
لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة لان
المواطأة شرط في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في
اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فالكلام في
المواطأة في مطلق الشهادة ثم وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم اجاب على تقدير التسليم بما اشار
اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك
لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد

لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر
لوجود المطابقة قلنا لا نسلم انه اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار
مطابقة الاعتقاد وعدمها فيه للعنيين بل هو ثابت بدليل قطعي عاذكرنا فساد ما قال
الحلبي الحقيقي من كون التكذيب راجعا الى الحكم انكل رسول الله لوجوها لتكلمه
لبيان السنة واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا
الى حلف المنافقين في زعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن
رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني
فحدثته فارسل رسول الله الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول
الله صلعم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت
الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي
صلعم فقرأ فقال ان الله تعالى قد صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق
او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو
المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه
غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد
بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق
ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
ح وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل
من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع
الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي غيره

مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بان
قوله تعالى أفترى على الله كذبا أم به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلعم بالحشر والنشر
في الافتراء والاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب
ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق
فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال
بل لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر والمراد بالاول اي الافتراء ام به جنة على معنى ام
لو جهه مما لوجوده فلا يجوز ان يعبر عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة
غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب
ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان
صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم
الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا
بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا واتقن فرد هذا الدليل
بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان
المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس
قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب
في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى
الكذب فالمعنى قصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به
من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار
اليه الا بدليل قلت الاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس
بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا
او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل
ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام
فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا

ضرورة انه لا فرق بينهما واسطة وقد بحث فيه بان المشهور فيما بين القوم ان احتمال
الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد
يا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب
الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان
او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس
واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان
صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة
في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق
والكذب فجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث
انه معلوم كما ان علم بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو مشعر باحتمال الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما متوجه بالنظر الى قصد المتكلم به اثباتا ونفيه والنسبة الوصفية ليست
كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب لغة ليس بخلاف ما سوى المعهود في تفسير
الالفاظ عند اهل اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة واعلم ان السكاكي
الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم
بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم
لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح القطع بان المسند الى المسند اليه من اوصاف الالفاظ
فيعرف فيه وانما ابتدأ بالمباحث الخبرية لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالحق
الكثيرة وفيه يقع المسائل الكثيرة العجيبة ومنه يحصل اكثر المزايا التي بها التفاضل
ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى
ونعم وبئس وفعل التعجب او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم
بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان
علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا

الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما
مسندا اليه والآخر مسندا فالمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين والبحث عنهما
لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه
رب جملة خبرية لا تفيد الاغراض سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران
رب اني وضعتها انثى اظهار التحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها
لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن
العظم مني اظهار الضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا
لما بينهما من التفاوت العظيم لينفر القاعد ويرفع بنفسه عن انحطاط درجته ومثله قوله تعالى
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى
ولكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي ان هذا الكلام
تحزن وتفجع وليس باخبار لكن اذا كان قصد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة
المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت
التورية لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها لظهور انه ليس قصد المخبر
افادة ان وقوع النسبة [illegible] او انتزاعها بانه واقع او ليس بواقع
هذا لما كان فالاولى يحكم بمعنى [illegible] ان يقال [illegible] بوقوع النسبة فان قلت [illegible]
على ان مدلول الخبر انما هو الحكم بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي فانه لا بد له من
ثبوت المعنى وانتفائه والا لم يقع شك في ذلك موضع [illegible] شبهة [illegible]
استفادة [illegible] اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك [illegible]
وجزم [illegible] لئلا يلزم خلو اللفظ عن معناه الذي وضع له [illegible] لا يحقق [illegible]
وللحكم [illegible] الواقع عند الاخبار [illegible] فظاهر ان العلم [illegible]
الذي لا يستلزم ثبوته [illegible] على ثبوت المعنى في الواقع قطعا [illegible]
عدم الثبوت [illegible] او انتفائه معلوم [illegible]
اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت [illegible]

الخروج لاحتمال عقلي ولهذا يصح ان يقال لكن من يعلم هذا ان يقول سمعته من فلان لو
كان مفهوم القضية سوى الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محتملا
دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تعقل التناقض
ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
اما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول
لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون
المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر كما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية
ممتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم
بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدون اللازم ممتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا
لمعنى العموم وفيه نظر لان فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما
افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في محفوظات المتعلم وزعم العلامة في شرحه للمفتاح
ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته ان المخبر عالم
بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه [illegible]
الحكم في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر
عالما بهذا الحكم من نفس الخبر عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ
لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان
العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا يبقى من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة فان لم
يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير
ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فينبغي على الاول بعد لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول
وعلى الثاني بعد لان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني ولا يمتنع ان لا يحصل العلم
الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن
حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم

فائدة الخبر بناء على ان من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما يسمع خبرا ولا يحصل بياننا
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر لاحتمال انه اذا سمع خبرا وحصل لنا
العلم بكون المخبر عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا
فيكون الاول حاصلا غاية انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون
صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول المانع
عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر
عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع
المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا يحتاج الى تغيير الحد وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما عنده
[illegible] ونحوه واستحضره لا بقي اثره ولو سلم فانا لا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا
له فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا يلزم ان كلما افاد
الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون الخبر مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا
قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم
جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم
التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما سأل عنه [illegible]
عما من هو كتاب لان موجب العلم ترك [illegible]
بمسك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك
بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم
لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي
اخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم بقي ان يقال ان قوله ان العالم بالشيء [illegible]
فائدة الخبر وغيرها يترك منزلة الجاهل بل الاعتبارات خطابية [illegible]
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على انه قال ثم لو كانوا يعلمون لمعناه لو كانوا يعملون بعلم

بل كالشاك لا يستفيدوا أشياء ليس لهم علم به فلا يستفيدون وهذا هو الحكم الملقى اليهم
الكلام يلوح عليه اثر الجهال وعلى هذا يقال ولقد علموا الا يجز الى اليهم مع علمهم بان
هذا الخطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وسوط على ان ... من الوجهين
لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الكثير سواء كان من الجهل
او غيره يتوارد بخبر فعالا ونظيره في النفي والاثبات اي لحتى في نفي شيء واثباته
ومن حيث ان مستفاد كلامه قصد الجزاء ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
اي لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا
ان ما يشتمل على بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم
الخلو عن التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء لانك
انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات
بل الحكم الذهني على التردد مثلا في الاجتماع استغنى على لفظ المبني للمفعول اي عن
مؤكدات الحكم ونحو ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيد واما الشرطية وحرف
التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته
بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط
ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا
لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين
هو حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا غلط قلنا به وان كان المخاطب منكرا للحكم
حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار
زيد في التأكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى ع اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم
مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا
بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا
بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل ظنوهم ...

على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله ... ان الرسالة من رسول الله رسالة
من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعلم ان في نفي الرسالة نفي الصريح الى الكافر
التي هي الحكم وقال ما انتم الا بشر فعلم منهم ان النبي لا يكون رسول الله ولا افاد الحصر
في اعتقادهم ان ما في الرسالة يتمنى الله لا من رسول الله عيسى وقيل ان كذبوا اي الرسل الثلاثة
مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للكل لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب
في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي اصحاب القرية وهم اهل
انطاكية اثنين وسماهما يحيى ويونس وقيل غيرهما فعززنا بثالث اي فقوينا بثالث
ثالث هو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث
انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد
في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر
فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون
هذا على مقتضى الظاهر لانه يقتضي التأكيد وليس على مقتضى الحال لانه يقتضي
ترك التأكيد فيكون ترك هذا القسم لكنه غير صحيح فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا
لانا نقول انه ليس على مقتضى الحال لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب الظاهر لا الاطلاق
الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان
اعتبار الحال مطلقا العام على انه لا معنى لجعل الانكار كالانكار ثم تأكيد الكلام
اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما نص على الطرفين وعلى
المعتبر اي منكرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر فان
وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا
فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح اي يلمح له اي لغير السائل بالخبر
اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه

بنظر اليه بسط كفه فوق حاجبه كالمستظل من الشمس استشراف المتردد والطالب نحو ولا تخاطبني
في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا الكلام كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام
مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلب فيه
منزلة الطالب قيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام
المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر فتستشرف النفس الى نوعه والفهم المتسارع يكاد
يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي
ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل
جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج
له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه
اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا
رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر
ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة
انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا [illegible] بعد ذلك [illegible]
مؤكدا بان واللام وان كان تهكما لان عادتهم في الغفلة والاعراض عن [illegible]
من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ان تامله اي
شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه
مع المنكر ان يكون معلوما له ومحسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق
من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار
وقد يقال كذا حمل لفظ الكتاب عليهما وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها على ان
في ظاهر هذا التمثيل ما يغني عن صحته فان قيل التمثيل لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا

بحكم اصلي نفي الريب بالكلية مع الاصحاب الحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد لانه
انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون بمنزلة
اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على هذا منفي التاكيد بل المقصود انه قد
يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك تاكيده كقوله لا ريب فيه على
ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير المنكر بل وجود
النفي منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فليس عدم التاكيد لانه نفي الريب على سبيل
الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا لتاويله وجهين احدهما ما ذكره السكاكي وهو انه جعل
الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وثانيهما ما ذكره صاحب
الكشاف وهو انه ما نفي الريب بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع
الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لعاقل ان يرتاب
فيه فكانه قيل ليس مما ينبغي لاحد [illegible] هذا الحكم صحيح لكن [illegible] كثير من [illegible]
فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا
الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن
الثاني بان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي [illegible]
نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن
المذكور [illegible] كانه قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده
مرة ثانية لتثبيته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر اللازم وارادة الملزوم فما وجهه قلت
لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا
المقام والحال المقتضي منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام ولعتبر فيه
الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور
وينتقل منه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجرد عن التاكيد كناية عن
انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن عن الانكار تعويلا على ما يزيله

لان سوق الكلام مع المنكر مساق مع خالي الذهن مما لا ينتقل هذا الجعل المعنى ونظير
ذلك ما ذكره صاحب الكشاف في شرح قوله في المهد يتعلق بمحذوف حذف حجة الرائق العمار به ساطع
البرهان بجملة مستانفة جوابا عن سؤال مقدر كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق
مع انه رضيع في المهد فبهذه الجملة اخرج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا
وذلك كما يتعين ان هذا الغرام يحقق تدويره مما لا يلوح صيقة للسامع في بادي الراي
ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته ببيانه المترتب الى ساطع برهانه وقس على هذا النوع
ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات الثلاثة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب
فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد
عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيهما على خلاف
مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما ذكرناه تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو انه لا يجب
فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان
يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد
القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى وكان مني الى فلان
ثم انه فعل جزاء ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن
خصائصها ان ضمير الشان معها احسن ليس بعدها ان بلا اتبعها بعدها تعلى ومن
ويصل الآية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح
تقبل مسندا كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة
تماما مع ان لحسن كقوله ان دهرا يلم شملي بسعدي لزمان يهم بالاحسان
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم
يحسن الحذف او لم يجز ويتم كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده
على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد
كذلك الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى

واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا
به المؤمنين جديرا بان يؤكد كلامين مؤكدا لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا
في ادعاء انهم وحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك
من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوا على لفظ التوكيد واما لغوا ما خاطبوا
اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور
نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد
الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما بمعتقده كما تقول انك لعالم كامل وعليه
قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا الكلام كاد
في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا كيلا تتهم الادعاء
وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه
مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه يرفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل ثم اخرج
من اسلوب هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة
واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا المحكي للسند فعلا او معنا
كقولنا الحيوان جسم وكما يقال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل المص
الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعل عبد القاهر وصاحب المفتاح قال
وانما اخترنا ذلك لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة
وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة
عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجاز باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة
فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا
له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون خروج مثلا في الزمان الماضي
دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار اشتماله

منسوب الى البيان فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب
المفتاح ومن تبعه قلنا قد عرفت انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكان ذكره في علم
المعاني انسب لانه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان
علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر
ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون
داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند
وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه
كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل
فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد و
المضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف
اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك
من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه
له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء
كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا يكون كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه او لا
[illegible] ما يكون المسند فيه [illegible] فقد دخل فيما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق
الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال
كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناده الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم
يكن كذلك في الحقيقة وههنا قسم رابع غير مذكور في المتن وهو ما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك
جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب هذا ايضا

اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ما اراده وقوله وانت
تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم
ايضا يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان
لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز
بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم
ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهر حاله انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على
سهو او نسيان واعلم انه عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد
به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد
انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان حيوان مع
انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذا كل قول الشيخ عبد القاهر
انهما يكونان في كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه
فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق
الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار
عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز او [illegible]
اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نم عدم صدقه عليهما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به
ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني
اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما
الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال و
الادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز
في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انها

ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي
مردود لا يساغ لم عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني
فيه انه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان
ان يجيء فيه بلفظ الذات لا انه مراد وجعل بعلاقة لفظهما في التعريف عبارة عن
الملابس اي الى الفاعل او المفعول به سواء على ما صرح به فيما يجيء وهذا اسناد الى
المبتدأ او الاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما النفي فلعدم صحة
على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى
ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر فان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين
الى ما هو له فقد دخلت في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي
وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال
ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له
معناه ظاهر فما معنى نفيها الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه
لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له
لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا
اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى
غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاآت مثل
انهارك صائم وليت نهارك صائم وما اشبه ذلك فليتأمل وسمي هذا الاسناد
مجازا عقليا ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد
الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي يكون ذلك الفعل او معناه له
يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتأول متعلق باسناده
وحقيقة قولك تأولت الشيء انك قد تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي
يؤول اليه من العقل لانه اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا
يؤول اي ينتهي اليه والمرجع كما في دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وللفعل

ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر
والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند
اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني
ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة
كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي الى غير الفاعل والمفعول
يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان
ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره
لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة ولا مجاز
ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بالاستعارة
الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربح بالفائدة في تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن
الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربح حكم التجارة في اسناد الفعل اليه وهو مثل
قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تعليل رفعه في
نفسه ووجهه راعوها في اعطائها حكم ليس فالمفعول نحو عيشة راضية فيما بني
للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم
مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر
والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر ان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول
لا بمعنى التأليف فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقتها ما ذكره المرزوقي وهو ان
من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما
يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء
وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبني الامير المدينة في السبب
الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي ومثل يوم يقوم الحساب اي اهله لاجل
قد خرج من تعريف الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول به بالمصدر
نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه

مثل الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم فإن المبني للفاعل فيها أسند إلى المفعول لكن لا إلى المفعول
الذي يلابسه ذلك المسند بل بفعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتب وكلامنا هنا في أن
المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازا يجب أن يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما أسند
إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله مثل الضلال البعيد والعذاب الأليم فإن
البعيد إنما هو الضال والأليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف
فظاهر أن هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند لكن أجاب عن الأول بأنه ليس
بمجاز كما أنه ليس بحقيقة وعن الثاني بأن الملابسة أعم من أن تكون بواسطة حرف أو بدونها و
هذه الصورة من قبيل الأول إذ الأصل حكيم في أسلوبه وكتابه وبعيد وأليم في ضلاله
وعذابه فيكون مما بني للفاعل وأسند إلى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره و
المعتبر عند أصحاب الكشاف في نحو ما أسند إليه الفعل بتأمل حقيقي لأن قال المجاز العقلي
أن يسند الفعل المبني يلابسه الذي هو له حقيقة كما ليس التجارة بالمشترين في قوله تعالى
فما ربحت تجارتهم وكذا أن يجعل مثل هذا من قبيل الإسناد إلى السبب فإن قلت لما أطلق
المجاز العقلي على ما أسند هذا التعريف من قوله تعريفا في بينهما وبين مكر الليل والنهار
وقول الشاعر يا سارق الليلة أهل الدار وقولنا أعجبني إنبات الربيع وجري
الأنهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين وقولنا نومت الليل وأجريت النهر
وما أشبه ذلك من النسب الإضافية والإيقاعية فالجواب أن المجاز العقلي أعم من أن يكون
في النسب الإسنادية وغيرها كما أن إسناد الفعل إلى غير ما هو له يسمى مجازا كذا
إيقاعه على غير ما حقه أن يقع عليه وإضافة المصدر إلى غير ما حقه أن يضاف إليه لأنه مجاز
من صنعة العقل فالمذكور في الكتاب إنما تعريف للمجاز العقلي في الإسناد وخاصة المطلق
باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه كما في
يكون مستلزما له كما في هذه الأمثلة فإنه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين
والليلة مسروقة والأمر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقولهم أولئك
شر مكانا وأضل سبيلا لأن التمييز في الأصل فاعل فتدبر فإنه بحث نفيس واعلم أن هذا
المجاز قد يكون على وجه لا يكون كناية كما ذكروا في قوله سل الهموم أنه من المجاز

العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة إضافة التسلية إليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز
العقلي على ما يفهم من كلام السكاكي والمص وقولنا في التعريف بتأول ليخرج نحو ما مر من قول
الجاهل أنبت الربيع البقل إثباتا الإنبات من الربيع فهذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له
في الواقع لكن لا تأول فيه لأنه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج أيضا الأقوال الكاذبة لانتفاء التأول فيها فإن قلت أي
فائدة هنا القيد وليس هذا في هذا الكتاب أي في التعريف ليخرج
نحو قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السكاكي فيه اتبع صاحب
المفتاح عرف المجاز العقلي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من
التأول إفادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال إنما قلت خلاف ما عند المتكلم دون أن أقول خلاف ما عند
العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري أنبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة
الكعبة إذ ليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة وإنما قلت لضرب من التأول
ليخرج بعض الكذب اعترض المص عليه بأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله من التأول
ولا بطلان عكسه بما ذكر لأن المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر لأن معنى ما عند
العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه إما بحسب نفسه ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف
ما في نفس الأمر فأشار بعضهم إلى أن التأول لا يختص بإخراج الأقوال الكاذبة كما يتوهم من
المفتاح بل يخرج بها نحو قول الجاهل أيضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل أن يقول
إن مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا أعم مما في نفس الأمر وغيره لإمكان
تصور الكواذب فلا يجوز التعبير عنه وح يندفع الاعتراض الأول أيضا إذ لا امتناع
في أن يشتمل التعريف على قيدين يخرج بكل منهما فائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة أخرى
يكون حصولها من أحدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فإخراج نحو قول الجاهل
يمكن أن يسند إلى كل من قوله عند المتكلم وقوله لضرب من التأول لكن إسناده إلى الأول أولى
لأنه السابق في الذكر والمقصود بالثاني إخراج الكواذب وعلى هذا كان الأنسب أن يقول
ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من دأب المحصلين فإن قلت ما ذكرته من تقرير كلام المص مشعر بأن مراده بغير ما هو له

الذي عند المتكلم

عند العقل و في نفس الامر وخ بوصفه عنه نحو قول الجاهل والمعتزلي الذي لم يعرف حاله انبت الله
البقل وخلق الله الافعال كلها واسند الله الكافر بالتأويل و المعتزلي لانه اسناد الى السبب
لا انه اسناد الى ما هو له في نفس الامر والمجاز ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فخرج عن تعريفه
امثال ما ذكرنا وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فخرج نحو
قول الجاهل … والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر فصار قوله بتأول لغوا
واسناد اخرج نحو قول الجاهل الى فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له معنى مفهوم
الظاهر اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغايرة في الواقع او
عند المتكلم في اعتقاده او في الظاهر وخرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد
فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها
بقوله بتأول وبقي التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الكافر
والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال لا بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بالتأول لحين يظهر انه مؤمن لكونه الى غير ما هو
له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهري و
اظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في
الظاهر لا يقال الظاهر العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بقي فساده فكيف يجوز ان
يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في اعتقاده او في الظاهر لانا نقول فرق
بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته
الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة
العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان قول الجاهل خارج
عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي قول الصلتان العبدي اشاب الصغير
وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر
الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول
بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل
كما استدل بعضهم بعلم او لم يتبين بني على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد

ميّز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان
رأت رأسي كرأس الاصلع ميّز عنه قنزعا عن قنزع اي شعرا مجتمعا بعد شعر مجتمع وهو الشعر المجتمع في نواحي
الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها او في الاساس جذب الشهر مضى عامته
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او هو الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا
من الاول اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي
مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال عقيبه اي عقيب قوله ميّز عنه قنزعا عن قنزع افناه
اي ابا النجم او شعر رأسه قيل الله امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي
فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل مبدع الله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد
ميّز الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة
لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيان وضعيان نحو انبت الربيع البقل
او مجازان وضعيان نحو احيا الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى
النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة
وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد
بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان
يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيا الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين
اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج
الطرفين عما هو عليه بل حالهما كحال ساير الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز و
ان لا مانع من ان يستعمل من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد لكونا
مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب القوم لانه اشترط في المسند ان
يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في
قولنا نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب …
ملاقاته … اسناد … لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ ولما …
السكاكي فيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير نحو واذا تليت عليهم آياته
زادتهم ايمانا لم يقل … ايمانا … اذا تليت

العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه
قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله لم رواصيا الحارث تامرين من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية
وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية
للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول
مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار
بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا
القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه
وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة للجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان تشبيه الفاعل
المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي تعالى وجود الفعل به ثم تفرده بالذكر فينسب اليه شيء من
لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي وفيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد
بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب
عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق اي دفق في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم
ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة
الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم وهو مثل قولك فما ربحوا في تجارتهم او بقوله فما
يلزم كان اوقع للتشكيك قولنا نهاره صائم ومنا ما قيل فيه بان الاستعارة انما هي في الضمير
لا في الظاهر ولا استحكام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم
ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة
انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل
وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله على السمع من الشارع
لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع
وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع

واللوازم

ظ للوازم كما للمتقيه كما ذكرناه فينبغي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب
السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهو ممنوع
لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة بل
المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع
ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بان
تكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السبع لاجل المبالغة في التشبيه وقال
ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وح
يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية
له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لها
مان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة ليتوجه الامر ولا
يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع بل يكون حقيقة
هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار لاجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر
على الاستعارة بالكناية اعتراض قوي يذكر في البيان ان شاء الله تعالى ولا تراع ولان
ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر
الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة بالكناية
كما صرح به في الكتاب حيث قال المتكلمين نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا
مناف في الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد
اسد او لا نحو لجين الماء وبدليل انه جعل قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة
مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه ههنا شخص صائم مطلقا والضمير لفلان
نفسه من غير اعتبار كونه صائما فهو غير صائم من لم يقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة انما هي في ضمير

ولغيره والرابع [illegible] صاحبها او المراد بالنهار الصيام مطلقا فيكون
بانه من اضافة العام الى الخاص [illegible] من اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما
ارتكبه من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه
المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة
وتخفي على الاذكياء ان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كانهم لم يكن الامر حقيقة
ولا مجاز الا في الثالث اذا قلت ابن صرحا اسند لا يكون الامر للجعلان
الفعل فقط وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض ولكان
من يجيز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف وللخادم بان
الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع
واقع في كلام الجميع من غير توقيف والله اعلم

الباب الثاني

احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه
كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة
اليه لا بالواسطة لحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد
او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف
او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقدم اما
حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم
مقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف
يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا
به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر
ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو [illegible] وذكر الثاني وقصد
الى تفصيله مع اشارة ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز
عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على
الحقيقة في نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم ه

اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا سيما
على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتنبيه المذكور
او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن
الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون
لسانك عنه تحقيرا له او تاتي الانكار لدى الحاجة نحو فاسق فاجر عند قيام القرينة
ليتيسر لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره او تعينه او ادعاء التعين نحو [illegible]
كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب تضجر وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن
او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال
فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد
على تركه مثل رمية من غير رام او ترك نظائره كما في الرفع
على المدح او الذم او الترحم فانهم التزموا [illegible] المبتدأ نحو الحمد لله
الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وفعلا ان يذكروا
الديار والمنازل ربع فلان وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه
المحذوف مع الفاعل وقد يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا تعرض هنا الى القرينة
الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي
لعدم الاعتناء ببيان قاتله فان المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون
حذفه للشيء استعارة بانه بلغ من الكراهة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى
ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة [illegible]
مخاطب لا توجد في الذكر وبلغ من العظمة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه
على لسانه او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن مريض
في البيت يقال لا تسأل عنه اما لانه يمتنع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته
وانجاز المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاش السامع واضجاره واما
ذكره اي ذكر المسند اليه فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او للاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح
والتقرير [illegible] مع المطلوب بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما [illegible]

الاثرة يا لمذي مخبيا بسلهم بالفلاح فعلت كل من الاثرتين في غيرهم بما عن غيرهم بالمنكر
الخ لو انفردت كعت متميزة ... او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه
او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته
وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان
وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة
كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الخبر وذلك في الاصل
وقد يذكر المسند اليه للتسجيل او التعجيب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع
حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا
للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو
ذهب وخالد في الدار واعترض عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف
فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما
امر آخر كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة
كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص
جوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء ... قرينة الحذف و
تحقيقه انه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله فان
كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو جاءني هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد
ولا يفهم بالقرينة سوى ما يتعلق بالمراد وقيل ... فيكون ذكره واجبا لا انجاء المقتضي
ما يكون مرجحا لا موجبا ويكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي
هنا الموجب والمرجح ولا تنافي بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات
الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل
في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج مختص اشارة وضعية
وقدمه في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند
بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما عرفت
افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو انه عالم بالحكم لا ان المتكلم عالم بالحكم والاول موقع النسبة
ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما

ازداد المسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما
موجود وفلان بن فلان حافظ للتوراة فافادته تمام الفائدة يقتضي اتم التخصص
وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث
لا يشاركها فيه غيرها كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك
اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص
النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة على وجه يتعلق بها الغرض فمختلف ...
فقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف
واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع
ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الخطاب مع معين الى
غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم
عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم
الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر بحيث يمتنع خفاؤها
فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص بهذا الخطاب مخاطب
دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها
مخاطب دون مخاطب وبحاله رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك
الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن
كثير نحو ولو ترى الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق
بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد
العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي جعل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم
ليشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء
مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه
اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم
جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو
جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع

واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد
والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا
بمسمى معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بمسمى معين
ليس الا العلم قلت بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس
بان يقع فيها ما يخرج به الاحتراز عن شيء كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز
عن ضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره
تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا مبني على ان يكون
معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظ بمعنى احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من
تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك لكان هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وقول الكتاب في
التي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون تخصيص ما ذكره جهة لان اللفظ الموضوع
لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يقال ان ما ذكره
بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر
المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا معهودية الكلمة وافادتها المعنى
في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة
والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود
الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما
كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله
كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد ولو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق
او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة
وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او المطلق
المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الا بمعنى المعبود بحق والله علما
للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق
العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي هو العلم
للموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم

نحو كرم علي وهزم بعد ما يترتب او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا وفي الزبد نحو
يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب لملابسة اياها كما يقال ابو الخير
وابو الشر واخوا الفضل واخوا الحرب لملابسة هذه الامور وللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال
من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف
الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني
اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار
لا باعتبار ان ذكر الشخص بما انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك
انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان
ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل
في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب تريد كافرا
جهنميا لاشتهاره بابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية
في شيء قلت مثل هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك
به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام
كالتعريف ... بالايضاح وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده اسما موصولا وكان الانسب
ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين
بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا يوصف الذي يوصف به
المحلى مع تعريف المضاف فكتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية سوى المضمر هو
مذهب الجمهور وفيه مذاهب اخر وللقيام الصلة للموصولية هو ان تعين لصلة للموصول
جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلق
على ... يعتقد المخاطب ... بحكم ما عليه ... فلذلك كانت الموصولات
معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بوصفها فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك
لقيت من ضرب اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه ضاربا لك
وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا ضاربا لك فهو وان تخصص بكونه ضاربا
لك لكن ليس بحسب الوضع لانه موضوع للانسان لا للتخصيص بخلاف الموصول فانه وضع معينا
على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا معنى كمال الصلح للموصول

ثم المصنف قد أشار إلى تفصيل الباعث الموجب لاختيار المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالأحوال
المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون
للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم لقلة جدوى
هذا الكلام وندرة وقوعه أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير أي تقرير الغرض
المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه أي راودته عن نفسه أي خادعته فهي
المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكأن المعنى خادعه عن نفسه وفعلت فعل المخادع
لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرجه من يده يحتال أن يغلبه عليه ويأخذه منه وهي
عبارة عن التمحل لمواقعته إياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله
والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها
من المراودة ونيل المراد فأباه وعصمها وعليه الانقيا فكلما يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء
وقيل معناه زيادة تقرير المسند لكونه في بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيه من فرط
الاختلاط والألفة وقيل تقرير المسند إليه وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في امرأة
العزيز فلا يتعين المسند إليه ولا يتعين مثلها في التي هو في بيتها لا إبهام ولعله معينة مشخصة
ومما يصلح في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام قوله المسند إليه المستطرف أيضا
المسيح بها فتحي ونحن عبيد نخلق المسيح فإنه أدل على عدم خرقهم بعض التصادم
من أن يقول نحن عبيده والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمصنف
المفتاح أهملها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لأنه قال أو أن يستهجن التصريح أو أن
يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة
وأورد حكاية شريح فعلم منه أنها لا تخرج عن زيادة التقرير عن الحكاية أو
التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومسنى المسند إليه قول أبي نواس ولقد نهزت
مع الغواة بدلوهم وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه
فإذا عصارة كل ذاك أثام أو تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب
من قصيدة يعظ فيها بنيه إن الذين ترونهم أي تظنونهم إخوانكم يشفي غليل صدورهم
أن تصرعوا أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن
ما ليس في قولك إن القوم الفلاني وحصل صاحب المفتاح هذا البيت على أصل الإيماء

إلى وجه بناء الخبر ذريعة إلى التنبيه على الخطأ دريئة للفصل بأنه ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر بل
لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى البناء وتنتقض عليه وبخواصه أن العرف والذوق شاهدان
على أنك إذا قلت عند جماعة يعتقدون المخاطبون أخذنا إخلاصا إن الذين تظنونهم إخوانكم
كان فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر ينافي الأخوة ويباين المحبة أو الإيماء إلى وجه بناء
الخبر أي إلى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أي على طريقه يعني
تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب
والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله أن تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة
كالإرصاد في علم البديع نحو إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فإن
فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال لا بخلاف ما لو ذكرت أسماءهم
الأعلام ثم إنه أي الإيماء إلى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة أي وسيلة إلى التعريض بالتعظيم
لشأنه أي شأن الخبر نحو قول الفرزدق إن الذي سمك أي رفع السماء بنى لنا بيتا أراد به
الكعبة أو بيت الشرف والمجد دعائمه أعز وأطول من دعائم كل بيت ففي قوله إن الذي
سمك السماء إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند علماء المعاني إذا قيل إن
أو إن الرحمن ... وغير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي
لا بناء أرفع منها وأعظم أو لشأن غيره أي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه
إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام وربما يجعل
ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو إن الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو
إن الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر أي جعله محققا ثابتا نحو
إن التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فإن في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة إليها إيماء إلى
أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره
حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في الإيماء وسقط القول
بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الإيماء ذريعة إليه والإيماء في قوله إن الذي سمك
السماء بنى لنا بيتا وإن الذين كذبوا شعيبا من هذا القبيل فكيف يجعل ذريعة
إلى التعريض بالتعظيم كما ترى تخبط الناس في هذا المقام فإنه من مطارح الأنظار ومزالق الأقدام
العلماء وقد فسر في شرح المفتاح الوجه في الإيماء إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو

الظاهر فهو ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بانه قوله ثم يتفرع على هذا الاعتبار
لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء
الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان الذي ضرب وان الذين ترونهم اخوانكم
لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ونحن كذا نص عليه في اخرى فحمل ذلك على الخبر بالعد
لكنه صرح بدفع الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي ايراد المسند اليه موصولا لغرض
اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على ان
هذا اراد عند المصنف قد يقصد بالموصول التهويل او التعظيم او التقرير او الترحم
ذلك كقولك لمن جاءك الذي قد كسرتك واهانك او الذي حي ولا ذمة بنسيتك
يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد
تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صح المقام لو ان الفصل
غرض اما المقام القابل فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا
فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريبا او بعيدا فان اشير بها
الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد
تنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له والمرجح فمثل ما اشار اليه
بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا
في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية
يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك
غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى
فأتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او لبيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد
او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين
فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما تقرر في الوضع واللغة فلا
ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت كثيرا ما
في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة
تنظر فيه من حيث انه لهذا التركيب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه
يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه

بشيء يوجب تصغيره وايا ما كان ولو كان اسم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع
عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر
آلهتكم وقد يقصد به تحقير حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد
نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به
تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين
فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة
ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى وان يحكي عنه اولا ثم يشار اليه نحو
جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فجئني الى ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب
ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قرب
فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر للمعنى الحاضر المتقدم
بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن كذا لان المعنى غير مدرك حسا فكانه
بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف
اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه
بالباء الى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه على انه اي المشار
اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة
من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة
تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا و
الفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق
الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله ونحو ذلك وباللام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته
وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت
امراة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره كناية في

نحو قالت رب اني وضعتها انثى وليس الذكر كالانثى فالذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة واسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقته على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد و

ذو اللام اذا قطع النظر عن القرينة سواء وبالنظر الى نفسهما مختلفان والى هذا اشار بقوله وهو في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد ياتي الى المعرف بلام الحقيقة ولا حاجة الى اعادته الى مطلق المعرف باللام كما شرحه بعضهم لفرط الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف باللام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعملا الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصدك اراد تفهيمها وانت اذا اطلقت المعرف وعلم الجنس على الواحد فلما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها

لم ... في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم
[illegible] للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع وهذا ما نطق به كلام الكتب حيث قال
لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ان لام الجنس
وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن ولكن يحمل
على ما يتصل به المفهوم ... كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق
والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت
الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على
حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص
كزيد واما على حصة غير معينة منها وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل
الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة والاختصار في تمييز بعضها عن بعض
الا في تعريف الحقيقة فان ان قصد بالاشارة الى الماهية من حيث هي لم يتميز عن اسماء
الاجناس التي ليست فيها دلالة على التعيين الا بعد حضور ذكر او الرجوع الذكري
وان قصد بالاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد الذهني
حاصل الاشكال للتفادري وصاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم
تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين
او جماعة خلاف تعريف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية من حيث حضورها باعتبار كونها حاضرة
في الذهن وهذا المعنى يخرج اسم الجنس النكرة ويعلم اعتبار التعين بشيء بخلاف
وبهما في الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة
عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم
عرفا لا صاغة الدنيا قيل الصاغة جمع صائغ واللام فيه اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى
اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه لان اللام
الداخلة في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه في صورة الاسم
ولهذا يعمل عمل الفعل اذا كان بمعنى الماضي واما اذا كان بمعنى الثبوت فليس كذلك
والصائغ وما يشبهه كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب

الكشاف والمفتاح تفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تفهيم
مطلق الادراك سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي
للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا
ظ واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى
والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول
كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة
جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان
فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان واما
اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيانه ان النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا
الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في
المجاز ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المسند اليه نحو تمرة
من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقام بالافراد المفتي وفيهم
شر واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مفيدة نحو لا رجل في
الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان
ولا يرد هذا اشارة صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق
وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة
فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراقي يشمل الافراد كلها مثل
المفرد كما ذكره ائمة الاصول والنحو وادل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير
في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء
كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هم من الظالمين بعيد
وما الله يريد ظلما للعباد الى غير ذلك وهذا اصح بلا خلاف ونحو جاءني القوم او
العلماء الا زيدا والا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا
على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي

الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال
وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم
فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد
والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم
على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون
كل فرد فرد حتى يصح جاءني جميع الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع
بل هو اول المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني
وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام
فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد
الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام
دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام
باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو
ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود
والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد
الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام
لكان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها كانه وقع من
سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله
وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول
الوهن بكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في
انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين
واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو
جمع لكان قصدا الى بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض يبقى خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو من [illegible]

الاصول

الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله
يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين
انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله
ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع
ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد
وان كان اشمل لكنه قصد ههنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا
مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم
يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس
مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي على هذا
المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك
لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل
واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب
الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق
بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس
وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به
جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لانه زيادة في تناول الجمعية في الجمع وزوال [illegible]
في تناول الجنسية والجمعية في حمل الجنس على وحدانيته كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل
وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان
قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد
بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته
الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع
المعرف باللام بمعنى كل جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه
صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه

مسارح الانظار ومطارح الافكار كم ترى فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول
الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه
واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى
جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع
نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي ولان المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع
عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض ولما توهم انه
اسما لا وبطيفة امشاج فالذي الموت مؤلف من قطع كلها اسمل اي خلق والنطفة مركبة
من اشياء كلها مشيج اي مختلط فوصف المولف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه
وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق
الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهوي
وهذا الخصر الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط
السامة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب
في الارض وتمامه جنيب جثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق
المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان
المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي
الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو ان
كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه
وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه
نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او بما ديه وقد يكون
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد
فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر

اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو اهل البلد فعلوا كذا وكسامة
السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق ولتضمن الاضافة تعريضا على اكرام او اذلال
او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده فانما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها
عليه وكذا الوالد ولتضمنها استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون
او اعتبار لطيف مجازا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو
كوكب الخرقاء الا انه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة
اضافة جنسية وتعميما كقولك تدل على خراب الارض النفر من الجنس يعني على جنس
الخراب وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة تقتضي
خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه
على ما سيجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره اي تنكير المسند اليه فللقصد الى فرد غير معين
مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد
الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعدهم عن الهدى والتعظيم
ادل عليه واوفى بتاديته او التعظيم والتحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه وانحطاطه
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في
كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب اي مانع حقير
فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله
اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة
والتكثير باعتبار الكميات تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشابهما
وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان
يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير ناظر الى التكثير وآيات عظام ناظر
الى التعظيم ويجيء للتحقير والتقليل نحو عطاء في شيئا اي عطاء حقيرا قليلا

فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد يكون المسند
لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع من التعريف
مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح
بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة
من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة
لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه
انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير
لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما
بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه
في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على
ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة
من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق
كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به
او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذي يختص بذلك
النوع من الدواب وصرح بانه غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير
المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه
مسند اليه بتقدير اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله
كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى التمثيل لكون المقام للافراد
شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا
بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا يحمل التنكير على
ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول

المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ
يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء
وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ويحتاج الى ما ذكره
بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما
اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا والى ما ذكره بعضهم من ان
قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب
مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد
الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن
تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة
مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود
تطرد الفقر والجدبا اي بعدد يسير من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك
وعطاياك واعلم انه كما ان التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح
بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا عليه السلام ففي هذا الابهام
من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد
نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو هل
الا بعض ما به واما وصفه اي وصف المسند اليه واخر ذكر التوابع وضمير الفصل
عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي عليه
نظرا الى اختصار الفصل وكثرة مباحث التوابع انما تكون مع تعريف المسند اليه دون
تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق
على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا والاوفق بقوله
واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف
مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج
الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف
كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها

النفس لتخلي جزعا ان الذي يحذو بك ظنا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي والذكي المتوقد وهو تمام قوله خبران او منصوب صفة لاسم ان وتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي مسند اليه وقوله الذي يظن الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثاله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من افراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاء زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث تعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يكون الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما او قد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي في سنة قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف طائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد لا يكون جملة فيجب تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف

الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف وتمييزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة لحكم معلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول وان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من فلم لا يجوز ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهي جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولا تنافي بتاكيد الاخبار والله در ابي التوفيق فانه قال ولا انشا انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله او اقسم بالله ونحو ذلك وهذا كان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار التي هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظة المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما تطلعك على فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما نحن فيه لان ذلك اثبات من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون

الحكم فان قيل انه لم يورد التأكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانا عرفت
فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير فقط
الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو
لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم
والتأخير مع الفعل بل في الخبر بحث تأخير المسند اليه ولو سلم فكان ينبغي ان يعرض
للتخصيص بل هو اولى بالغرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه موجزا على انه
ثم قال في التخصيص وللاحتراز بقول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل
التقديم والتأخير مع الفعل نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري اكد التقرير
التخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل اراد كل رجل عارف وكل
انسان حيوان في التأكيد للتعليل لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس شيء من التأكيد
الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام
المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا ظهر ان
ما وقع في بعض كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت وتقرير المحكوم
عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن زكاته عنه
ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير
او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه
مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيدا
على سبيل السهو ولا يندفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي فهو ظا او لدفع توهم عدم
الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم
او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما تقول
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمع بحسب اقتضاء المقام
كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم
واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التقرير والتفريع على انه لا دلالة لاجمعين
على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول

انما هو زيادة توضيح ولا هو من قبيل دفع توهم التجوز لا ذكرتم مثلا انما يكون تأكيدا اذا
كان المتبوع دالا على الشمول محتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا كان
تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر كلا تعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجب من اصله
وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ
المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني
الرجلان كلاهما فهي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق
على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي
واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان
لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يتوهم نحو جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما
وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما لا احدهما بعينه ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد
المسند اليه لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلا
يضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكره صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس جيء به للمدح لا
كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد
وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعلوا فيه
او لحقه الاشبه فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما
مختصا بالمتبوع ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل
صفة تجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف عطف
بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت
قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه
للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق
ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد بالبيان والتفسير
قبل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد

كل رجل عارف وكلا انا يجوان يحبث التاكيد على ما هو داب السكاكي وقد يكون منه
انه وصف صناعي جي به للايضاح والتفسير لا للتاكيد بحسب الدابر على ما وقع في كلام
النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني
الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في
النهي عن اتخاذ الاثنين من الالهة لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من
الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا
وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية
دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما
والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره
ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة
فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونعجة واحدة من
التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نعجة واحدة
مثالا للوصف المؤكد على اسلوب الابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير
كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة
ويطير بجناحيه صفة للطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف
ولا بيان بينهما كان في ان الوصف ههنا للبيان وتعيين فان من حيث انه في الهين اثنين واله
واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه
لبيان ان القصد الى العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه وبه يتبين
ان لا اختلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهم البعض واستند
العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على
معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم
يذكر اثنين لمعنى في الهين ولا واحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعيهما لكونهما
وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعيهما الى الخصوصية اعني التثنية والوحدة
دون الجنس اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان

لا وصف

لوصفه اقول ان اريد به انه لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق في التعريف
على شيء من الصفة لانها انما تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه
ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من ذلك شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد
وغير ذلك فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على التثنية والوحدة ويكون الغرض
من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على الدبور والغرض منه التاكيد
بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح
ولم يخرجه بذلك عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه
وفيه ايضا نظر لان تمام البدل غير صحيح فانه بمقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء
ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لان المقصود
بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما قرر من قبل ولا بد لا منه اي من المتبوع
وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون
الفاعل في نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ
الايضاح اشارة الى ذلك ولزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي
يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهومهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في
بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا
من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق
عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي
يكون غير المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث يكون باعثا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس مشوقة منتظرة الى ذكره
فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان
قلت لم قال لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد جعلت هذا من لفظ المفتاح على
عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي
هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة فيه تقصد بالغير

خلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظ لما فيه من التكرير
قال صاحب الكشاف في قوله تع صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه
من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل
البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض
فظ واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد
اذا اعجبك علمه وعلا فضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او حماره
بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ما يشير به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن
البيان لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضا
وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف
اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو
فانه تفصيل للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم
للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو
جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف
الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او
متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده بيوم او سنة
نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى خالد فالثلثة تشترك في تفصيل المسند
وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم
كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما يتقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ
بعدها والمحققون انه ليس معتبرا في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر
نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو
جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤوا معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند فيها
انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع
او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه

ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على
كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه
امر زائد على اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا امر لا
سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد
مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب و
التعقيب فيكون لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء
عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمهلة ومن جهة فان
قلت فلا يعرى العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني الآكل فالشارب
فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه
في معنى الذي يأكل فيشرب فينام فلو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل
المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن
عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر المص ههنا لكن
مثالا في الرد الى الصواب لا لانه لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه
للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب
ان عمرا ايضا لم يجئك كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم
تولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما
وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل احد
او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل
للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم
المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل
مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا
نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو نص في عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد

ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
ثبوت المجي لعمرو ويحتمل المجي زيد وعدم مجيه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا
حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجي زيد البتة كذا في الكبير وبهذا اشعر كلامه في
القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع واثباته للمتبوع كالمسكوت
او الحكم منه متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ما جاء عمرو وبعدم مجي عمرو او
بل مجي زيد وعدم مجيه على الاحتمال او مجيه متحقق فيصير الحكم في المثبت ظاهرا وكذلك
على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب
بان في المثبت مطلقا وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح وكان الاولى تركه كبدل
قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة من بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط والشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع
المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو قوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد
الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع اينما لكن لا من حيث مدلول
اللفظ بل بحسب امر خارج وقاعدة السكاكي من حروف العطف اي الفي وجعل ما
بعدها عطفا بان لا قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار
المنفصل المرفوع من غير تاكيدا وفصل تقوي مذهب الجمهور ومن انواع الاطناب
واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن
به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول [illegible]
لتخصيص المسند اليه بالمسند يكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه [illegible]
ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هاهنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله
لا يتعداه الى غيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وباعتبار قصر
المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فايدته [illegible]
لانه يجعل احدهما مختصا ومقصورا والاخر مختصا به ومقصورا عليه فلتخصيص
اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان

القيام مقصور لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق
الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه
بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان
يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته
دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من
بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر
المسند على المسند اليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد
غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه
على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى
التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين تحققوا ما هم
وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعم ان معنى
لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى
وهذا غلط منشاؤه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان
هذا اشارة الى معنى اخر لخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر
المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فتامل في قولك هو البطل الحامي تريد انه البطل المعرف
والمتصف حتى جعل البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل
الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له
وفيه فان كنت قصرته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه الحقيقة ووراء ذلك
ووراء تعقيبه طريقه قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا
كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف لم يجعل هذا المعنى للتعريف وفايدته لا معنى الفصل
صرح في هذه الآية بان فايدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد
وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وكذا
صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتوكيد

وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما
الخبر فيه صفة لا فعل وقد بحث الطيبي ان الحصر في قوله ونحو خفي وغير مناسب للمقام
واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله
واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد
تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في كون التقديم مفيدا للزيادة في التخصيص نوع
خفاء عند التامل وذكر في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم
المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد
بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر
من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي قصرا اي ان كان المسند اليه بعد
حرف النفي بلا فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه
مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي
نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت ترد على
القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة
الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في
العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير
لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يقتضي ثبوت قائلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني لا غيري نفي قائلية الغير وهما متناقضان عند
قصد هذا المعنى اي تخصيص المسند اليه وبقوله ما انا قلت ولا احد غيري الا اذا قامت قرينة
على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما
انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غير
فيقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فقدم المسند اليه لبطلان
كلامه وهذا انما يكون بما يكون الكلام كما في هذا المثال علاوة قولك ما انا قلت هذا الا
ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد
راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره

النفي على وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هي الرؤية الواقعة على كل احد
من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه
الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هي الرؤية الواقعة على كل احد
من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد
الحكم السلبي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني
يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله اكثر من الناس على انه سهو من الكاتب
والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين الاول انه مبني على ما ذكره ائمة
اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب لانه مع كل فيلزم ان
يكون ما انا رايت احدا لحدا ... من زعم ان كل احد لانه ليجاب فلا يستعمل بدون كل
ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله
لا نفرق بين احد من رسله وما منكم من احد عنه حاجزين وفي قوله تعالى لستن كاحد
من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية
يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض
كلام الفصحاء انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد
والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف
فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد او النساء
او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال
وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا
قلت شعرا وغير ذلك مما يقع مفعول بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوص لفظ
احد واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون احد ههنا مبدلة الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد
وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو الرؤية
الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية
على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك
يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي انه لا يكون غيره في هذا النفي

اعني عجبا لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون
رائيا لكل احد بل يكون رائيا لاحد لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي
يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول
المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب
الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالنفي لا يوجب اختصاص
اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا
ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما
كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطا في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط
كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفيت من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور
متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا
لم يكن الخطا في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بانا لا نسلم بعد
تعيين الفاعل ان هاهنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس بل يجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فنفيته وجعلته في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد
من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب في هذه الكلمات
اللاتي في هذا المقام على التنبيه وهي متعارية ومبناها انهم لم يحافظوا على محصل
كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على
الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا
مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول
محصل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت
بانه تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما مر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف
النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي
لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كان قولك انا سعيت في حاجتك انما

لمن اعتقد وجود سعي فاصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو كما اشار اليه الشيخ
العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله فزعم انه
انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي
ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت
نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح
ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم
شيئا ما انا رايت احدا من الناس لانه يقتضي ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا او
اكل كل شيء يوكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون انت هو فاذا اعتقد المخاطب
ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في
ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول انا
ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون معنى صحيحا
كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس
لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون
لاحد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح في هذا المقام ان تقول ما انا قلت شعرا
ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي
ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل
والخطا فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب في الجميع النفي ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ثبوت الفعل على
الوجه المذكور ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه
يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام
ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي
وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضرب

زيداً وتقديم الضمير والايلاء بحرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناع
ما ذكرنا هو ما ذكروه لا ما لا نم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك فحقه يبين ان تقدم
سبقان فنقول هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا عليه بينهما وانما يكون التناظر في فاعله فقط ففي هذه
الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد
فاعله انه فيقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا يعني انه لنفي ان تكون انت
الفاعل لا لنفي الفعل بمعنى ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا ولكن فاعله غيري
لا انا فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد فانما هو يقتضي ثبوت
ان يكون فاعله ولا يلزم زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق العلامة في
شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنك الفعل المعين ثم الاستثناء اثباته منه لنفسه
عين ذلك الفعل فيناقض خلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لم يتوجه الى الضرب مطلقا حتى يكون
نفي الضرب مطلقا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فان التوفيق بانه يجوز ان يكون هناك
ضربان احدهما وقع على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه
المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله
كما يلزم ان لا يكون زيد مضروبا اصلا لانا نقول المنقض لا هو نفي الضرب الذي وقع
التناظر في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا المحال وعندي ان قولهم ينقض النفي
بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا الحديد بان يعترض عليه فيقال لان النفي لم يتوجه الى الفعل
اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني
منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت
لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انا ضربت كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت
ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس الفهم في مجرد التقليل بل النظر الى تحقيق في
نحو قولنا ما انا قرأت القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد
قد قرأ كل القران الا سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة
للمتكلم غير مقروءة له لما مر هذا محال ولا عطف على ان وليه حرف النفي والمعنى اذا ولي المسند اليه

المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا او مظهرا او مضمرا
وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند
على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه
اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه
المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في
حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان يشاركك فيه فيكون على الاول
قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي
وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا وغير مشارك ونحو ذلك فان
الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك
وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والتاكيد صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري
وعلى نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص
نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى
ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقوية تكرر الاسناد كما نذكر في باب كون المسند جملة وكذا
اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم
السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المص لانه يتفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه
فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب
من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ لان لا تأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم
تكرره فقوله لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت تأكيد له على معنى ان المحكوم عليه
بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم
فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان فليس
معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي
بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي فصله صاحب
المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او انا سعيت في حاجتك يجب ان يكون
عند السامع وجود سعي في حاجته قد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطأ لا

قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب
بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد
هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه محل الاشتباه وكثرة
العلاقة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان تنبيها ويريد الناظر فيه
على التعجب والتحير وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود
سعي منك سعيت في حاجتك او سعيا نافي حاجتك لتفيد وجود السعي منك صح من
غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود
السعي انا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او
نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت لرد خطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي
فاذا استعملته لوجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا اذا لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرفت ذلك واما الثاني
فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان يعتقد
نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لساهله كان تجوزا
والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني
من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ابا بني في التحير تنبيها على انه هذا الذي ذكره من التفصيل
اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص
الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان
فيكون تخصيص الواحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امر ثم يقع
القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل
في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس
فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة
او يعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف قد اتاك من هو من جنس الرجال و
لم يدر ارجل ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز صريح على انه لا
في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال

عن

الرجال

الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار
في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن شرط ان يتقيد
بالجنس او الواحد كما في التخصيص ولعله انما اورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي
عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه
في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص
قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان
او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعا وظاهر كلام الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق لمن شاء
والله يستهزئ بهم وامثالهما مما المسند اليه فيه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان
لم يمنع مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان
قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف
النفي وما لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين الصور الثلاث وان قلنا انه يعرف حمله على الاول
لكن على سبيل القطع لاحتمال التقديم ولكن ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ
فقد تعسف وبهذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما
قوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا
قمت فانه يجوز ان يقدر انه اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ تاكيدا
للفاعل والثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي للحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير الناقص
في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام
زيد فقدم المسند لكن فلما كان مقتضى هذا التخصيص انه لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للا
ختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانه اذا قلت
جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي شرط

تام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي
لا كونه فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من
باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بانه بدل من الضمير يعني قدر ان
اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا
الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقديره مؤخرا في الاصل
على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف
فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة
في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم
والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة
او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول
اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ [illegible]
خير للكلب يهر كالتقرعة واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد فلنبوه
عن مظان استعماله لجواز استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند قصد
الى ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب
الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع
شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى
شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر فظيع فيكون
تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتى التوفيق بين الكلامين هذا
الوجه يجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد
بالتخصيص [illegible] ما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير
للتفظيع لتحصيل النوعية لابد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو
مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا
فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدا والجواب [illegible]
بقي انه يشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا انما يستفاد من

الوصف

بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا
رجل طويل جاءني معناه لا قصير على تقدير كونه مؤخرا بدلا على هذا انه قال انما
التخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربنا اكرم اخويك في معنى ما ضربنا الا اكرم اخويك وقرب اي
فيما ذهب اليه السكاكي وتمسك به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل
سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل
امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واما كان
فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه لانه
بحمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وفي قوله والمؤمن
العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا
واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد
لان هذا اعتبار محض ومنا انما نعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في هذا المقام فان قلت تقديم الفاعل
حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع
كالتاكيد في قوله [illegible] عليهما قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد
لذلك الشهر والعطف في قوله عليك ورحمة الله السلام وعلى نحو [illegible] لو كان
يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم استنكبت الشكاكي وساكنه
قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قبر فانا وانت في قولنا انا قمت
وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد
مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال
كونه تابعا شائع عند النحاة ولهذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف
بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال
وامتناع تقديم البدل ومع هذا فهو مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباس
بالمبتدا قائم هنا بعينه واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لانه فيه قوله قبل المحاق
على الشهر فكان قوله ذلك الشهر بدلا منه او تفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على

فلا يدل على جوازه في النعت ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب تقديمه
على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو
ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل
واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد
ثم لا نم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم
لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في نحو اهر
ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من
التنكير وهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن يستلزم كلامه ذلك حيث
قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء لا بو التنكير انما
يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم ولا بد
بحاله الا انا نقول قد ذكر ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه
مبتدا كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه
بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص
النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى
لا امراة او لا رجلان ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه نقلا ولا
عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير
ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل
قام فيكتسب الاسناد ويتقوى الحكم وقال وانما قلت يقرب دون ان اقول نظير لانه
قائم لما لم يتفاوت في التكلم والغيبة والخطاب في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي
عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي
عنه من جهة عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام
وانت غلام وهو غلام وقد صحف قوله وشبهه مخففا وتوهم انه اسم منصوب على انه
مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب
يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير

على

على الاول وشبهه علة للثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن رام اهمال المعنى فلم يقرأ
بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح وهذا اي فالمشبه بالخالي عن الضمير لم يحكم
مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما الحكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى
صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل
قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما
ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير مشابها للخالي عنه روعيت فيه جهتان
اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا
عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر
زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا
جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح و
اتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير
عارف في المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال الملخص معناه اتبع عارف الاول
اذ المسند الى الظاهر مفرد كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا
الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا كما هو سبيل
الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ان
نحو مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير يحمل
وانا لا انخدع فلا ولكنه كناية عن ثبوت الفعل ونفيه عن المخاطب او عمن اضيف اليه
لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه
واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان ذا حكم كان هو مقتضى القياس وموجب العرف ان
يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني
كناية عن الفعل عمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي
الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل
يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير بمعنى القصد الى انسان سوى المتكلم بعضه
ما لا انخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الحال لزم سلب الانخداع عن

المتكلم فيهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل ونفيه لانسان
مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا يبخل وقوله غيري بجني وانا
المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا
المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك و
غيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير ارادة التعريض معناه
كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض
كما تقول ضربته من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كان قولك غيري فعل كذا معناه
انا لم افعله فهذا استعمال آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ولم يلتزم فيه فليتنبه لكونه
اي تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما
من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه
مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم
عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التا
ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على
خلافه قطعا قال الشيخ في دلائل الاعجاز وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين
الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم
فيهما اذا لم يقدما لو قلت يبخل مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته و
مغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل
وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم
دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل واحد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل
انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر
نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد
عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي
افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح
التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان

يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي
والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس
خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله
فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض
بما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى
بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب في المناسبة والا فاثبات اللغة بالاستدلال
وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما الاول
فلعدم بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول
لا منفصلا عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من
السلب وبهذا الجعل موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما الا عند وجود
الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية
اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان
بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان
وهو اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما
صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق
انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في
قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة
الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او يكون منفيا عن بعض من
الافراد ثابتا للبعض الآخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز
ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان
كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان

لم يتم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل التأسيس معنى أحق من التأكيد المعنى أولى واما في صورة
التأخير فلأن قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قلنا لا قوة السالبة الجزئية
وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض و
ثبوته لبعض على كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان القوم عند
المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله
لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة
كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هي
النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة
كل فتفيد وجودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي
واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد
فاذا ادخلنا عليها لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد
يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل
تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون
كل للتأسيس لا التأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا بد عن افادة احد هذين المعنيين
فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم
لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تأكيدا
حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو
انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان
انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا لهذا المعنى
من الاسناد الى انسان يكون كل تأسيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهنا ليس
كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا انسان

يكون كالتقوية

ليكون كل للتقوية ولما كان ان يقول يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التأكيد
هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتأكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا
بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا
فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل
فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة الثاني النفي عن جملة الا
فراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تأسيسا
بل تأكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تأسيسا
فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم
ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين
على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة
ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل وعلى ايهما حملت يكون تأكيدا لا تأسيسا فلا يصح قول
المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لا يقال
دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام فلا نظر وكذا الالتزام
كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين
ولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تأكيدا سواء جعل
النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله
للنفي عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الا
لتزام وح يبطل ما ذكرتم من الجواب بانه نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد
او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمتبادر
من لم يقم انسان هو القسم الاول وفيه نظر فالحمل عليه حمل على التأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا
لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة
الافراد على الوجه المحتمل فيكون تأسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله
ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكر هذا
القائل لانها قد بين ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا عن بعضها مهملة

اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع نحو كل انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا الطير والجعيم ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هذه القضية او كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما افاده في الاشارات لكن ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا يهمل في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل يجب ان تكون لنفي النفي والحري لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون عطفا على الخبر والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه اما الاول فظ واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان تقع معمولة نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا تقع نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه الفسادان وانما كان في الكلام نوع تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلمة كل في حيز النفي بان تقدم النفي عليها لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيها فانه موخر تقديرا لان رتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان تجعل عطفا على اخرت تفسيرا

الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل اداة النفي على فعل عامل في كل بان يتصور بالمثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاء القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك نحو ما اخذت كل الدراهم او الدراهم كلها او معمولا نحو ما كل الدراهم اخذت والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي معمول عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى معمولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذها وما انا آخذا كل الدراهم فيفيد تعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعلى عموم النفي شمول كل فرد وكقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع

ما اذنبت عنيزة علي من الذنوب قال اللص المعتمد في اثبات الخط الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الشيئين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لان الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشائع فيه اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس يصح ههنا ما يكره له وزنا وسياق الكلام انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح من النصب الشائع الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاني كلكم وكل رايت كلكم وكل مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قولهم كلهن فعلت على ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجيه اليه لامكان ان تقول كلهن فعلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لا يقال قياسه ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لاشتمالها على ضمير لان معناه افادة الشمول في اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيف الى الضمير كان لحاله مستقلا بما ذكرها او في حكم المتقدم لان العرب استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي لها فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولهذا قرئ ان الامر كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال

اما ما بوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم فهو باعتبار الوجود كالظاهر في نعم الرجل لتحصيل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام والذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما اشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال فلا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح نحو نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص فهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولكان الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسير النكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضمير مستترا من غير ابراز سواء كان المفرد او المثنى او المجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم جامد واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا في التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار صح تمييزه بالنكرة ويجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا والمخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو فهي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا انه راجع الى ذلك المؤنث فلم يسمع نحو هي الامير في غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض لمثل نحو قولهم بالقصة رجلا وبالقصة تولية رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لان المرجع المتقدم الى الذكر بتعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في نفس السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظر اي انتظر السامع ما يعقب الضمير

ليتمكن منه معنى لما جبل الله على النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن الوقوع
بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحاصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب محل و
مكانة لا يكون للحاصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى
فلا يتوهم ان التاكيد يحصل بهذا اعني بقصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو الرجح
التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء بعد كقول
الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل والاعتبار بما ذكرنا اذ
السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره لما يعقبه في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع
المفسر لم يعلم انه ضمير ام لا فتقليل وضع المضمر موضع المظهر تشبيها به ووضوح امره كقوله تعالى انا
انزلناه اي القرآن والذي يبلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او
لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس
اي يوضع المظهر مقام المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية
بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل
عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال هذا رجل رجل اي كامل
في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن
من نحر الامور علما اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقال لو كان له وجود لما كان الامر كذلك
فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان القياس فيه الاضمار لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم
النحرير زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه وابرزه في معرض المحسوس كانه يري السامعين ان هذا
الشيء المتميز المتعين هو الذي له الصفة العجيبة والحكم البديع وقيل الحكم البديع هو جعل
العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون
هذا الحكم بديعا انه صار مكان بديعي لا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية
اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او
النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة

المحسوس

المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة
تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي كي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم اما شجي
يشجو فهو متعد بمعنى حزنه هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة
وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي جعل
المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده اي الذي
يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي انزلنا القرآن
الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في
ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي الى كونه داعيا للمامور الى الامتثال
والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك
بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من
غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي
لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة
والاوصاف الكاملة او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا
بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا
العاصي ابتنك على ان يكون العاصي صفة لا بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة
ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله
اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا
بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله
هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه
قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر
اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فقط بل كل من

والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالعلية المذكورة وهو ان يكون الغيبة باسم ظاهر بل بضمير غايب
ولا أو فيه لعموم بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الأقسام الستة
حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من
المصنف ليس بصريح في كلام السكاكي يحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير
غايب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام
ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود
المصنف من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذ من التفات الانسان
من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه
كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة
وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما وخصص هذه الثلاثة من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على
ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات
لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند
الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة اي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير
عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على
خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا
يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب
ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست
من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ومنها نحو
الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة
بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا بصيرا خذ بيدي وفي التنزيل
أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها الطريق الملتفت اليه نحو اياك
نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على
اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر

نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسألة فان الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من
يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فان الالتفات في ذلك لا يخص العائد
الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب
فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين
امنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء قال الزمخشري في قوله انا الذي سمتني امي حيدره
كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان المقصود
عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لأمن الالتباس
وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن
الناس من لا احرج بعض ما ذكرنا تقييدا وهو ان يكون التعبير الثاني في كلام آخر وهو غلط لان قوله
تعالى ما ركبا بقول العرب من اياتنا انه هو [illegible] الغيبة بعد الالتفات من التكلم الى الغيبة ثم من
الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس كلاما آخر بل هو من متعلقات اسرى وهذا اي الالتفات
اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر
عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق
منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس
كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر
الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر القذى في العين
الذي يغمضه عور وعائر اي غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه
التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل من الابيات الثلاثة التفاتا
وقول صاحب الكشاف فقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في ان مذهبه
موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في باته والآخر في جاءني واحدهما باعتبار
من الخطاب في ليلك الى الغيبة في باته والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في باته وبات ويكون الثاني في ذلك باعتبار
انتقالا من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب
الى التكلم فيصح انه ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما
من شيء حاصل واقع على اسلوب الكلام وهذا الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في باته

قد اخرج الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في
حالي الابن العشية وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب النفس حتى يكون المعبر عنه
واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى من الكلام كما في قوله هل ترجو ان تكون رسالة مرسل ام ليس ينفع في
اولاك الوكر حنبلم بقل ولاكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير حت
نقل ذكا ومثال الالتفات عن التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا
قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي
فطركم كما يشعر به والمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فاذن يجب ان يكون قوله ترجعون واردا
على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون
على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق
وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نابه وجاني في فلا قطع الدهر بابه وارد على مقتضى الظاهر
ثم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه
عند غير السكاكي ونظير الاول مثل ترجعون وجاني في الابيات والبيت التفات عند السكاكي وعلى
فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لانحصار الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي انهم
فلا يتحقق الخلاف فيه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر ومثل ترجعون
وجاني من خلاف المقتضى على تحققنا ومن التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا
وذلك شائع في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجيء ذلك في الغائب
والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله بأي نواحي الارض ابغي وصالكم
وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو ومن الخطاب الى التكلم
قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان طروب فقوله في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي
معنى طحا بك ذهب بك وتباعد قلب طروب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى
الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهرم يكلفني
ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب
وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وقد شط وليها وعادت عواد

على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شط ابعد خطابها او على انه خطاب
للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي
لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب
قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد وعوائد كانت تحول
بيننا الى ما كانت عليه قبل ومن الغيبة الى الخطاب حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن
الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه ومن الغيبة الى الخطاب
مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان
من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في حالتين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان
ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله تحت الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك
يجري بين العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن
عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس
الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني الخليفة وقيل
الخصوص تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل تزجركم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك
الوكر فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجركم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك
قال الامام اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس
لان المخاطب بتزجركم بنو كنانة وبقوله اولاك وقد يطلق الالتفات على معنيين
آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء
او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف
الله قلوبهم وفي كلامهم فضم الغفر ... العقر من قاصمات الظهر وقول جرير متى كان الخيام
بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بعود بشامة
سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلجه شيء فيلتفت الى ما يزيل اختلاجه
ثم ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله
يصفو لنا فنكارمه كأنه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس

واحدة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب
الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طرأت الثوب لنشاط السامع
واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد
يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام
كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق عن قلب حاضر يجد من نفسه ذلك العبد محركا
للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي
ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين
المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق
الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمعمول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ
يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه
بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب بمخاطبته بالاعانة اذا
دعوت له مولحية والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بانه
على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في
جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان
الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة المطلوبة لتلاؤم الكلام ويكون العبادة
وسيلة لانه لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختصة بهذا موقع هذا
الالتفات هي انه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في الصلاة يجب ان يكون قراءته على
وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف في الايضاح على طريقة المفتاح
وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجري عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم
عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل ايا ك
يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي
يحق العبادة لان المخاطبة ادخل في التميز واعرق فيه فكان تعليق العبادة بلفظه
المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال انه زياده ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد
وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر ابلغ ما يقتضي توجه النفس الى الذات المختص بالعبادة فكلما

اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه الذات
للعالم ولهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم امر
المعاش ويستعد لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد
فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب
تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا
عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم
لامر العبادة وانه ينبغي ان يكون على ما قال حاضر كانه يشاهد ربه ويعلم انه
يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر وجعله اقساما
منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير
ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده والباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى
ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقب
وهو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج
متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب
هذا مقول لقول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما
يترقبه بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى
ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه
من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى
بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد
اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده
وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون
بليدا فحمل الادهم الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي
تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها
على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك

عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور
ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى
يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا
ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت
بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم
للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن
السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق
لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين
والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان
تقع موقعها وكلاما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون
القصد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها
على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع
وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه بلفظ اسم المفعول
كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب
وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى
الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال فيكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع
من غير تفرقة قلت الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف
في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وانما هو فيما وقع كالحال حقيقة ولا
الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع
يكون خلاف مقتضى الظاهر ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء
الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان لانه احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من

من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا له كما اذا وقع ما هو في
موقع المبتدا نكرة وما هو موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق
يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني
ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا له نحو عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون
له ادراك يميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم
في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان
المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا
بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي
كان امك ام حمار اي ذهب السودد من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لم يبق
على هذا الحسن لا يبالي انسان منهم اهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء
على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة
والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة بين ما وقع
بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف لوجود المفسر وبانه غير مقصود لوجوده
بعده فالمذكور المقصود بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد
ام والحق ان ظبي مبتدا وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل
في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة على الاسم اكثر من ان يحصى وشيوع
الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فحينئذ لا
قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباكم
نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كانت امك ام حمارا
لان المقصود التسوية بين ان تكون امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم وقبله اي القلب
السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة
وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار والتنزيل ورده غيره اي غير السكاكي
مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف

قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة ملونة بالغبرة ارجاؤه
اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف
محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب
القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي المبالغة ما ليس في تركه لا
شعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة
ورد اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة
تقتضيه وخروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن
ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت من طينت السطح بالفدن اي القصر السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما
طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم
عكس المقصود فيكون داخلا في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة
قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انهما حالان من الضمير في انصرفت
ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذعة حال اتيان السن والقروح بلوغه ونهايته
فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوع
كانه اقدام غر اي غير مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود
ولكن الجواب انه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه
اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل
وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله
من الابيات يدل على انه جرح وتحقير سنا الاسم ولان تحوي كلمة الا لدل على انه
جرح ولم يمنعه ذلك علما ما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب
ورفض التحرز خوفا من العاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت
اي جرحت يصلح قرينة على انه لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف
فلا قرينة عليه مع ما فيه من تشويش النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح لا ينافي ذلك

لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت
جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لم اجعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع
البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه
الزوزني وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة
عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا ولم يعرض له انه مقدم في الاقتحام ولم يتطرق اليه
تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك
لان قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني ولما
على بصيرتي الاولى لم يبدله في الاقتحام ولا غلب اختياري التطرق في الاغراض قد
صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مباشرتي

الباب الثالث

احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه
وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه فالا
حتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند بحيث لم يترك لفظا فكانه اتي
به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج
فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن يك امسى
بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الرحل حله اي في منزله وماواه وقيار
اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف
المسند من الثاني والمعنى لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز
عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب
خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو
منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا
فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو
ذاهبان لان الكل منهما خبر آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة
بأسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما تقول ان زيدا قائم
وعمرو منطلق والرفع في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب

كان اكثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل الى العرب وقيل الحجاز بنو تميم
انه لم يرتب على قبائل في الكاتر عن العزيمة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمنا لبينا في الاخبار عنهما
دفعة بعجب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في
الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الآية وقال الصابئون
مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها
من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا
واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا
ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا
صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله
رماني بامر كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوي رماني على ان بريئا خبر لوالدي
وخبر كنت محذوف لانه عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت و
والدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فاني [illegible] وارتفع
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر ترفع بالابتداء على تقدير التاخير و
المعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة لا العطف [illegible] تاما
المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم
قدروا المحذوف في الثاني منصوبا اي كنت منه بريئا ووالدي ايضا بريئا فكان البر
منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا
لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن
العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر
مع اتباع الاستعمال لان اذا الفجائية تدل على مطلق الوجود واذا دل الفعل
خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر ثم قد يدل الفعل على نوع
مقدر بعينه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على المعنى حاضر او بالباب ونحو ذلك
والفاء في فاذا قيل هي السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد

لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب
والعامل في اذا هو فاجأت فيكون مفعولا به لا ظرفا لانه لا يجوز ان يكون العامل فيها هو
الخبر المحذوف لانه لا يكون مضافا اليه الخبر وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون
هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والترتيب تعلقه بعينها اذا الشرطية لكنه لا يطرد
في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب كقوله اي قول
الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب
ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا والسفر
قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف
قطعا لما تقدم على ما سبق من قصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع
اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع
سيبويه هذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان
لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة لشانه والمترجمة عنه وضيق المقام
اعني المحافظة على الشعر والضجر بعلة ما مثل للاختصار مع هذا الضيق بقوله ان
[illegible] قال في علة قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر
ظرفا ولم يقصد انه بدون هذا الضيق فلا ذم وقوله تعالى جل جلاله قل لو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملك الاول وابدل من ضميره
المتصل اعني الواو ضمير المنفصل وهو انتم لتعذر السقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف
ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود [illegible] ما
بعد الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل
دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ تأكيدا ايضا على ان المقدر لو تملكون
انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعرف حينئذ المؤكد والمؤكد
مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان
فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان
الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كان قولنا

انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا انا ونحن مما يكون لكونه
مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عندك حق
جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو
حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند والمسند اليه اي
فصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة لامكان حمل الكلام
على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي
لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام
للمدح بحصول الصبر له والحكم بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في
الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له
دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على حذف
الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط للحذف
في مجوز الحذف اصلا والقرينة هاهنا هو انه اذا اصابك ما تكرهه فكثير ما يتبعه
الصبر حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وايضا يرجح حذف المبتدأ
بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ
التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان
المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على
انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي ولا تقولوا
لنا او في الوجود آلهة ثلاثة او ثلاثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف والمعنى ولا تقولوا الله
والمسيح وامه ثلاثة اي متساوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين
بواحد في صفة ودرجة قيل هم ثلاثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند
بناء على انه ذكر يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام
عندك عمرو لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام
والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند والمسند اليه ويعادل على الثقة
مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو

عندك

وعندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك بصدد
عن الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما
بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الا
نقطاع وقولنا مع المعادلة على المفرد احترازا عن الفعلين المشتركين في الفا
عل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة
ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام
تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام
عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير
الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا
معنى له وان اريد ان السؤال عمن تعلق الفعل او صدر منه فتقديم المسند كقولنا
الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من
الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها الظاهر ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم
قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفا
عل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله
على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر
عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار ابن
نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه
ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع لانه لا يعتمد على شيء سوى الجار والمجرور
يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل للخصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء
وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح
المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب

والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح
والاطاحة الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وما متعلق بمختبط وما مصدرية
اي يسئل من اجل اذهاب الوقايع ماله او يبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك التائه
يزيد ويطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل عنه اليه استحضارا للصورة ذلك الامر
الهائل وفضلة اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع لخصومة وهو ان يجعل الفعل مبنيا
للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال
مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر
الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك انه لما قيل ليبك يزيد
فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه
ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان
الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد مرتين اوكد
اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناد الفعل
اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث مرات اثنتين اجمالا وواحدة تفصيلا
وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية
فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع
في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي جعلا
منشأ الذي بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد
ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف
والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب يزيد
وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل
المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان اطماع اول الكلام في
ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره
اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي
للحذف نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم

من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم
بعد قوله أأنت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه
اي كون المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت ان كان المسند اسما او ان يدل على
قصد التجدد من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القراين
كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التجدد دون الذكر ممنوع لان
القرينة انما تدل على نفس المسند واما تجدد الكلام للسامع فبالذكر المستغنى
عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد
قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد
قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة
التركيب تقوي الحكم فحذف فاعل المصدر فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرر
نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او تقال تقوي
الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وان تم يقال مع
عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا
سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي
لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي
ولا يجب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة فعلية
وان انا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه
ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل عنه لما في صاحب
المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء
عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل محكوم مسند به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه وللقائل
ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي لان المسند في المسند السببي

في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي
خبر المبتدا وظاهر انه لا حكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد
لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد صرح الاستاد الحبري في
كتابه بان الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من
الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق
الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة
لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد
بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قرينة قصد التقوي يقتضي افراده وما ذكره
الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي كما
في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابيه
بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد كما في
زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه
جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظ ان مراد السكاكي
ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد
في الفعل مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا الفعل بان
مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه فانه حكم محض ثم المذكور
في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي
وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يمثل
في الجملة عاد المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح في تفسير المسند الفعلي امثلة
منها نحو اكثر الترقيتين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل
على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان
المسند في المثالين جملة وحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية
لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال
الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب

الاخفش

الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطا في اعمال الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما
قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون
خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة
المسند الفعلي ايضاحا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكرها لافراد المسند ههنا
مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل
ههنا ضايعا ولهذا تركه المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعدما فرغ من الامثلة قال
وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده ههنا امثلة افراد المسند
لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة افراده
وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيره لا يكون مناسبا وهذا ظاهر
للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه
منطلق لم يعين لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية
ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعائد
بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فيخرج نحو زيد منطلق ابوه
لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام
وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه زيد ابوه قائم وزيد قام
ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد اكرمت [illegible] غلامه
وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها
والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي
وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم
عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منتف
عنه مطلوبا تعليقه بغير ما بني عليه ذلك المسند اثباتا تعليق اثبات لذلك الغير بنوع
ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او ان يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى
ما بعده فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما

بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فلا يرد نحو زيد ابوه منطلق فان ابوه
منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا اعني ابوه قد علق بزيد بلا اثبات له وزيد عمرو
ما ينبني منطلق عليه لان معناه ما جعل مسندا واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج
من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس
بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل
اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو وبلا اثبات لكون الاخ
متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند
فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند
السببي من القسم الاول فقط وان قوله او ان يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان
في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان
سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا
وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاول
الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح
ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وهو
انه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه
انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل الا
من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام
وهذا نحو ما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدا
ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا عنه وفاعله الزمان وضمير هو
عايد الى المسند السببي والى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي
يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا
وح يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه
واما كونه اي يكون المسند فعلا فللتقييد باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي
وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده

بعد

بعد هذا الزمان والحال وهو ما من اجزاء اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة
من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها
باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على
اخصر وجه حال كونه فعلا والاسم نحو زيد قائم امس او الان او غدا فانه يحتاج الى
انضمام ضميمة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل
عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل
وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار
الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي كقول طريف بن تميم او كلما
وردت عكاظ هو متسوق العرب يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون
وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي
شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم
شيئا فشيئا فيصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى
وردوا عكاظ طلبني الحافل لامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم
التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق
بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت
كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها
وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت لها دائما من غير اعتبار التجدد قال
الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق ينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا تتم الا
باشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير
اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من
اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه
يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا
فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي
استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل

وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او
معه ونحوها من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان القيد
التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة
كما في المسند اليه ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد
كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر لكون الخبر ركنها
اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو
منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق في
ذكر كان دلالة على زمان النسبة وهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في
الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته
على غير صفة مصدره ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة
بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي
الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف
بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم افعال
لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحالة التي
انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال
واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة لعدم العلم
بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة
ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك
لاغراض يتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على
الكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط
نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي
تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من
التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام
تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني

اكرمك

اكرمك

بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد
عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان
جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب
بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر
قطعا لان الحرف يخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه
ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان
الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بنظر الى انها مجردة عن
التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية
وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف
منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت
جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق احتمال الصدق
والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة
ليست بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند
وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا ان
جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في
هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار
اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية
النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال
الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حال ذلك
لعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء و
مفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم

باللزوم وكذبها بعدمه او كل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق
والكذب وقالوا انها تبارك الحملية من انها قول جازم موضوع للصدق
والكذب وجعلوها بان طرفيها مؤلفان تالفهما خبريا وان لم يكونا خبريين
وبان الحكم فيها ليس بحكمات احد الطرفين هو الاخر على خلاف الحملية الا ترى ان
قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار
لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع
الشمس فظاهره جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه نكم بين المنطقيين وتحقيق
المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر هنا في ان واذا
ولو كثرت مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو وان واذا للشرط في الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا تقع في كتاب الله
تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده
فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم
الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة
المشكوكة فلم لم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان
واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع
الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما
فليتامل ولما ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط عن
ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم المتكلم انكرمه ام لا فتتسكب في المثال على الشرط
خلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي
مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم هنا انما هو بلا وقوع الشرط
لان هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال
الى التاويل وقد سهى الفاضل الشارح هنا فزعم ان الجزم فيها انما هو بوقوع
الشرط والمخاطب عالم وكذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط
واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر لوقوعه موقعا لان لان النادر غير ملتفت

به في الغالب وكذلك ايثر على لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال
مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة
على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب
الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كا
لخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم
سيئة ولا جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن
معه من المؤمنين جيئ في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة
المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة
لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه
كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع
الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيئ بان دون اذا فيما قصد به
النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث
وهو ان عدم التنكير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد
معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان
القطع بحصول الجنس توجب القطع بحصول نوع ما كالا او فرد ما ضرورة انه
لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو واذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم
حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون
تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف
عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على
مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا فكيف
اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حسنة معينة من الجنس
والتقدير ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثيرة وقوعا واتساعا وبهذا
ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته
حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع

قطعية الحصول ح حمل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اريد العهد على
مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كأنها
نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرت دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق
البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه
وهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة الا ان يعني
فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها
فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم
احقاء هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله تعالى عليها فهم اقبح الناس عقلا
واسوؤهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل
كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل
كتركه على الكثير فانه قد يغتفر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه لو قصد بها
العهد تكون واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها
من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس
الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على
المعهود وعينه فيكون اسوء انتهى وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها
واما من حيث هي فيمتنع دخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا فاذا جعلت
الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المعتبر ح فيظهر فساد
ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونه
اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة
الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى
كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى
كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا ظهر
صحة ما ذكره في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة الوقوع اي جيء في جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة وهذا
الى الحسنة

نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة
منكرة في قوله تعالى واذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفة في قوله واذا مسه الشر
فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى
القلة وتنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق بان يلحقه كل ضر لبعده
عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير
من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في
مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان
اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان
بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار
وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا
استطالت ليلتك فتقول ان طلع الصبح ونقض الليل افعل كذا فتتجاهل لوهنها
وتضجرا او نحو هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت
فماذا تفعل او تنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل
لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه
انه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه والتوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه
اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام
والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما
فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين
ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر
مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف
من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كالمحال
لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل

اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب اقتضاء المقام لانه المستعمل في فرض المحالات
ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم بمعنى ان اصلا
دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال
مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول
ان المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء
العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد
له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من
عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان جحدنا ما قبنا على الكمال والمراد نفي حقيته
وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاده انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف
كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول
للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام
قطعا وقوله تعالى ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا مع المرتابين يحتملهما
اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان
يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله
وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله تعالى وان يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا
فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم [illegible]
مقطوع به فلا يصح استعمال ان لما مر لان الشرط انما هو وقوع الارتياب في
الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث
الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد
والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد

ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على الماضي لتمحضه
لافادة الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان
الماضي ولما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد
ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا
ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من
التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب غير المرتابين قطعا على
المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه و
يكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كالشرط
اليه في امثال المذكورة والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث
بان يجري على الذكور والاناث صيغة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجراء الصيغة على
الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب
لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل
ان يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها
[illegible] ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ
نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير
عائد الى القوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين
فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالحسنين للحسن و
الحسين والعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وما اشبه ذلك مما غلب
لاحد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعلا متفقين في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد

اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف اي يكون احد اللفظين مذكرا فانه
يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل من قبيل
قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل ان يجعل احدهما متفقا للاخر
في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ايضا ولهذا لا يثنى المسميين بزيد فلا يطلق القرءان الا على الطهرين او الحيضين
لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي نحاة العرب في عين الشمس
وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن
مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين
موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى
واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة بكونه جنيا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص
بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن
في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط
حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو
وزيد فعلتما انت والقوم تعلمون قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ
بتاء الخطاب والمعنى تعملون انت يا محمد وجميع من سواك ومنه تغليب المتكلم على المخاطب
نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد خرجنا ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير
التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف وتثنية او جمع
فانهم وقال تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال تعالى يا ايها
الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم
شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا والذين من قبلكم الذين ذكروا بلفظ الغيبة

لعلكم

متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ
المختص بالعقلاء على الجميع كالخلق لله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص
بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غير
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من
انفسها ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا يذرؤكم يكثركم ايها الناس والانعام
في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن
للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكور
بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس و
الانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما
صح خطاب الجميع بلفظ كم ففيه تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم
واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما وللقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا
للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق
فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم
من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتب المعاش
وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون و
جعلها ازواجا لتبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل
لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدره وجعل للانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض
وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤ
منون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب
ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت
ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا ولكونها تعليل لقوله كان لكل قسم ليتبين الحكم من اول الامر فيكون له

هم

ازواجا ومن الانعام ازواجا وذكركم
فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم

المختص بالعقلاء ففي لفظ كم

في النفس استقرارا لا يكون لما يذكر بتعليله بعده اي ولكون ان واذا للتعليق امر
هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال يتعلق
يعني على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولامتناع
ان يتعلق تعليق امر ان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك
اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في الزمان
المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما
الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان
حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل وعدل في هيئة الجزاء جواز ان يكون طلبا نحو
ان جاءك زيد فاكرمه اذ هو فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل وعن
ان يترتب على امر على الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا
فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تحسينا للفظ بالمعنى وتفاؤلا وبعدا عن مخالفة
مقتضى الظاهر من غير ان تقتضيها نكتة وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت
كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا
ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي
اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن و
اصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وكل
الجزاء الطلبي بالخبري وفهم انه ليس بمفروض الصدق كالشرط وانما هو مترتب عليه هذا
ولكن قد تستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التا
كيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا تذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل
وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني
ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان جهلت

على الجهل حسدونيها فقد الحسب وجد النفوس حال الظهور ان المعنى على
الماضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله
تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل لقوة الاسباب المتآخذة
في حصوله نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء وكون عطفه على
قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده بأو لانها
كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع
كقولك ان متنا استوينا تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت
بحسن العاقبة وهذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان
اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا
عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل
ذلك اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي
وعلى اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان
اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان
قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها
اجيب بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي عند الاكثر انتفاء المعلق
عند انتفائه ولا استدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة
عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا
نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان ونحوها
معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند
حصوله وكلاهما منقول عن معناها اللغوي فيقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة
الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا
لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي

في الغالب ملزوم للجزاء لازم والثاني انه خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي
انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته
المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا
الآية نزلت فيمن اردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث انه لا نكره ايضا
بحرمة الاكراه او بطلب الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي
حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على
فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه
عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم
المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظن يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض
اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى
والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك
احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن
لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله
ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فقد ذكر
لهذا جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض في استعمال الماضي
مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان
المناسب سياق الآية اني والي ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه
غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على
لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه

اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد
لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد
انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط رتبته عن رتبة
المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو
من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت
في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركو مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء
خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء بالقتل والضرب والشتم
وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ورفع العداء
والمتاعب قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالث
الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف
ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون
ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يرتد المؤمنون كفارا
لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور
في المفتاح ان لزوم ودادهم ان يرتدوا كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل
من الشبهة ما يحتمله لزوم الاوليين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن
اليهم لا خفاء واضحية اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة
والحب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين اخيرا
مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي و
الالسن فانه يجوز انتفاؤهما الذي المصادقة للمخاصمة بتذكر ما بينهم من القرابة
والمعارفة وبما نشئوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح اي فاحسن وما انتفاء وداد
كفرهم بان يسلم المشركون فنادر فهو وان كان ممكنا محتملا لكنه لا يخفى انه بعيد
ولغني فان قلت واذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور
وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء بعنوان ثانيه لعطف و
والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه بعنوان رجع الامير استاذنت وخرجت

وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجح اسناده واذا استادت جرحت كذا في دلائل
الاعجاز فان في الاية ان كان من الضرب الثاني لم يكن مجموع الجمل الثلث لازما والحالم
يتضح كما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط
فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا
على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان عطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام
قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على
مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
الامر عطف الشرط على قالوا قلت لم لا يجوز ان يكون من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة
الكفر واستيفاء مقتضاها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار
كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لا يقال ان الاية نزلت في حاطب
بن ابي بلتعة حين كتب كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلعم لقتالهم فنزل
المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما الاظهار
بهم ووجدوهم مؤمنين فتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة
الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من
حال حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب
النبي صلعم عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا
الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي ان لو
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا
لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق
نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه
الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف
اي لو لتعليق امتناع ما امتنع من المجيء وظن انه حاصل كلامه ان تعليق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق

امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف تنبه السكاكي على هذه العبارة
وغفل عنه الجمهور من مقتضى كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي
وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال واحد ففي
الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط و
الجزاء اثباتا او نفيا او احدهما والاخر نفيا وامتناع النفي اثبات وبالعكس فهي
نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني ثبوت الاكرام لثبوت
الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة
كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف المسبب فانه يوجب
انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب اخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع
الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عند
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم
والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة لتكون
جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع
وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم
لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج
انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من
الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع
الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او
الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني
في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما

هو سبب انتفاء الثانية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء
في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا
ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان
وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على
ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا
ولكن ما لهن دوام ثم الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران
تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا
لو وان ونحوها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع
بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة
انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم و
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس
واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم
كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء
تعدد الآلهة لا بيان انتفاء سبب الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه
انما هو على ما هو سنة القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان
قيل لا يصح ما ذكرتم من انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات
وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلت قد تستعمل لو
للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان
الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق با
ستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون

دائما

دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو
لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر
يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فمعنى
هذه الامثلة ونحوها الحكم بلزوم وجود الجزاء لهذا الشرط لاستبعاد لزومه له فوجوده
عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا
اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف
على تقدير وجوده اذ لا فرق بالمعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل
يجوز ان تكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان
الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا و
عدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يعتبر الثناء المرتبط بعدم الاكرام انتفاؤه
على ثبوت الاكرام المرتبط بالاكرام قلت لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط
غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا كان تقييده بالشرط
تكرارا كما اذا قلنا ان جئتني اكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي
في قولنا ان جئتني اكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلما كان
لحق لزوم الشيء للشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا
لذلك الشيء فما زعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون
المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء
المنفي بالمثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه
نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض هذا
وهم لانا ان اعتبرنا الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في نحو لو اهنتني
لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فلا نسلم ان المنفي عام بل معنى لو لم يخف الله لم
يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد
ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم نعتبر بل الجزاء على اطلاقه
فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم

ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا
لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد
والجواب انهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا
يقينيتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا
خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي فلا
يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك
وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على
قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم
لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروه واقول يجوز ان يكون التولي
منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم
الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم
يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر انه لا خير فيهم قلنا
لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهل الاسماع
اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل
المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو
جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو
من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة
رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها
اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها
عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان
وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو

بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الحمام لم تفق من الجوع الا والقلوب
حوالي تصف ناسفة على مفارقة بغداد وشوقه الى ماء دجلة كانه امر قد
فحصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فجعلها على الفعل
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار
الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه
وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى
الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ
اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو
السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في
المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اريد
بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا لا يكون المعنى ان انتفاء عنتكم
بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكره في المفتاح من ان المعنى
امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اريد به امتناع الطاعة لم يكن
الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع
يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع
قلنا الظاهر هو الاول والثاني وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت
يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب
الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخل عليها
حرف النفي يكون لتاكيد النفي ودوامه لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى
وما هم بمؤمنين رد على قولهم انا آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيد ضربت
وما زيد ضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد
الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم وكدخول لو على المضارع في نحو ولو ترى
الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها
او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته

على كذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا عظيما وكذا قوله تعالى
ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
لتنزيله اي لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره اي لصدور المضارع او الكلام
عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي
اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل
لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فاستعمل لو واذ
المختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه
كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا استقبال في التحقيق
ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا
عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فان جعل الخطاب للنبي صلعم ولو للتمني فلا استشهاد
او لو للتمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها
للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال
بعدها فتقدير ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي السيرافي اما
الكوفيون فعلى التقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما وانما قيل
ما نكرة موصوفة بيود والضمير المتعلق به محذوف اي رب شيء يوده الذين كفروا
عنق ذلك فلا يخفى ما فيه من التعسف وبتر النظم ورب هنا للتقليل النسبي يعني انه
تدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون
استعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا
دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو
كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما في
حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو
الواقعة بعد يود فيها معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو
كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله نحو رؤية الكافرين

موقوفين

موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية
الظالمين موقوفون عند ربهم والمجرمون ناكسوا رؤسهم متقائلين بتلك المقالات
كما قال تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضار
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي الغالبة اعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان
المضارع مما يدل على الحاضر الذي من شانه ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة
او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة
على ان الفعل من الفظاعة بحيث يتحرز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل
على الوقوع في الجملة كما يقال قد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم
يتعرض المص لعدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما
الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر
والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد
حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك
رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف
او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند
اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو
قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب
ما مر وهذا على الاطلاق ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام و
الخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا صحت على ان يكون المعنى
اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده
خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين

وكان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل
في المسند التنكير لعدم الفايدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد
عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء
بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على الاشياء
بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم
كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء
انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فايدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء
في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف
به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على الحكم ان المحكوم عليه يجب
ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على
الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه
معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم
فلكون الفايدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب تمام الفايدة وجعل معمولات
المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح
وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل
على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا
وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في
الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد
باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا
شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا الطالب
زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز ونحوهما من المعمولات تخصيص
الى نرى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف **واما تركه** اي ترك تخصيص المسند
بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفايدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف

عنده
هذا اشارة الى انه يجب في تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون
المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر آخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر
مثله في كون الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء
اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق فقوله
بامر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام
مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري
الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا الكلام
بلازم في كل ما اخذ فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في
قولنا زيد شجاع لمن سمعه يقاوم الاسد فهو وقد احضر لمن سمعه ظرفا
لزيد وهذا مفيد من غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع
لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة
الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجهولة
لان ما يستفيده السامع من الكلام وهو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم
عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل
ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام
انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق وحاصل
كون المطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد والجنس وفي هذا تمهيد لما
سيجيء من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا بولوه
من جنايته فان من قد يصر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني
سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية
الى كل منهما بحسب اضافتها وجواز ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المربي على كل
جان ولم يرد ان من نصر الجاني متعدي جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض
الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند
وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن

لكن قولنا زيد معلوم على آخر مثلا يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الحكم
سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان التعريف بالاضافة
باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب
باعتبار تلك النسبة الى الغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم
قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه
كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى الاستعمال
لكن المعرف بلفظ الاضافة وان كان مسندا اليه فلا بد ان يكون معلوما مثلا الا تقول
اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا
وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه
باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج
فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم
عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل
اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر
اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف
اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا
يعرفه على التعيين واردت ان تعينه قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يظهر
في قولنا رأيت اسودا غابها رماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط
نجوم سماء كل نعمة ماءه وان الصواب ما في نسخة لان السامع يعرف سماء وانما يطلب
تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد
بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه
ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه طالب على التعيين وتصور من المنطلق قلت المنطلق
ولا يصح زيد المنطلق وهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله واولئك هم المفلحون

انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك قد تاب ثم استخبرت من هو فقيل التائب زيد انظر
وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد
قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن
امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكمال ذلك الجنس
في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي كامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة
ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن
الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا
تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو
ذلك لان اللام ان حملت كما عرفنا في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال الكلام
الجنس فالامر ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت
الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير
عمرا وجنس الشجاعة متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود
لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق
جنس الامير الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار
بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم
ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هناك هو
فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا في الخارج الا ان
الغير متناهية بخلاف المعرف فان المحمول هو الجنس وحده فلا يصدق فرد منه
على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام
الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او
غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او
زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله
والكرم في العرب والامام من قريش فان الجنس متحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر
فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان

يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه بالعرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس للقصر قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في عتيقا او ما انت هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد وهو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا اي حال كانت ولا هبة المائة مطلقا سواء كانت من الابل او غيرها والتقييد في مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك كامل في المحبوبية حتى لا محبة في الدنيا الا محبة حبيب كما في انت الشجاع ولا انه لم يحب احد مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا انه هنا ليس على الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم يعهد المحبة واحدة من محباتك ولا يقصد هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق يسعى في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر جنس الحسن على بكائه اي لا يتجاوزه الى شيء آخر الحسن حملا جوابا لقولها اذ لا معنى للقصر نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن بكاؤك

اذا قبح البكا على قتيل

على الاخرى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان يثبت لبكاء اخيها الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة وان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية بجعلها امرا ظاهرا معترفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام في مثله لا يكون للجنس فلا يا في القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس دون العهد لان القصر وعدمه انما يكون فيما يتعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا في الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي فانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فنحو قولنا زيد المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الكلام ان تاويله بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما

المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة
هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب فيحملا لان الجزئي الحقيقي لا
يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص
اما كونه اى المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا
يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وانه يجب
ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره و
جوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب
والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية
لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا
ترى ان الظرف في اين زيد واني لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك لا يحتمل
انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مر
حبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين
ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف او للتقوي او لكونه سببيا كما مر من
ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف
الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا
سبب من ذاك اى متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به
الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح وهو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا
الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان
متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير
الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما هو مسند الى ضمير المبتدا
ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على
ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوي اسناده اليه فاذا قلت عبد الله فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار

عنه

عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس
وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وجملة الامر ليس الاعلام بالشيء بغتة
مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبهه فان
قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا
معينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل
جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند هنا جملة قطعا قلت هو
داخل في التقوي ضرورة تكرار الاسناد فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل
التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة
المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم و
التاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارها يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص
كيف لا وقد ذكر في نحو انما انا ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد
ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه
لا يفيد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى
التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه
سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي
الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما
يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل وقد ثبت تعلقها بالفعل قطعا
في نحو الذي في الدار اخوك والذي حالي فله درهم فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل
المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على
الانصاف وهو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت واستقر
ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمراد قد غير الجملة الى الفعل فقط
الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل وح يكون المقدر فعلا لا جملة

لكن لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى توهم الظرف مقدرا بالجملة انه
يجعل في التقدير جملة لا مفردا اوح لا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا آخر
لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على عكس
وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مقدر بالجملة فكان ينبغي ان يقول لانه الظرف
مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما
تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير
الفصل لان معنى قايم زيد ان زيدا مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود لا فيها غول
اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس
مقصورا عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد
ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى
الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور
على عدم الحصول او الكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا
فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين
معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف
بلي لا يتصف بلكم وهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير
ذلك ما ذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم
مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا
حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي انه لا يتجاوزه الى غيري اصلا ولا
قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
من ان التخصيص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز
الى غيري بل على ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى
قائم زيد ان المختص بالقيام دون القعود زيد لا عمرو لا يكون قائما فلينظر الى ما في
هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل

لا فيه

لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة
الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قلنا في سائر كتب الله دون
سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون
غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور
الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم
المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على
المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر
الى انه لم يرد في الكلام خبر للمسند اليه كقوله اي حسان في مدح النبي صلعم له همم
لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له على
المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان
المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه
كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه
نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان النحاة منعوا
لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا
لانهم اتسعوا في الظرف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا
يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص
اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص يحصل
لا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام
ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصل
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح و
كوكب انقض الساعة والتفاؤل نحو سعيد بن بقي او حصل لك الايام او التشويق
الى ذكر المسند اليه كقوله اي محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند
المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا
وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله

ببهجتهما اي بحسنهما اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وهاهنا وقد لا
بحضر ان تشرق مسند الى ضمير الثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعوله
على تضمين تشرق معنى فعل متعدٍ وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنيه
المعتصم بالله والقمر وممّا يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد
او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهلها اللهم اما الاول
فلشهرة امره وكان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست
مقابلاً للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات
تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم
المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لنفوره عنه
حيط واشكال وليشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال واما ان يكون المراد من الجملة
افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة فيما اسند اليه في
الدرجة الاولى وقولي في الدرجة احتراز عما نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف
فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير
الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية ولا اشكال فيه من وجهين احدهما ان
هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد
الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في
تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما
حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى
المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وههنا لا اتفاق
وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف
اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى كما ذكرها هنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله
في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى

وههنا

وههنا لا اتفاق ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد
مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع
اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير تم وثانيها اسناده الى ضمير زيد و
ثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي
صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد
نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا
شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الفعل الى
زيد تحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما حكم واما
وجه تقدم الثاني على الثالث فظ وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى
ضمير المبتدا مقدم على اسناده على المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي
كان بطريق الالتزام وكلامه في باب تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى
المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى
الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمتحصل ان الجملة
الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما انتقاض كلامه القول بالاسانيد
الثلاثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد
الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان
كان مع الاسنادين الاخيرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه
الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد
مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف
في نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم
عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند
الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره ولا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة
المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير
لا على اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا

وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى
المبتدا في الدرجة الاولى وهذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح
وصحح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد و
الحدوث ثم انه تصدى لما لنا طرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما فقال الحاصل
وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد
في الدرجة الاولى بلا واسطة شي كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني
الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شي كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير
وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله
صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني
الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه
بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلاثة اسانيد وانه ان اراد
بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما
ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر فانه مغاير لاسناد الفعل الى
الضمير فلا بد من بيان حكمه كتقديمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله
ثم اذا كان متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا وانه منشا الاشكال
وقد اهمله وكانه لم يقصد بزيادة لفظ القسمة ولا يقتضيه تفسير الدرجة الاولى
بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يتعرض في شي من كلام الشارح ولم يتنبه لما
فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق كلام السكاكي من هذا المقام ولم ير كلامه
خيالا ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا فائدة كما كان عند المناظرة وتشنيعا عما جرى
عليه فانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في
ان يكون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق وينطلق انما هو لافادة التجدد دون
الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت
والتجدد بحسب تقديره حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت
وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد

والثبوت

والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح
وقوعها في الدرجة الاولى الى الخبر كلام حق في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى
انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما ادعى الثالث ان حمل قوله في بحث
التقوي صرفه ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا
لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تقاضيه انما هو مع الخبر
لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه اسند الى الضمير
الذي هو عبارة عنه وانه كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره والمتصل به فعل الرابع انه
ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد
وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل احد
اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شي
لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشي اصطلاحا كالمجرور في نحو دخلت على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر او ما بعد العوامل وبين الفاعل و
فلا بد هنا من زيادة اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد
الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لحمله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الاستدعاء والاستبعاد وان اراد غيره
فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا
الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم يلحق الدرجة
فان قلت فظهر مما ذكرت ان مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا وكلام الش ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير وارد بتمامه
المعتمد فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه في نحو انا عرفت
مع التصريح بانه يفيد التجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في
الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لانه اذا اسند اليه
الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث

من حيث انه فاعل اي عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد
الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية
لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا ادخلت على
زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح
في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي يدل على تأخر
الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يستدعي المبتدأ
لكونه مسندا وهو المراد بقوله صرفه للمبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني
متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما تقتضيه ذات المبتدأ وبعد
تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار
تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او
غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا للضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر عن نفسه اذا كان
الخبر متضمنا للضمير اي مسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار
عبارة فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل
الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يلزم
كلامه التناقض ولا انتفى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستدعى كما
زعم واما الثاني فهو ان المعنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما اسند اليه
في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام
ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد
فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه
في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد
الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم
الفعل البتة على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز نحو زيد عرف وانا عرفت

الشيء من انه لا يفيد التجدد لما مر **تنبيه** كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند
والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها
والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل مختص بما بين
المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما
فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما قيل من ان شأنا
الحال جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف
اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء
من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الا
ختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من احوال المذكورة
في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة
موضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها الحذف للمفعول وتقديمه على الفعل وتقديم
بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع
الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع
كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة
وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول
المفعول به لان هذا تمهيد للحذف فيه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك
فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه
وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان
ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت
او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل لا غير اذا اريد تلبسه بمن وقع

منه فقط فقد ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تعلقه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل
وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه
اي نفي الفعل عن الفاعل مطلقا اي من غير اعتبار في الفعل بان يراد جميع افراده او
خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه
وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر
بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع
الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك
اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال
كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد
منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل
حال كونه فعلا مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار
تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
والخصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من يوجد له
حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص
تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعها اشد اهتماما بحاله
ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على
الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد
المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل
بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل

المص

المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام
على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوته اصلا او نزل منزلة
اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا
استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك
كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم
من حمله على فرد دون فرد وتحقيقه ان معنى يعطي حصل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
فصار هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراقها
وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال افادة التعميم في افادة الفعل ينافي
كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد
الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا
يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والقصد عدم كونه مفادا من الكلام وانما
المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في
شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكر في بحث الاستغراق من ان [illegible]
[illegible] لا يفيد الا [illegible] بالوجود غير تام منزلة العدم لان معنى قولنا فلان
يعطي هو لا غيره وتوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا الفرق [illegible] ما فيها [illegible] لا
ما ذكره من الحصرين مما يستشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد
كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد غير الاعطاء
فلا تنسد هذه العبارة والظاهر ان ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحفظ عليه فان
هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين
بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو
رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه
للامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد
اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته في الامامة سبيلا فالحاصل

نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول
مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق
السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره
ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا
يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عنه والاعراض
عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه
المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول
غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام
وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه
مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار
التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان
يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل الاعطاء من غير تعيين المفعول وفلان يعطي ويقصد
انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم الفعل وتعميم المفعول
ظاهر وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف
اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد
بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه
ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم
اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك
شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا
اوقع في النفس بخلاف نحو قوله اي الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر
عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع واعددته ذخرا

يعطي

اراده

ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم
غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله
اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو
شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة
بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد
ولو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا
لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح
بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان
يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني
غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع
لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق
مبهم غير متعدي الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح
تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا
في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في المقام ما قيل ان الكلام
في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد
الابهام بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت
تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل لو شئت
ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير
تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكرب
والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى
فيه غير التفكر فيحسن ترتب النظم فليتأمل ومما حذف فيه المفعول بالواسطة
للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا

مفعوله

اي امرناهم بالفسق وهو مجاز تمكينهم واقدارهم واما قوله عطف على قوله للبيان ...

لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت

اي دفعت عني من تحامل حادث تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت

خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل

متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات

وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها

حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم

لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لا ينتهي

الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم و

تصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما انه لا ندم

ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه

اي لفظ المفعول لظهار كمال العناية بوقوعه عليه اي بوقوع الفعل على المفعول

حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا

فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف

المفعول من اللفظ اذ لو ذكر لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي

ولم نجده وفيه تفويت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل

لكمال العناية بعدم وجدان المثل لو لاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله

ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا اعمل الفعل الاول في

اللفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال

العناية بذلك بخلاف لارضيه ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف في بيت البحتري

ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل

صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما في

الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك

ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد

من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف

المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلم اي يدعو العباد كلهم

لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها

تختص لمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول لمفيد العموم

مبالغة والثاني تحقيقا وههنا احتمال ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم

لكن التامل الدقيق يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول وان الحمل على

المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا حمل صاحب المفتاح

نحو فلان يعطي ويمنع محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد للتعميم ومما يحتمل

حذف العموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر نستعينك

فيه ومنهم من يحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا بحث وهو

ان جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول

بحسب القرائن فان دلت القرينة يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر

سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من

دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكر فيما يليه

هو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة

لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وربما يقال ان المعنى

عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في جميع

الاقسام فلا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليك اي اذني وعليه قوله تعالى

ارني انظر اليك اي ذاتك فقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر

المفعول نحو ارني كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم

الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا لم يكن الاعتماد على العقل

ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف في التعميم

الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ذكر ترك لامكن ان يقال لم

كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فعلت والا فيفيد التعميم بالذي

لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكلام عليه وثانيا ان الحذف فيه انما يكون
لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض بالمزيد اختصاص
بالحذف دفع الايهام والتعرض لما لك غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو
قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ لا
لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية
التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء
الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى
الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان
صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في
المزدحم لكنه لا يصح في او لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين
الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان اياما انما يكون بمعنى احد الشيئين
او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون و
من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى
ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم
السقي ومنهما الذود واما المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه
اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة
انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك
اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح
الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر
الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور
الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم
حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم
يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين

وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى
والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف المفعول لان
فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة
ولذا ذكر صاحب الكشاف وهنا الاختصار اللفظي لظهور المحذوف ومنها نحو والذاكرين الله كثيرا و
الذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة ما
رأيت منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن
من انكاره ان مست اليه حاجة او تعيينه حقيقة او ادعاء ونحو ذلك قال الله تعالى انا اشد بلاء اي انك
لا يمكن انكار المحذوف لتعيينه او لان الغرض هو ذكر المنكر به وتقديم مفعوله اي مفعول
الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه
اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا
وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد
وتقول لتأكيده اي لتأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ
في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول
في تأكيده زيدا عرفت وحده وكذا على الظن ان يكرم بكرا كان الاحسن ان تقول زيدا لا
لرد الخطأ لافادة الاختصاص لم يختلف في القصر بانواعها الثلاثة نحو قولك زيدا
اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار الرد الخطأ فيه غير كلفة ولذلك
اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته
اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص
وقولك ولا غيره ضرب ينفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان
يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت
وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام
ليس على ان الخطأ في الضرب فيرده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد
انه زيد فرده الى الصواب بان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد

إن قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته و
أي وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لأن التقديم
على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص و
مجرد التأكيد لكن إذا قامت قرينة على أن الفعل مقدر بعد المنصوب فهو أبلغ في الاختصاص
من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم أن ليس القصر والتخصيص
إلا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف
في قوله فإياي فارهبون أنه من باب زيدا رهبته وهو أوكد في إفادة الاختصاص من
إياك نعبد وقد صرح في المفتاح بأن الفاء للعطف على المحذوف والتقدير إياي ارهبوا
فارهبون وتحقق المغايرة بأن في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف وفيه تعسف لم
فيه التخصيص لأن الغرض مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول وأما قوله تعالى
إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون فهو على تقدير فإياي فاعبدوا فاعبدون
والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لأن المعنى إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا
العبادة لي في أرض فأخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض عنه تقديم المفعول
مع إفادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط
تسامح بناء على تسميته لما هو في الجزاء أعني فاعبدوا فكأنه هو وأما الفاء الثانية
فالأولى هي التي كانت في الشرط المحذوف أبقيت تنبيها على سببيته عما قبله أي لأن
أرضي واسعة فإن لم تخلصوا لي الأمر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها أو عاطفة
كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ وأما عمرو فأما ثمود فهديناهم فلا يفيد
التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو أما فهدينا ثمود فهديناهم لالتزام
وجود فاصل بين أما والفاء وتحقيق هذا المقام أن قولنا أما زيد فقائم أصله مهما يكن
من شيء فزيد قائم بمعنى أنه إن يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد
ولزومه لأنه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فإنه يقع فيها شيء فحذف
الملزوم الذي هو الشرط أعني يكن من شيء وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وأبقى الفاء
المؤذن بأن ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي أعني لزوم القيام لزيد وإلا فليس

تعلقه

هذا الورق

هذا موقع الفاء لأن موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف وإقامة الملزوم في قصد المتكلم
أعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم أعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام
الشرط ما هو المتعارف عندهم من أن يحتجزوا ما التزم حذفه بما ينبغي أن يشغل شيء
وحصل أيضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها إذ لا يقع الفاء السببية في
ابتداء الكلام ولذا قدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من
المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يتنكر إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها
وإن امتنع في غير هذا الموضع لأن التقديم لأجل هذه الأغراض المهمة يمحو تخطيها
الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق أن مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور أن
ليس الغرض أنا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك أو انفراد الغير
بالهداية بل الغرض إثبات أصل الهداية لهم ثم الإخبار عن سوء صنيعهم ألا ترى أنه
إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول أما زيدا فأكرمته وأما
عمرا فأهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لأنه لم يكن عارفا بثبوت أصل الإكرام و
الإهانة وكذلك أي مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت في أن معناه التخصيص
بإنسان وأنه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت
وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني أن التخصيص
يلزم في غالب الأمر من تقديم ما حقه التأخير يعني أنه لازم للتقديم لزوما
جزئيا أكثريا كما يقال حركة الفلك لازم للفلك غالبا أي بخلاف البتة
وقوله إشارة إلى أن التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام أو التبرك أو الاستلذاذ
أو موافقة كلام السامع أو ضرورة الشعر أو رعاية السجع والفاصلة أو ما أشبه ذلك
قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال إن عليكم لحافظين
وقال إلى ربها ناظرة وقال أما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك
فحدث إلى غير ذلك من المواضع التي لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لعدم المقام عنه على ما
صرح به ابن الأثير في المثل السائر حتى ذكر أن التقديم في إياك نعبد وإياك نستعين

في إفادة الاختصاص

براعات حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري
واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد
بما ذكره ائمة التفسير في المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت و
الثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما
ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نستعين يفيد الاهتمام ولا دليل
على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل
لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص
اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال
الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن
كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية فيه ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في الكلام فائدة
وغير مفيد في اخرى بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ
من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا
يقدر المحذوف في بسم الله موخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام واورد اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب ان يوخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية
ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت وكان الامر
بالقراءة فيه اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرا الثاني اي
هو مفعول اقرا الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته
الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى
كذا في المفتاح وهو مبني على تعلق باسم ربك باقرا المفعولية ودخول الباء التي
هو للدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول و

كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما
اي اقرا القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا
او مبتدئا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك
متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي
معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر
ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان
اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه
فيه والعمدة احق بالتقديم لانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى
الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم
المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له
ثم المفعول معه والاصل ان تذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير
فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان او
لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فجعل المص الاهمية قسيما لكون الاصل
التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند
اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه فراد المص بالاهمية ههنا الاهمية
العارضة بحسب اعتناء هذا المتكلم او السامع بشانه او اهتمامه بحاله لغرض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس
من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه ان يقتل احدا فالغرض هو
الاخبار بانه صدر عنه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل اولان في التاخير اخلالا ببيان
المعنى نحو قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم
ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل كان منهم اي من آل فرعون
يعني انه قد ذكر للرجل ثلاثة اوصاف والسبقي تقديم الاول اعني مؤمن لكونه اشرف
الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث انه لو اخر لتوهم خلاف المقصود اولان في التاخير

لخلا بالتناسب لرعاية الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور
والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية
مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام
فيما قدّم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على
الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه
لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى وقولك
لك ما الذي تمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك
واما الذي يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت انه يخاطبك ملتفت
اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور
على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام
ان ينتظر السامع الى ما حدث بمكان القرية هل فيها مستحق خير ام كلها كذلك فهذا
العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى
المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرف في التاخير مانعا مثل الاخلال
بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم
في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تأخر
لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو
يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون
مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا
لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله منكرا الا باعتبار
تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر
باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل
متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم
احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل

على ان المنكر تعلقه بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه
بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن فلا نسلم
انه لا يرد على هذا ما ذكروه وثانيها ان جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال
بالمقصود ولرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز للذكر
امر عارض اوجب التقديم ان يكون نصب العين وثالثها تعلق من قومه بالدنيا
على تقدير التاخير وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو
يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة و
نعماهم في الحيوة الدنيا التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد
دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة بحيواتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض
وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بان جعل التقديم في وجه الحبيب
على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشار
اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول و
المبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكن تعميم
الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على انه تقديم بعض المعمولات على بعض
قد يكون بحيث يمتنع ابطاله كتقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على
الفاعل وانما جاء المفعول على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على
الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل **الباب الخامس القصر** وهو في اللغة
الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درّها له وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي
او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك وهو غير حقيقي بل اضافي
لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد
بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا و
انقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافي

ولا لم يعتبر صاحب المفتاح تقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله وجده او توهم المصنف
انه اراد ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال الحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف
دون ثانٍ او بوصف مكان آخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثانٍ او بموصوف مكان
آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثانٍ وآخر ما يصدق عليه
انه ثانٍ وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج
منه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر
ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فلعل
منشأ التوهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة فيما ذكره من
التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع احترازا عن وصمة الكذب وكلامه في
من امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس عمرو الا شاعرا ومثل ما ضرب
عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا
حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته ووجهت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل
الى ثبوته للكل جملة ان علما كقولك في الدنيا شاعرا وفي قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك
زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما
اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معنى هذا
الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني
يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير
لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت
على العلم في قولنا العلم حسن وصدق النعت بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا
بين النعت وصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من
وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس

في قولنا

في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يراد بالمعنوية هنا هذا المعنى لا الاول الا انه يكون
هنا واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك
مما وقع الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون
زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي
نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد
لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة
المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان
هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان الصفة المنفية نقيضها ايضا صفة وهو ايضا
من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت
ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها
وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على
الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور
على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين
لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم
الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار من
عدا زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير
حقيقي لفوات المقصود فالقصر الغير الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني
الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم
الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة
دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي
قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه
ولفظة او للتنويع فلا ينافي التعريف وقوله دون اخرى فان معناه متجاوزا
عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما

وتجاوز عن الأخرى ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون
ذاك اذا كان أحط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب فقيل زيد
دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي
حكم الى حكم ولقائل أن يقول ان اريد بقوله دون أخرى ودون آخر ان اريد به صفة واحدة
أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف أمر
بأكثر من صفتين واشتراك الصفة لأكثر من موصوفين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن
اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو
وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اريد به ما هو أعم من الواحد والاثنين والجمع فقد
دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لأنه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات أو تخصيص
صفة بأمر دون سائر الأمور وكذا الكلام على قوله مكان أخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص
أمر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لأن القصر
ينبغي أن يعتقد المخاطب ثبوته بانتفاء المتكلم قطعا أو احتمالا وهذا محال لا يقع وكذا
الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي لأنا نرى انهم اتفقوا
على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس
في الدار ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير
الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لأنه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام أن
يتفرع عليه التقسيم ولا يجري في القصر الحقيقي لأن العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات
ولا اتصاف الجميع بشيء من غير صفة واحدة ولا يردد بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور وكل منهما
أي يعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف ضربان الأول تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص
صفة بأمر دون آخر والثاني تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان
آخر والمخاطب بالأول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
من يعتقد الشركة أي شركة صفتين أو أكثر في موصوف في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين
أو أكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب

يعتقد

يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة أي لقطعه الشركة
المذكورة وبالثاني أي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص أمر بصفة مكان
أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر من يعتقد العكس أي عكس الحكم الذي أثبته
المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون
القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد أن الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا
القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده أي الأمران عطف على قوله يعتقد العكس
ولفظ الايضاح صريح في ذلك أي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده
الأمران أعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه
واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من يعتقد أنه اما قائم أو قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من
يعتقد أن الشاعر اما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر
تعيين لتعيينه أي لتعيين ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن تخصيص شيء بشيء
دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لأنه اذا تساوى الأمران عند المخاطب وعين
المتكلم أحدهما يكون هذا تخصيص أمر بصفة دون أخرى لا تخصيص أمر بصفة مكان أخرى
لأنه لم يثبت الصفة الأخرى حتى ينفي المتكلم تلك ويكانها ألا ترى انك اذا قلت ما زيد الا
قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام
متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى توقع القيام مكانه فكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص
شيء بشيء دون آخر شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه
به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالأخرى احدى الصفتين وبالآخر أحد الأمرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصته بالقيام
مكان الصفة الأخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت

مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى
احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى
الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين
من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيص
بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان
اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي
تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون
الصفة الثابتة هي القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا
قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي
القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز
انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود
لان القيام ح فيه مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا الكلام
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء
بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا الكلام لا مدفع له الا ان يكون قولنا دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين
ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساوى عنده
وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال في كلامه حذف واضمار او تقديره والمخاطب
بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى
الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين ويكفي دليلا على ما ذكرنا
كلام صاحب المفتاح ورد كله هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هو قصده
عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر
كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان
الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين

و بالثاني من يعتقد العكس
او تساويا عنده

ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به سبق
الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد
الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده ظاهر لان
هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد
والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به
ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها
وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر
قلب صوابا ففاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر بان
يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج ح قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة
على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولعل الحسن في
عدم اشتراطه هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فيه
من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن قولنا
ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط ح يكون ضايعا لانه قد
علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي
ما اثبته ايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقد العكس
فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد وعدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل في قصر التعيين
من غير عكس وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير
عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل
وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك

كما نعم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة
ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا
لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
وكان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى ذلك هذا منها العطف
كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد كاتب لا شاعر وما زيد كاتبا
بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكر
ههنا وقد اشرنا الى الحال في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود دون
علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس
فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة
وما زيد قاعدا بل قائم وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا
عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع
الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان
العمل وذكر العلامة في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل فكذا اذا
لم يعمل لان اصله العمل واما انه توافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف
له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون
مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمهم
افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما
ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا للقصر التعييني لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر
الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما
زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين و
التفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد

كاتب

كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يكونان على قصر القلب دون الافراد لانه
قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون
قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو
مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد
لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءاني
وهذا المعنى قائم بعينه في انما واذا قلت انما جاءني زيد لم يكن الغرض ان ينفي ان يكون قد
جاء مع زيد غيره بل نفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو
لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءاني فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد
وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده
لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي
هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث
علل افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون للاثبات ما بعده ونفيه
بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع
فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي
ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما
لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء على الاطلاق فليس كل كلام
يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه
اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا
الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام
ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا
للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب
الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر
والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا في قراءة النصب ما حرم عليكم

وان يكون الشيء عين الشيء

لا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان
ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان وتقديره ان الذي حرمه الله عليكم
الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق
يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة
النصب قلت اما على قراءة حرّم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود فظاهر
ليست كافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا
هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل ما موصولة والعائد محذوف و
الميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل
واما على قراءة حُرّم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل
ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسند الى الميتة كما نقل احتمال
موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لبقاء ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى
الثاني بقوله ولقول النحاة انما للاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر
بعده اما في قصر الموصوف على الصفة نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه
من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم يعم في كل من القصرين مخصوص لظهور انه
لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده الموصوف او
على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه
اي مع انما كقولك انما يقوم زيد انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ تقرر في علم النحو انه
لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على
العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية هنا سوى ان
تعذر في الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة
هذا الانفصال ببيت الشعراء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد
بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد
الذائد وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي

الثالث

الفصحاء

بالكم عليهم او غنيت عن حماه ورميه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما
كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال و
انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم
كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن
احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان
يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة
اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض
الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذي
المدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر فان قيل
كيف يصح اسناد فعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب بل غيبته
وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون
غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل
على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة
نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن
علي بن عيسى الربعي البغدادي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه
ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على
تاكيد وذلك نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد
صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجي لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا انتفى عن احدهما عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على
اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد واما الاول
فتاكيد ايضا بالنسبة الى اصل الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم
ان هذه مناسبة ذكرت للوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل
كلام فيه تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم
اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر

عليهم

الموصوف بمعنى انه لو كان للاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا
للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب
وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد
الغير وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما وكذا الكلام في سائر مثالات التقديم مما فيه
تقديم وهذه الطرق اي الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد
فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر
القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا
في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب نفس كونه لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على
التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى
انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه
في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل للنفي
والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل
في لا وبل اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان لا للمعطوف
عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب
كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في
هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا
التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر
وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور
في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو
غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام
بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والا
لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان مراده
النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ غير

وانما

متناولا له ويكون العطف على الزيد النحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقوم مقامهما لفظ مختصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا ونحو ذلك لا يبقى العطف
طريقا مما نحن فيه فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على
المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه
على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العا
طفة
لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما الكلام في
العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب
المصنفين لا في كلام البلغاء الذي يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على
ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من
ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في
شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد
نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع و
نحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت
ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا
لما هو منفي قبلها بغير لا النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها فانه لا
يجوز كونه منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح
به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم
او شيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات
النفي واما ما ذكرت فانه مرتفع بالتامل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان
المفهوم منه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله
منفيا اي بغير لا العاطفة التي ينفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يتصور
اي لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد لحن واهمل هذا الوهم واباد
وعسوا انه احترازا عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد

على ان يكون الثاني تأكيدا او نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على
ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي
لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والسبب نحو زيد اضربت لا عمرو لكن النفي فيهما اي في
الاخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن
النفي مصرح به لوجود حرف النفي واذا لم يكن لا مصرحا بنفي النفي فلا بد ان يكون لا مصرحا
بالايجاب فيكون نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل
على ان النفي الضمني ليس في حكم الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما من احد الا
وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا
في النفي والحاصل ان هذا المعنى لا يمنع لا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه
دال على نفي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون
لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح
في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقولك امتنع زيد
عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا
العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع
زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل فان ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا
انما يجيء لا القيام لا القعود وقرأت لا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا
قبلها بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي في
حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال
السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا
ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد
وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا
اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكر الثالث

لم يكن المنفي بلا العاطفة منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي مم

الشرط

الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان ذلك دليلا على القصر اضعف من انما
ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني
عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمسيطر
وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الا
زيد لم يجيء عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور
ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث
اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل
هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل
هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولما نزل هذه المنزلة وما والا
للانكار او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ
لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شأنه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح وهو انه طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه
او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الاصلين منزلة الآخر على خلاف مقتضى الظاهر
فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما لقوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو
الا زيد اذا اعتقده غيره اي اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني
اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور
على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة كانوا عالمين بكونه
مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه
امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له
النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم
على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطفا على قوله

او لرد اي او يستعمل الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان
تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم
الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لا
عتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي
الكفار القائلين بهذا القول يعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة
في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد
الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على
ما اعتقدوه من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي
انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على
البشرية والمخاطبين قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا
بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل
المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه
والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور
وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكا
نهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من
علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق
القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه
وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك ولا
يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليتفهم ومما استعمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول
قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر قلب لان المخاطبين هم الرسل يعتقدون انهم
صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح قصر افراد بمعنى الذي
لهم قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار يرى المخاطبين وينبههم على ان قطعهم بكونهم

والمخاطبون

فقيل ان انتم الا بشر قصر قلب على ...

وقال ان انتم الا تكذبون ...

صادقين

صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر كلام المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب
قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني اذ الاصل في انما ان تستعمل
فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه
اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون
هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطا فزعم انه ليس
باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي بمنزلة ما من شانه ان
يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله
تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا
يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى
من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد
على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال
على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام
بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق وجوه اشتراك ر
باعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة
في ان التنصيص فيها على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة مجامعة
العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات للمذكور و
النفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم
لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد ويعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه
الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض
نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بالكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتذكر
منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى
ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم

والمنفي بلا على المثبت صح

بالبهائم

السامعون ظاهر معناه ولكن لا يلائم الكتاب وان نبيا الا اتهم من فرط الحمق كالبهائم ثم القصر
كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفاعل والمفعول نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا
الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا
الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما
قام زيد الا في الليل وما ضربته الا للتأديب وما طاب زيد الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة
والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما
زيد الا اسد وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء
كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف فيكون حقيقيا
وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما اي
جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة
الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه بحاله
نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب
الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
ثم اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك
ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر العبارات وانما قل ذلك لاستلزامه
القصر قبل تمامه لان الصفة المقصورة على عمرو في المثال الاول هي الضرب المسند الى زيد
والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من
تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته نظرا الى انها في الحقيقة
تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما
بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرو وما ضرب
عمرو الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول في
ما ضرب عمرو الا زيد ما ضرب زيد الا عمرو بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن

مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود
فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن
المقصود كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما
ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل
المعنى لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وفي
ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا اعني ان يستثنى
شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه
مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فيتعلق
عملها انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا او يجعل المقصور في النية
ويجعل عامل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون
المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى
نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ارسلك اذ لم يبق الا الموت
ضاحكا فان ضاحكا معمول لارسل والعامل في الموت لم يبق ولم يطلب بان ذلك كثير
وقالوا ان الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب
بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول اي اشتهى باب الامير
والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح ومن ههنا قيل ان عمرا في
ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل
عمرا اي ضرب زيد عمرا وقال المص وفيه نظر لانه يقتضي القصر في الفاعل والمفعول جميعا
وذلك لان من ضرب سؤال بجملته استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى كان زيد اذا ضرب زيدا
وعمرا وبكرا فسئل الا من ضرب فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون
غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل و
المفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فقال ذلك لا يقتضي الا ان الفعل المضمر
فلاداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انما يلزم اقتضاؤه القصر في

الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام موجهة لجميع اي السبب
في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان
النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا وشغل
بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي
مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال
صاحب المفتاح ولذلك تراهم في علم النحو يقولون تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا
صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت
في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لان المعنى
المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا فان حذف
المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فلا يحسن ان يقال في تانيث الفعل كما في الكتاب
ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا
فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك
المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد الى الجار لامتناع حذف الفاعل يعني
هند ... في قام الا هند ... من الضمير العائد الى الحد لكن التزم في هذا القسم ...
النصب ... المستثنى منه من اللفظ بالكلية ولا اقتصار على ضميره العائد الى ما ليس في اللفظ
العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي
ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا
يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس
يصح تفسير المناسبة بالجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس
في ما كسوته الا جبة شيء مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة ...
ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء
بالا جاء القصر ضرورة ... على ذلك النفي على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد
الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم رجل

الا يقوم

الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مع قد
او بالواو ونحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل
النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال
لا يقارن مضمونها مضمون عاملها الا على تاويل العزم والتقدير ما ايس الشيطان من بني
آدم غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا
المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد
عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا
يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه اذا جاز في النفي والاستثناء
على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور
او اخر عنه وههنا ليس الا المذكور في آخر الكلام متضمنا لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا
انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب
عمرا الا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم
المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت
فانه لقصر الضرب على زيد وقال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها
اي انما ذكرناها للالتذاذ ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا
ليس كذلك وغير كلا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا
وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة
لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون
منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يطلق
على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني
القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغير الطلب وقسم
الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل
عليها لقوله واللفظ الموضوع له ليت وكذا الظهور في قوله تقليت مثلا موضوع لافادة معنى

التمني بل الكلام الذي فيه التمني وكذا الموافي وربما يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير
احوال اللفظ لان المقصود بحو اليه الخبر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي
وغير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب
وكم الخبرية وغير ذلك فالمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في
بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء
قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب والانشاء ان كان طلبا استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض تحقيق انواع الطلب
ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على المعنى الحقيقي ويتولد منها بحسب
ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف التمني والاستفهام والامر والنهي
والنداء انما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا الا الثاني التمني ولا وانه كان المطلوب حصول امر
في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر
ترك فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها
التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان
المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه وهو قد يكون ممكنا كقولك ليت زيدا يجيء وقد
يكون محالا كقوله الا ليت الشباب يعود يوما لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى
ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع
لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام
الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية
في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير
فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على
ان وانما يتضمن في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا التمني كما يفرض بلو على الاصل
وانما كان كذلك لطلب ليت وتوقع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه
معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني

فينصب المضارع بعدها نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب اي وددت لو تأتيني قال الله تعالى لو ان لي
كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا
بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني
حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل
الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان
الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما
يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني
المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك
اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام ومهلا فلا يخفى عن كذا
من التوبيخ والكرم على معنى كان يجب ان يفعل المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما
مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به
في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبتين مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام
التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا استشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمنهما
ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت
زيدا فكأن المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من لا وما للتحضيض
معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو
للاستفهام للتمني وتمني الماضي يناسب التنديم وما يستقبل يناسب التحضيض وانما
ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا
للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من
النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي
احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات
والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني كما مر من ان طلب المحال او الممكن الذي لا
طماعية في وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل

الشمس تغرب وتدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعل الحبيب
قادم والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وهذا ظاهر لان الترجي
ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان
كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو
التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان
بعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهو ما وهذا اعني الحكم والاسناد وما يجري مجراها كقولك اقام زيد وازيد قائم
عالما بان بينهما نسبة ما طالبا للتعيين او التصور اي ادراك غير
النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء
شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس
محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب التعيين والمطلوب في جميع ذلك معلوم اجمالي
مطلوب بالاستفهام تفصيلا ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل
ازيد قام ولم يقبح اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف
الهمزة فانما يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا في اعمرا عرفت واما في نحو
ازيد قام فلانه لا نسلم ان تقديم الموضوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غاية انه يحتمل ذلك
على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام
ونحو ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص بطلب التصديق
والمسؤول عنه بها اي بالذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا
اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت
ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته
فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق ثابت بحصول احدهما فيحتمل هذا
ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو
اوعت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤالا عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب

ام شعرتيه

ام شعرتيه سؤالا عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف
والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد
والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب
وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديبا ضربت وراكبا جئت
ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يدل على ذلك انك تقول اقلت شعرا قط اورايت
اليوم انسانا فيصح ولو قلت اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اخطات وذلك لانه لا معنى للسؤال عن
الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول
من قال هذا الشعر ومن قتل هذا وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر
على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسئل عن فاعله
لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق
بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصه بطلب التصديق امتنع هل زيد قام
ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع
العلم بثبوت اصل الحكم فيكون لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم
لطلب التصديق ينافي ذلك فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو فقيل هل زيد قام فانه يقع
يمتنع لما سيجيء بان التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق
في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين
والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور
هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر
بل ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الفعل بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد
الاهتمام لا لقصد التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو
الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وصاحب المفتاح يبني على قصد الاهتمام دون الاختصاص
بدون ضمير اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته
وهذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل

فيكون هل لطلب التصديق فحسب وذكر بعض المحققين من النحاة انه يجب وجود الفعل في الكلام

على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته الا ان

ابا بلفظ وحمل السكاكي قبح هل رجل عرف على ان التقديم يستدعي حصول التصديق

بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف لجهة فائدة اصله عرف رجل

على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون

رجل فاعل فعل محذوف ولزم السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص

حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وبما ذكر صاحب

المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل قبيح للوجه القبيح البعيد لانه يتأتى حسن

وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب

انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف وعلله

غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل

واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام

فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها

فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل

عمرو قاعد الا ان الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق

انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته

ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تتسلى عنه ذاهلة وهي

اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا

وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك بمعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع في

الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع

بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال على ان التقييد بقوله وهو اخوك يكون قرينة

على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقيد

السكاكي بذلك وقال ان يكون الضرب واقعا في الحال واعترض عليه بان الامتناع جار فيما

اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت

كما في الينا او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب زيدا

وانت شيم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموضع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما

ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع

الفعل وانتفاء هل هاهنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا

بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان

جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا انه يعني ذلك القائل لما سمع

قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتناسب الحال

فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح

تقييد هل يضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه وتم

نقل عن الجلة امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذا مما

لا ينبغي ان يشتغل به لكنا خفنا على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تأمل ولاختصاص

التصديق بها اي بكونها مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير

التصديق كما يقال خصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال

كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدأ وزمانيا اظهر

خبره اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم

فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروض له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال

لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق

لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان

الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث تعلقها بالذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث انها

الذوات لا الذوات فيما مضى او في الحال او في المستقبل ولهذا اي لان لها مزيد اختصاص

بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون مع انه مؤكد

بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف ولان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على

كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانه داخل على الفعل تحقيقا

فهل انتم تشكرون لانه داخل على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره

وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون
الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك
اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد وهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد
منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض
الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان ذلك اولى به اذ لا نظر له الى
الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده
كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا
وجوده كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وذلك
فيه شيئان غير الوجود في الاول والشيء الحركة واحد في الثاني فكانت مركبة بالنسبة اليها فانه
في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب
التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر فيطلب بها شرح الاسم
ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه واي شيء معنى وضع فيجاب بايراد لفظ
اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي الحقيقة التي هو بها هو
ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ويجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل
البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية بمعنى يقتضي الترتيب
الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه
طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة اذ الماهية ما يكون به الشيء
هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من
الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاضون بصناعة
المنطق فالموجودات لها مفهومات وحقائق فكان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان
الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما وضع في اول التعاليم

من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم
ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة
كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الذات بالنسبة الى شخص
وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ويعني العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بها امر الذي
يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد
تشخصه واما القول بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان ونحو فلان وما اشبه ذلك
فانما يصح من جهة ان المخاطب يعلم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج وفي شخص
وان كان تلك الاوصاف بنظر الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس
تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمة
هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد
وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله
كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك
ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه
ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي
في قول فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني منعاده نظرا من جواب
موسى ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد جاء بسبيله تعينه وتشخصه على ما ذكرنا
ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي نحن ام اصحاب
محمد فانهم لما ثبتوا فريقين المؤمنين والكافرين واشتركا في الخيرية سألوا عما يميز احدهما عن الاخر
مثل الاخر وهو مضمون ما اضيف اليه قال في المفتاح يقول القائل عندي ثياب
فتقول اي ثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثيابية قال انما اصبت
للاشارة اليه كقولهم اسم متضمن للحقيقة او اسم علم وان اضيف
مميزا عنده وعلى الجملة هو طالب التمييز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة اي كم آية اتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع

والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن ايثر منكم بزيادة من قال الواو اذا فصلوا
بينه وبين همزة بفصل سعد وحب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما في الخبر وذكر بعض
المحققين من النحاة ان تمييز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب النحو اقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ويستفهم بكيف عن الحال وباين عن
المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن المستقبل قيل يستعمل في
مواضع التفخيم مثل يسئل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها
فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع
الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق
الاتي كل يوم وقوله تستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في
احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال
تكون مع من ظاهرة كما حكي من ابي عمرو انى لك اي من اين لك ومقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي
[illegible] وقال المصنف ولا يستعمل بمعنى من اين [illegible]
للاستفهام فبعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كباقي الفاظ الاستفهام
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا
يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور
ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله تعالى ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما
تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام هنا بمعنى بل التي تكون للاضراب عن
كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين
ونحو ما قيل في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما اما ماذا كنتم تعملون ان
ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك
وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا يصح وقوع ما الاستفهامية بعدها الا انشد من
الاستفهام والحاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا ولا
لم تكذبوا فاي شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام
مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه

كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا
معه متى نصر الله وبيت السقط الى كم يقطعنا كتاب وتاملنا ان يكون لنا الوعد والتعجب
نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء
الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد يقال بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال اقرك
بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي يقصده المصنف هنا بايلاء المقرر
به الهمزة اي بشرط ان يلي المقرر به الهمزة ما يحمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل واانت ضربت
في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ازيد يضرب وافي الدار كان
وغير ذلك وما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه
منه كان وكيف وقد اشاروا للفعل في قولهم أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا
ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون الهمزة
على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذي كسر الا
صنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه قد
حلف وقال تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما او كسر الاصنام قالوا من فعل
هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم
علموا ذلك من حلفه وذمه للاصنام وقد يدعى انهم [illegible] وتكون في بيت الاصنام حين
حلف فلما ابصروه بكسرهم اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذ كان
التقرير بالهمزة فانها هي التي يجئ التقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها خلاف الحروف الباقية
هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل
عنه بها كم اتيناهم من اية وماذا فعلت بفلانة ومن الذي ضربته ونحو ذلك والانكار كذلك
اي بايلاء المنكر الهمزة نحو اغير الله تدعون يعني اذا كان الانكار بالهمزة اما غيرها
فتجيء للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا تصرف لو فعلت كذا
وافعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن يدعي هذا الفارض

وأما الهمزة فيجئ للانكار وما يليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون معنا
من الفعل بل لو كان لانكار الفاعل وأنه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق إلى الوهم لما احتاج
إلى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر كونهم القاسمين
نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله أتخذ وليا فان المنكر اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ
الولي وأما قوله تعالى أتتخذ أصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة بلا أولى بالفعل
وكذا في قولك أبالجلاء أسير اليد وغير ذلك من المتعلقات ونحو أزيدا ضربته يحتمل الانكار
على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير الفعل المفسر نحو قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه
لانكار المفعول لتقدير الفعل المفسر بعده وكذا إذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على
نفس الفاعل على سبيل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على أن يكون التقديم
للتقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى أفأنت تكره الناس أفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية
حكم الانكار نظرا إلى أن المخاطب وهو النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه في ذلك فكيف انفراده به
وجعله صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا إلى أنه صلعم لفرط شغفه بإيمانهم وتهالكه
وحرصه على ذلك كأنه يعتقد القدرة على ذلك لا يقال الهمزة للانكار بمنزلة حرف النفي وقد
مر أن ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف حمله السكاكي على التقوي دون
التخصيص لأنا نقول لو سلم أن الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي يمنع أن يلي
النفي وعنده يحتمل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص إن كان مضمرا ومتعينا للتخصيص
إن كان مظهرا منكرا وللتقوي إن كان معرفا وقد أشار هنا إلى ذلك هذا التفصيل
ثم قال ولكن ظاهر نحو قوله تعالى آلله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الإذن يكون من الله
دون غيره ولكن أجل على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم أن مثل هذا
التركيب يحتمل على التقديم وإنكار نفس الفاعل إذا ساعده المعنى وهذا خلاف
ما ذهب إليه فيما سبق من أن المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكأنه ذهب ههنا إلى
مذهب القوم ومنه أي ومن مجيء الهمزة للانكار نحو أليس الله بكاف عبده أي الله كاف لأن إنكار
النفي نفي له ونفي النفي إثبات وهذا المعنى مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير أي بحمل المخاطب
على الإقرار بما دخله النفي وهو أنه كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى ألم نشرح

لك صدرك وألم يجدك يتيما وما أشبه ذلك فقد تبين أن الهمزة للانكار وقد يقال إنها للتقرير
وكلاهما حسن فعلم أن التقرير ليس يجب أن يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب
من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين فإن الهمزة فيه للتقرير
بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على أن صورة
انكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها
بقوله ولانكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير أن
يعتقد تعلقه بغيرهما فإذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته من أصله لأنه لا بد له من محل يتعلق به وعليه
قوله تعالى قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين فإن الغرض إنكار التحريم
عن أصله وكذا إذا وليها الفاعل نحو أزيد ضربك أم عمرو لمن يردد الضرب بينهما أو غير المفعول نحو
أفي الليل كان هذا أم في النهار وأفي السوق كان هذا أم في المسجد إلى غير ذلك والانكار
إما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان نحو أعصيت ربك فإن العصيان
واقع فمعنى هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وإنكار بمعنى أنه كان لا ينبغي أن يقع وعليه قوله
أفوق البدر يوضع لي مهاد فإنه للتقرير مع شائبة من الانكار ما ادعاه أنه أعلى شأنا من ذلك أو
لا ينبغي أن يكون أي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو أتعصي
ربك بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان أو للتكذيب في الماضي أي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين
أي لم يفعل ذلك أو في المستقبل أي لا يكون نحو أنلزمكموها أي أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة
أي أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال أنكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام
وعليه قوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان وقول الشاعر وهل يدع الضرغام [illegible]
إذا الذئب النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ أيضا كقوله
تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله يعني أي تبعة ووبال عليهم في الإيمان وترك النفاق وهو للتهكم
والتوبيخ والأكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو أصلواتك تأمرك أن نترك
ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس في قوله تعالى ولقد نجينا
بني إسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال إنه كان عاليا
من المسرفين والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه فإنه

أي أم الجوزاء تحت يدي وساد

رضي الله عنهما

ظ والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها يتولد منه بمعونة القرائن ما يناسب
المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيئا منها في اداة دون اداة بل الحاكم
في ذلك سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال
وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من
انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن
النهي بقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا او لا عن الدعاء و
الالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة
الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما
وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب
والاباحة موضوعة لكل واحد منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن وقال الاكثر
على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدليل مفيدا للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف
بجزم المصنف وقال والاظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة
باللام نحو ليضرب زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا المثال الى ان اقسام صيغة
الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالغائب الفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند
النحاة من اسماء الافعال ولما كان الغالب استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل
سماها النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا
اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب
الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم
عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى
الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى
الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا
يمكن كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في

قولهم

قولهم صيغة الامر ومثاله بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو
ذلك فاضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك
في مقابلة صيغة الماضي والمضارع واما اللام فلمناسبة ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن
نحو قم وليقم امر ويدون ان يسموه اباحة مثلا كذلك في الجملة والكلام يصلح دليلا عليه وقد تستعمل
صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن فذلك بان لا يكون
لطلب الفعل اصلا او يكون للطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كا
لاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع
تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا
بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ
ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل
الفعل وهو صيرورتهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير نقلة الى حالة
مرعية تكوينية لان اياهم قردة وانهم مسخرون لمنقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل الفعل
اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا
تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان
بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد
الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني
نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول يا ايها الليل انكشف بضياء الصبح ثم قال وليس
الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري اظلم في
عيني لازدحام الهموم علي من الليل فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى
ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالة تلك الليلة
كانه لا يرتقب انجلاءها ولا يتوقع طلوع فجرها ولا توقع ولهذا يحمل على التمني دون الترجي والى
الثاني فيما يكون الطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي
فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء

وبلفظ التضرع ايضا هذا ولكن لما اشتهر في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا
الحمل على الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء
ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع وارادة التراخي
فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المسا يتبادر الفهم الى انه غير الامر
بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا الى الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر
لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي
مفوضان الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها اي ومن انواع الطلب
النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي
عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في
الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي
الفور والتكرار قال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن
تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه الفور وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك
اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض وطلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى
النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد الاضداد او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والحق
متقارب لان في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان لا يستعمل لطلب الكف او الترك
كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب الكف عن الامتثال
او يستعمل لطلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون
دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك
لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب
من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك
وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء
عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي
الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك

وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وتعلقه ذكر في تحقيقه ان الحامل على
هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب
الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلول للعلة الفاعلية
وان كانت بماهيتها علة للعلية العلة لكنها علة ولهذا قالوا ان العلة الغائية متقدم في الذهن
على المعلول ومتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اي
كون وجود السبب الحامل سببا حاملا على الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب الصالح ذكر
السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسببية في
معنى الشرط والجزاء سببية الاول وسببية الثاني فالجزء السبب الحامل بان يعتد به مع هذه
الاشياء وتأسيسها ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب
بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله
ويتوقف على حصوله هذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب
جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان
المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء مثل ما مر من مثلها وقصد السببية بخلاف قولنا ائتني
بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تأتني بيتك اضرب زيدا في السوق
واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي
في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك وان لم
يقصد السببية يتعين المضارع على الرفع اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو
اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك وامام القوم
وان علم النحاة لحذف الاشياء التي يقدر بعدها الشرط وجزاء في جوابها المضارع كقولك الا
تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فان الا ليس من الاستفهام اي ليس هو باقيا على حاله
بل العرض فيه استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للتحقيق لانه
علم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون لطلب الحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول
على المخاطب وطلبه منه وهذا في التحقيق [illegible] انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات

فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعد نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون
من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار اي ان
تكفر تدخل النار يعني ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز ذلك تعويلا على القرينة
ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء
فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى
والسيد لانه لو لم العقد وانكار كل ولي سواه فان قلت لا شك ان انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي
ان يتخذ من دونه اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما يقال لا
ينبغي ان تعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء
ولا يخفى على ذي طبع سليم حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء خلاف اتضرب زيدا فهو
اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام
الانكار بمعنى النفي لكنهم لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا الا ترى كيف سلم الذوق وعدل عن
التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير
وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب
الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فا يا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد
منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه
بلغ من علو الحيثية ان المخاطب ينبغي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه
استفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد او في الجهر للقريب وقد يستعملان في البعيد
على ايجاعه في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في
ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا
وقيل للبعيد واستعمالها في القريب لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن
مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه هو ان المخاطب [illegible] كانه
على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على
اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته انه بعيد عن التنبه نحو
يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغة

اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه
ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والا
ختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص
المنادى لطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا
من بين الرجال باكرام الضيف والتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او
لمجرد بيان المقصود بلا تفاخر ولا تصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم
كذا فهذا ليس بصورة النداء وليس بنداء بل هو وصف لم يرد به المخاطب بل هو عبارة
عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء
فكره التصريح باداته فقولنا ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل
النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اي مختصا اي مختصا من بين الرجال وقد يجيء مثله
اي مثل ايها الرجل منصوبا اسما معرفا باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضافا نحو انا معاشر
الانبياء وربما يكون علما نحو انا معاشر الانبياء قال ابن الحاجب المعرف وليس منقولا من النداء لان
المنادى لا يكون باللام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف محتمل للامرين النقل وان يكون
منصوبا باضماره ولكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام
المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب والفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبر انه لو جعل خبرا لكان قصد الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان
فعله لذلك لا يخلو عن خمول بجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا
اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا وربما يستعمل صيغة النداء للاستغاثة نحو يا لله
من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء وبالدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه
ومنها التوله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى
اين سلماك وكقوله يا ناق جدي [illegible] في صبري [illegible] وانا عجبا ومنها
التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله
يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال انا

بنا تميما يكشف الضباب

مشتاق إليك. وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام. (الخبر) قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على أنه من الأمور الحاصلة التي حقها أن يخبر عنها بأفعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره إياه فربما يخيل إليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما أي التفاؤل وإظهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات أو للاحتراز عن صورة الأمر كقول العبد للمولى إذا حول عنه الوجه ينظر المولى إلي ساعة دون انظر لأنه في صورة الأمر وإن كان دعاء أو شفاعة في الحقيقة أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذب الطالب أي ينسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني تحمله بألطف وجه على الإتيان لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل أن يجعل كناية في بعضها ومن لطائف الاعتبارات المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء القصد إلى المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب مسارع في الامتثال ومنها القصد إلى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات. تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة يعني أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات بلطائف الاعتبارات فإن الإنشاء أيضا إما مؤكد أو مجرد عن التأكيد وكذا المسند إليه إما محذوف أو مذكور معرف أو منكر إلى غير ذلك وكذا المسند اسم وفعل مطلق أو مقيد بمفعول أو شرط أو غيره والمتعلقات إما متقدمة أو متأخرة مذكورة أو محذوفة وتعلقه إما بقصر أو بغير قصر والاعتبارات في مثل ذلك مثل ما مر في الخبر لا يخفى على المعتبر بعد الإحاطة بما سبق والله أعلم بالرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه أي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لأن الأعدام إنما تعرف بملكاتها وأما في المفتاح فقدم الفصل لأنه الأصل والوصل طارئ عليه وإنما قال عطف بعض الجمل دون أن يقول عطف كلام على كلام لتشمل الجمل التي لها محل من الإعراب وذلك لأنهم وإن جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على أن الجملة أعم من الكلام لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصودا لذاته أو لا فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لأن إسنادها ليس أصليا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو حالا أو شرطا أو صلة أو نحو ذلك جملة وليست بكلام لأن إسنادها ليس مقصودا لذاته فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا وعلى الأول أي على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب إن قصد تشريك الثانية لها أي للأولى في حكمه أي في حكم الإعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو حالا أو غير ذلك وجب عطفه عليه والجملة لكونها لها محل من الإعراب واقعة موقع المفرد فيكون بحكم المفرد وإذا كان كذلك فشرط كونه أي كون عطف الثانية على الأولى مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما أي بين الجملة الأولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب أو يعطي ويمنع لما بين الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع أو يعطي ويشعر وذلك لأن هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا أن يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط وقوله ونحوه الظاهر أنه أراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لأن هذا الحكم مختص بالواو لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى إذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة أو لا نحو زيد يكتب فيعطي أو ثم يعطي إذا كان يصدر منه الإعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فإنه ليس لها هذا المعنى إلا بين جامع ولهذا عيب على أبي تمام قوله لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه أو نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لأن وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعته الحبيبة

عليّ من اندراس هواه بدلالة البيت الثاني وهو قوله عفت غير آل الغضا العفا لما كان عفتها
طللا باللوى درسوم فاعل رعت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت
الذي بعده وهو قوله ما رقت عين تبكي الوبال واغتدت نفسي على الف سواك عزيمتي ولا
اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا
يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه
ليس من مقولهم يعني لو عطف انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف
الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس
مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه
وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف
من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة
وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة و
تفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا تجيئان في عطف الجمل واو وأما وأم في عطف الجمل
مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى الى مائة
الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب يعني بل وحكم لكن فيما سبق
وبل في الجملة مثلها في المفردات الا انها لا تكون لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر
اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في
شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى
بلا مهلة وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان
مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس
مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل
على المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم
قائلون لان موضع الاجمال بعد التفصيل وثانيا في ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب

عمرو وثم ان يكون بينهما للترتيب مع المهلة لا بمعنى كون الثانية في الرتبة مما يحصل بتمامه في زمان
طويل اذا كان اول الجزاء متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان الاخضرار يبتدي عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا
الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها قد تجيء لاستبعاد مضمون
الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لها كقوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر ونحو ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم
كان من الذين آمنوا بعد قوله تعالى فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وبين
الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية
الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدريج في
الارتقاء من غير اعتبار تعقيب وتراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا
عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه
وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا
انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الاشكال فان قلت ايضا الواو يفيد
للملابسين في الحصول مطلقا كما اذا قلت يضر زيد ويمنع عمرو واحتمل ان يكون قولك
يمنع خرجا عن قولك يضر زيد وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك
بين الواو والفاء وثم الشركة في مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف
عما لا يحسن هو الذي يشكل فيه العبرات وقوله والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على
معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم
على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحو
من الظرف ونحوه يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان يخليهم
وظلالهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال
خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت اذا ثم ان

في الجزاء بطرفيه بل الشرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان
هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدّر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نم
ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء حتى يلزم استهزاء الله تعالى
بهم حال خلوهم الى شياطينهم قلت اذا الشرطية هي بعينها اذا الظرفية استعملت استعمال
الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى اقرأ القرآن اذا خلوت سواء
جعلت ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا
كان مقدما على المعطوف عليه في اللفظ يفيد تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت
زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطاب
فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزاء
نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع
الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا
يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى
واذا قالوا انا معكم استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله
بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون
بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفع الضرر عن انفسهم والتسلي عن شرهم لم يكن عليهم
كذا في ولا بل للاعجاز واذا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم
لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا
ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما
احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا
ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع
بين الشيئين يقتضي بينهما مناسبة وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء
على نفسه والحاصل ان من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب انه لم يكن للاولى حكم

لم يقصد

لم يقصد للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال
الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم
المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم التغاير المقتضي للربط بالعاطف واخذ المصنف
في تحقيق المقامات الستة فقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى
اي يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ
وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالج
الحرب اي قال الرائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى
لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا
انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبر كذلك ثم لم تعطف عليه ولم تجعل جوابا للامر
لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة كما في
اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل
من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف
قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال
او نحو ذلك اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لهما محل
من الاعراب او لا يكون فهذا المثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن التمثيل بما نحن فيه
وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب على ما فيه من التعسف
انما هو بهذا الاعتبار والحكاية غير ما لا اعراب له من الجمل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزئون
مما له محل من الاعراب او معنى فقط اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون احداهما خبرا معنى
والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي اللهم ارحمه
فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على قوله لاختلافهما والمعنى للاختلاف
لا جامع بينهما كما سيأتي في بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن وزيد
قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى وبدلا عنها او بيانا لها وما التفت

قوله ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم الاول تقدير ان يكون الم مستورة او القرآن والثاني ان يقدر بالمؤلف من جنس حروف نحو العبارة
مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل التقديرين اما مبتدأ المحذوف خبره او بالعكس على التقدير الاول
الم جزء وعلى الثاني جزء الم كلم المعجم اسم معدود لصفة محذوفة وهي حروف كلفظ الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط مصدر كالاعجام وعليها
ما طلق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون بمعنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا الاعجام اذا
جعل كون الهمزة للسلب منقب او غيرها فهذه الكلمة ح ك

لم يتميز نوع عطف البيان لا لاندليل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما
لا عقل في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم حمل الثانية من الاولى
يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو تسامح لانه انما ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي
من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى ومنزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى
نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب هذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من
حروف المعجم وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه جملة ثالثة كما هو الوجه الصحيح المختار وهنا
خارج عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والبا في بقوله بيلوغه متعلق بوصف
في انه وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ متعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ
وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية
ولتنزيله بعد درجته الى التعظيم وبعده بحسب وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار
حقيقة نحو الله الواحد او مبالغة نحو حاتم الجواد ومعنى ذلك الكتاب الكامل كان ما عداه
الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية
كان من بعيد ان يتوهم بالنسبة الى من جاز جرا ابلا اي بغير يسب هذه المبالغة التي يظن ان يتوهم
السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمي به جزافا من غير ان يكون صادرا عن رويه
وتبصر فانه يقتضي على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز
الى قوله ذلك الكتاب لما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تاما للعقل
ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي قوله لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه الثاني من
نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها
في تنكير هدى للابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث حمل الخبر
المسمى للتأويل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد
بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت في درجات الكمال
اي على قدرها وعلى حسبها الجار والمجرور والحصر اي بحسب الهداية تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب
فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغة كالقرآن فانه فائق على سائر الكتب بالاعجاز
نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان المتقين

فوزان هدى الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى
بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي
هذا وكذلك ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب
وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته اي
منها عطف على قوله موكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من
غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا لانه غير الوافية والمقام يقتضي
اعتناء بشأنه اي بشأن المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد هذا انما
فيما يعني بشأنه لنكتة ككونه اي كون ذلك المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او
او لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف
عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يتبين بدل الكل لانه لم يتميز عن التاكيد الا
بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له
في الجمل لا سيما في التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله
والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم
بانعام الخ اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله
من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول
الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة
بدل الاشتمال اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي لم تدخل
فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال
اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته
اي دلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
بالنون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة بوضع
للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فكان الدلالة عليه تكون بالالتزام دون المطابقة
قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي حقيقة عرفية في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى

كثيرا اما انما الذي تم عندي ... اوكد من الاقامة بل مجرد الاظهار كراهة حضوره والتاكيد بان
دال على كمال هذا المعنى لا يتعين عندنا دال على كمال الاظهار للكراهة لا اقامة بالمطابقة وقريب
من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على تمام
ما قصد او صرح بخلاف الاول فان دلالته على كمال الاظهار للكراهة لا اقامة ليست بالمطابقة
مع انه ليس شيء فيه من التاكيد بل يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله ولا يكن في السر وبين
مسلما فانه يدل على ان المراد من كراهة الرحلة كراهة الاقامة بسبب على النزهة العلية وزعم صاحب المفتاح
ان دلالة الثاني على هذا المراد بالتضمن لكنه اراد بالتضمن معناه اللغوي ... اصطلاحه
طلب الاول وقد تصدي بصريح ذلك ... على اقامة اظهار الكراهة ... وظاهر ان كمال الاظهار الكر
لا اقامة ليس ... حتى يكون كالدالة عليه بالتضمن ويمكن ان ... ان يجعل ان الملزوم بالشيء تضمن
عن ... نعم ... بالتضمن على ... تم عندنا وهو اظهار كراهة اقامة بسبب العدو ...
وقيل ... لا يتعين عندنا ... في ... علم الاقامة ...
فلا يكون لا يتعين تاكيد ... وعيد ... على عدم الاقامة غير داخل في
مفهوم الارتحال فلا يكون ... بعض ... من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال
والكلام في ان الجملة الاولى ... منصوبة المحل ... وقوله في الثالين اعني
لا ابرح ... والبيت ... الثاني وفي ... المراد ... على ان الجملة الاولى ... وافية تمام المراد كالكفاية
كغير الوافية ... والما في البيت ... على تمام المراد من
او بيانا لها عطف على ... اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى
نية ... عطف البيان ... في افادة الايضاح ... عليها الخفا لها لي
المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاؤها مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان
قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله تعالى قال
يا ادم ... في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا ...
الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يجعل ... من باب عطف البيان
لان المعطوف ... الشيطان لم يكن ... بيانا وتوضيحا لوسوس
وقد يعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها وتغايرهما للاولى

كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو
... وجعله بيانا ليسومونكم وتفسير العذاب حيث ... التذبيح لانه ... على
العذاب ... عليه زيادة ظاهر كانه جنس ... وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا او
لغرض ... لقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم الكبير بان
مرجعكم الى الله وهو على كل شيء قادر فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع
وكمال الاتصال اراد ان يشير الى شبهيهما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة
عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس
المقصود ... وشبه هذا بكمال الانقطاع لاشتماله على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد
كان ... لا يتم ... استلزام على مانع لكن هذا دون
لان المانع في هذا خارجي ... دفعه بنصب قرينة وسمي الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى
انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها
مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه لان المخاطب ... في اراها
محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم السامع انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون
هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن
فقال اراها ... في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الكلام
اعني قوله واذا خلوا الى ... فان عطفه عليها توهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم
... ان تقطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت للوجوب كما زعم السكاكي
... امتناع عطفه على الجملة الشرطية ... لظهور امتناع عطف غير
على الشرطية وظهور ... الجامع بينهما ... فان عطف الشرطية على غيرها و
بالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لان ...
بين المسند ... يستهزئ الله بهم ... المقابلات ... لا يجامع
التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين ... يستهزئ ... كل منهما بالاخر بل السر [illegible]
الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم ... الجامع بينهما ... فيلزم فاما

كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى لكونها اي الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى
فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السوال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عن الاولى
كما تفصل الجواب عن السوال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي في النوع الثاني من الحالة المقتضية
للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسوال فينزل ذلك السوال الذي دل عليه بالفحوى منزلة السوال
الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السوال بالفحوى
منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسال او ان لا يسمع منه على اغنائه اي
ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل
القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السوال وترك العاطف او غير ذلك وليس في كلام
السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السوال كما في كلام المص فكان المص نظر الى ان قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السوال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السوال
وتنزيلها منزلته والاظهر انه لا حاجة الى ذلك بل يكفي ان تكون الجملة الاولى منشأ السوال كاف في كون السوال التي هي
للجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله
ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة
لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد
فيه العاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا
زعمت ان الذين يؤمنون بالغيب جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين
كلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب
المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سوال فذلك ادراج له في حكم المتقين
لانه في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون
الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى
مستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السوال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا
نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب
علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته وموجب
مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن

لانفراده بعد اسباب المرض فعلم ان السوال عن السبب المطلق وذلك يستدعي عدم التاكيد ايضا
لذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء فكانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دل على ان السوال عن السبب الخاص فان
الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد
من ان المخاطب اذا كان مترددا طالبا استحسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هنا
الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت عبد ربك ان العبادة
حق له فهو جواب السوال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له
ضربيان ظاهر لمطلق السبب وفصل ظاهر عرف موضعه للوصل واذا قلت العبادة حق له
موصولا فهو تقدير وللاستيناف جواب السوال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة
لم وهذا المبلغ الوصلين بما تقدمها فيتفاوت هذه الثلثة حسنا وقبحا واما عن غيرهما
اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب
سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية
الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام
عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة
عاذلة بدليل قوله صدقوا ولكن ما كان مظنة ان يتوهم ان غمرته مما سينكشف كما هو شان
اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا على
انه استيناف جوابا للسوال عن غير السبب ايضا كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا
فقيل صدقوا ومثل المص بالبيتين للسوال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق
في المثال الاول او ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان المعلوم حال ابرهيم
والكذب وانما السوال عن تعيينه والاستيناف باب واسع مكثر المحاسن وايضا منه هذا
تقسيم اخر للاستيناف وهو انه منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه
الاستيناف واصله استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى
زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه
ليكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفاته من قصد استينافه والحديث عنه على صحيح

لترتب الخلاف عليه وهذا العبارة اوضح من قولهم ومنها ما يأتي باعادة صفته اي باعادة ذكر
ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت انت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك الاحسان الى القديم
فيما له ذا الحسن اليه اولا هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفته
نحو ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم الصداقة في المثال المذكور لا يسوق الى
الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له ولما اذا اعقب المسند اليه في الكلام
بصفات ثم ذكر في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كذلك قد احسنت الى زيد الكريم
فذلك حقيق بالاحسان فالظاهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على
وجه فان قلت كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفته او كان عن غيره فلا
لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت
سواء كان باعادة الاسم او الصفة فاوجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا قلت احسنت الى زيد فكأنه
سؤال عن سببه وارتباطه بان يجاب بسبب ذلك انه يستحق لذلك الحكم فجواب الاول يكون بان يعاد
اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وثانيا باعادة صفته فيفيد
ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف
فليتأمل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو و
الآصال رجال كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا
زيد على قول اي على قول من جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد فيجعل الجملة استينافا
جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء
مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين
المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف
اي الف في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد
وخافوا كأنه قيل قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف
كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف
الا فصل جواب السؤال اقتضاه الجواب المحذوف فكأنه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم

وليس لكم الاف بكونه في البيت استينافا فان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو جواب اولا
بعينه اي قولهم لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا
جوابا للسؤال بيانا للسببية فاقيم مقام السبب قلت يحتمل التاكيد والبيان بكونه حاصلا في
الجملة الاولى وهي كذبتم وبيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون
اي نحن على قول اي على قول من جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن الماهدون ونحن
المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامه ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع
في الحالين المقتضيين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق
كأنه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية
معنى لانه دعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك
الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية
على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كأن ترك العطف في صورة القطع غير موقع سامع البلد
للايهام اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان هذا
العطف وقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل
اما لدفع الايهام او التوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما
الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط والاتفاق
انما يتحقق اذا كانت كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين
معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثاني خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية
انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم
وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المخالفتين اسمية وفعلية
وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له مثالا لاحد
كذا اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة وانما اتبعه الكاف تنبيها على اشتراك
للاتفاق معنى فقط نحو قوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون

وان اختلفتا لفظا لكنهما متفقتان معنى لكان اسد للاخبار في معنى الانشا اي الفعل وكما تقول
تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه
وقوله وبالوالدين احسانا لان الامر من بعد اذ قلنا ان لا تعبدون خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة
اي وتحسنون بمعنى واحسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثل القسم الآخر وهو ان يكونا
انشائين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبرين لفظا او تقديرا من او لام صريح الطلب على ما هو
اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبل قوله
يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كالكشاف
وفيه نظر لان المخاطب به اولا هم المؤمنون وخامسا بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عم وما
ولكانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف امر المخاطب على امر المخاطب لم الاعنه
التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف
كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن ان عطف على قل مقدر
قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فانذر يا محمد وبشر نظاله قوله تعالى فاهجر
اي بشر وبما اتفقتا الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني
اشهد الله واشهدوا اني بري مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب
ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب
الكشاف عطف الانشا على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشا او على العكس اذ جوز عطف وبشر الذين
امنوا على الجملتين على الكلام من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله تعالى وبشر الذين
امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف
هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد
والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن غرضنا شرط اتفاق الجملتين خبرا
وانشا لا يلم بجميع ما ذكرنا من امثلة هذا قال الطيبي في قوله تعالى وبشر الذين امنوا عطف على محذوف
يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم لانه فكانه امر النبي صلعم بان يودي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله ان
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك ويكمن ... بالزيد لما ...

تقرير

تقرير علاجيي انا النعم التك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما
في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسندين في الاولى والثانية نحو يشعر زيد ويكتب
للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع
هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار
اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون
بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة ونحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما
سببا للاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد
وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي
بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا
سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر
وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين
سببا من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه
او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول
السكاكي الجامع بين الشيئين يقال للعجم كلام السكاكي وتصرف فيه بما حمله مختلا
اي اصلاح له وعن هذا شرح الاشهد الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم تنبيه الى ان
المهم من اختلاف القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم
وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس
كادراك العداوة والصداقة في زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب مثلا ومنها الخيال
وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها
صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي كالخزانة بين المحسوسات الظاهرة كالحاكم وهذا
الصور وهذا الخيال ونعني بالصور ما يمكن ان يدركها باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن
ومنها المفكرة وهي التي تتصرف بالتفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني
المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون
عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية

وللمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليهما

التخييل وان استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا عهد
هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا
من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما
اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة
قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في
قيد من قيودهما مثل الوصف والحال والظرف ونحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور
اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل
اي في تصور من تصوراتهما اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة
بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل يجرد
الجزئي الذي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع عنه المعنى الكلي فيدركه
فالمتماثلان اذا جردا عن التشخصات صارا متحدين فيكون حصولهما في المفكرة حصول امر واحد
قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه ممتاز عن
سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية
لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا الكلي
الكلي بالذات والجزئي بالآلات وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت
تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يستدعي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية
في العقل مثل ان نعلم من زيد انه رجل ابيض فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت ان كانت
اوصافا كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان
كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولك
زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما
متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد صرح ببطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما
الا بالقياس الى تعقل الاخر فحضور كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا
معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة

انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فيتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر او الاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح
العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين
ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول
وبين مفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى انه يتعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل
ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا يتعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى ستة وبالعكس و
المفهومات صور معقولة لا محسوسة واذا اريد ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون
محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اريد
العلية والمعلولية فمعقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي
عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اي في ذلك
بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما
نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان
تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
حسن الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى
وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد
انما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما
اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون
بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل
العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به
بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين
من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا
وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف

اي بالمذكورات كالابيض والاسود والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض
متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين هما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان
على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد
كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الا
رتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام
دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان
الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا على الغير والثاني هو الذي يكون
مسبوقا بواحد فقط فانهما المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما
لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية وكذا الثانوية فان قلت
كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
فليجعل نحو السماء والارض مثلا والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار فما
الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء المفهوم بخلاف نحو السماء
والارض فانهما لا يراعيان الا جائزا واما الاول والثاني فانما كانت الاولية والثانوية جزئين من
مفهومهما لكنهما ليسا بمتضادين لعدم تحقق بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الاول من الثاني مع ان
العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب التضاد وشبهه جامعا وهميا
بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد
المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد
من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد ولا يخطر البياض وكذا
السماء والارض يتجانسان فكل ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما منفردا عن الاخر
والبس عنه ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي ويعني بالجامع الخيالي امر
بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض له وهو
بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه
اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا
فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في آخر مما لا تجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب

مع خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجا
مع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعا
دة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر وهذه
امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون
مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه
التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال
بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض محسوسان
فكيف يصح ان جعلا من الوهميات ثانيا بان الجامع كون كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئي
لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد
هذا السواد وهذا البياض جزئي فنقول مع ذلك التضايف ايضا معنى جزئي ولا تفاوت
بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضايف والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات
كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا
وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس صورة مرتسمة
في الخيال بل هو من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام صاحب
المفتاح يشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد
في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح فانه يقطع بامتناع العطف في نحو خف الامير
الجديد ونحو الحمد لله وخاط زيد ثوبي فيه وكذا في ابضاعه ممتنع بامتناع نحو ... ونحو
... قلت ليس في هذا الكلام الا بيان ان الجامع بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليه والمسند واما ان
هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فغير متعرض له في هذا الكلام وما يليه وقد صرح فيما
بامتناع العطف فيما لا مناسبة بين الخبرين عنهما وان كان المخبر عنهما متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون
مشتملا على ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والظاهر انه اعتقد ان كلامه في بيان الجامع
والاصطلاح ... وكذا ذكر الجملتين الشيئين ... قوله الاتحاد في تصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما ونظيره التضاد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل او تضاد او شبه تضاد وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس
السواد والبياض لا بين تصوريهما ... العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يراد بتصوريهما ...

منهما اخرى يكون له وجه صحة اما ما قيل من ان المراد بالشيئين الجملتين وبالصورة المفردة الواقع في الجملة
كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد تعقد على السكاكي وحمله على انه سهو منه وتصحيحه
لتقييد اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وياباه قوله في التصريح فانه لا يخفى على من
له معرفة باساليب الكلام في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن
محسنات الوصل بعد تحقيق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية في كونهما اسميتين
او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك لكونهما ماضيتين مثلا اذا اريد
مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى كما اذا اردت ان تقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد فالصحيح قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد فقد زعم اكثر العلماء انه انما
فصل يقول لكذا الاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتداين وقام وقعد خبرهما
وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد مقدما عليهما يعني حيث ان يقدم
اما اسميتين او فعليتين كان تعقد احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط
بل كان ينبغي ان يجعله مثالا لعدم وجه الحسن لا للفصل في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان
للا والحال اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للمحافظة
على المناسبة ولا تحصل المناسبة بان تؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا
على ما ذكره كثير من ان تعبير في نحو زيد قام وعمرو اكرمته اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة
واذا نصب عمرو بالفعل فهو عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف اي اكرمته
عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها
فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام
المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها
والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد لاختلاف الاعرابين باختلاف اعتبارين
وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا ودقته ولكنه ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير
من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد
في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمته بلا اجنبي
الوقت ابدا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر فليتنبه تعقيب

باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى الذي ذيله
الشيء بابه الشيء فكان هذا متمما لباب الوصل والفصل وتحقيقه ان الحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية على ما سيصرح به في الحال مطلقا على راي وغير مؤكدة وهي الحال التي
يثبت تارة ويزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ابهم قيل اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية
لزيد ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة المتنقلة وليست دائمة اولا فالحال التي المتنقلة لا تحالة
للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يحتاج هنا الا الى ما يتصل تنقول ان يكون بغير الواو فانها
باصالتها بالتبعية والاعراب فلا ليس اما مجيء الحال على المعاني الظاهرة عليها بسبب تركيبها
العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عاملها فكونها غنيا عن تكلف ربط لفظي كالوا
اليه على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فانهما اي الحال والخبر والنعت في اللفظ فضلة يتم الكلام
بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى
للحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك في قولك جاء زيد راكبا اثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب
الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب بل
اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء ووصف له اي الحال في
المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا
الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول
هذا الوصف للذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا لجاز ان يقع
والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي استقالها في الحال وبالجملة كما ان
حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو وكذا الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما
فكالخبر بالبحث لكتب الحماسي اذ صرح الشعر فاسي وهو عريان ولم يبق من العدو انفسنا هم كما دانوا
وخبر ما الرابع بعد الاكثر لهم بالاجال ولكن تنظر وان واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانه
لما ابدل فصدرت بالواو للتاكيد لصوق الصفة بالموصوف دلالة على ان اتصافها به امر مستقر كقوله
سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت اما الاول
فدرج على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح انه قوله تعالى ولها كتاب حال عن قرية
لكونها نكرة في سياق النفي ونحو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصصة فحمله على الوصف كما هو مذهب
صاحب الكشاف فالاصل في الحال ان يكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز

كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة الحالية تربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر
والنعت في معنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط فلهذا الواو اشد
في الربط لانها الموضوع عليه فالجملة لكونها فضلة يجيء بعد تمام الكلام تحوج الى الربط فتصلح
الجملة التي اصلها الاستقلال لا سيما موضوع للربط اعني الواو والتي اصلها الجمع بدلت بان يؤذن بل الامر
بان الكلام لم يتم على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست مستقلة بخلاف الخبر فانه جزء
كلام وبخلاف النعت فانه لتبعية الحقيقة وكونه دالا على معنى في جاره كانه من تمامه فاكتفي في الجميع
لضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها وظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون
بالواو وقد يكون بالضمير وكل منهما مقام فقولنا الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها
او لا تكون فالجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي يجب ان
تخلو عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو ولا تكون مرتبطة غير منقطعة عنه فلا يجوز
خرجت زيد على الباب فجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على ... ولما بين ان اي جملة يجب فيها
الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية
عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او
مخصوصا لا مبتدأ او خبرا لا تكون محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا هو ...
ويصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة ...
فما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قال
عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن ضمير المصدرة بالمضارع لان
ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة ...
قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال اشارة الا المصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير لما
فيصح استثناؤها الا انه يتناول الجملة المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون
قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل
جملة آخر شامل الجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا ... مع الواو وبدونها لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان تكون بها متصلة

الا دالا على حصول مضمونه وهو للخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا
في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا كما قلت
لا يقع ذلك ... لانه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو
جاءني زيد وهو ان يسئل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان
تصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون لها فضل قوة
ومزيد اقتضاء كذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصير في الحقيقة ما
في حيزه مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاستقلال كانهما
عاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة منقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط الدال على ... قبلها من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالجزاء
لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني
اطلب العلم ولو بالصين فقد صاحب الكشاف انها للحال والعامل فيها ما تقدم من كلام وعليه
الجمهور وقال الرضي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان
شتمني واطلب العلم لو لم يكن في الصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها
اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا
لفظا على طريقة الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله يرى كل من فيها وحاشاك
فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عم انا سيد ولد آدم ولا فخر والعطف على قول الرضي اي
واذا علم ان الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعضها يجب فيه الواو
وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى بيان ذلك
بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير
نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة
لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة
لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان
الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما ذكر من ان الحال قيد لعاملها لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع

المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنا لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول
الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول الصفة الغير الثابتة فلكونه
فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت وكل اثبات يدل على الحصول واما المقارنة
فلكونه مضارعا فان المضارع كما يصلح للحال يصلح للاستقبال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما
او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع
انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال
الذي يكون مصدره يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون العامل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا
وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فالمضارع لا دلالة له على المقارنة كما لا يخفى ان دلالة المضارع المثبت على
... اسم الفاعل لفظا ومعنى يقتضي امتناع دخول الواو فيه ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد
جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعضهم
قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ... قوله تعالى
ولم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم ... تعلمون في سورة الصف والاول اي قمت واصك
وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله و
قوله وارهنهم للعطف لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى
الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال
الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا فان
كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه جوازا من غير ترجيح واما مجيئه بالواو
فكقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان اي بتخفيف النون فان لا للنفي دون النهي لثبوت النون
التي هي علامة الرفع فيكون خبرا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة
ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فنحو
قوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى اي شيء يمنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما
سبب عدم ايماننا بالله وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه

فلا

قوله ... ناقصة ... الا الضرورة ... البيت الا ان يثبت ...
كان ... الاعادة ... مساعدة ...

فلا منفيا المنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان كان انما يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بلا ولا
دون لم ولما ... استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وسوف
وذلك لان ... الحال التي تقابل الاستقبال وان تنافيا حقيقة ... لفظ ... في قولنا يجيء
زيد ... هذا المعنى غير الحال بالمعنى الثاني المقابل للاستقبال الذي هو زمان التكلم
لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة ... ذهب
بعض النحاة ان المنفي بلن ... يكون بدون الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم
اليه ما يدل ظاهرا على الحال وهو ما ... الا على الحصر ... قال الشيخ عبد
القاهر في قول مالك بن رفيع اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب ... الوعيد ...
تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى ... بالوعيد وغير ...
لا بمعنى جعلوها ناقصة وجعل الواو مزيدة ولذا يجوز الامران اعني دخول الواو وتركه اكتفاء بالضمير
اذا كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر بالواو
وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فالمضارع
المنفي بلم اولما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى ذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون
لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه
لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت
فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا ولذا
اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او
مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان الحال في الحال المقارن حصول
مضمونها لحصول مضمون العامل لا زمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجب ان يكونا معا
كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي من الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم
وربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد
فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا
كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا

ليس بمعنى الحال وغاية ما يكون ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله والمقارنة
قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لما بين الماضي
والحال في الجملة من التنافي فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقال ولما جاز ههنا في الاسنة الماضية وقد ذكرت في سائر كتبي
اشتراط الخلو للجملة الحالية عن حرف الاستقبال وظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان
لفظي وكثيرا ما يعقب الفعل الواقع في زمان الحال التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن يتصل به ملفظ
فلا يكون فيه مجوز للاستبعاد كقول ابي العلا اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع
وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما
متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال الشيخ من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد لا يجوز
ان يكون حالا اذا كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون
حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلا اقتضاء منها حتى بالماضي
وللتنبيه على وقوعها عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا للاتصال بالحال واما المنفي فلما جاز فيه
مع انتفاء المقارنة والحصول لظاهر الكونه ماضيا منفيا فالمقام في تحقيق المقارنة في الجملة الحالية بيان تعالى ولما
المنفي اي لما جاز الامرين في الماضي المنفي فلما لا دلالة على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة
فلان لما للاستغراق اي استمرار النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم
لان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء لما مر من ان الانتفاء دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد
فيحصل به اي بالنفي وبان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم
التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف
فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفي في صدقه
وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي فاذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي
ذلك انهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات في هذه المقيدات في زمان واحد في طرفي النقيض فلو جعل النفي الاثبات
معنى ما جزء من اجزائه لم يتحقق التناقض لجواز ان يقع الضرب في بعض الاثبات
في النفي الاستغراق واستمرار الفعل اصعب ما قيل ولهذا كان النفي موجبا للتكرار
نفي النفي اثبات ادا ايا مثل ما زال وما انفك وما دام وغير ذلك فتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام والاصل في النفي
الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود بمعنى ان بقاء الحادث

استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود
بخلاف استمرار العدم فانه عدم لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه لانه مستقل الى انتفاء علة الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانما يعلل الممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار
حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه
منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما
مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها
على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع عوده على الابتداء
على الابتداء على ان المبتدأ ههنا ان دخولها اولى
من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط
كقوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة بما بينه وبينها من
التفاوت وحتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال الشيخ عبد القاهر ان كان
المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او
اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم
اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا تستأنف الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع
او هو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا
في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجي وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون
حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا كنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى
مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتد للعمرو
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء
الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها
ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريق الايجاد منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله
وجدته حاضراه الجود والكرم فتنزيل الشيء منزلة غيره بالحسن لحسن يعرض في كلامهم ويجوز ان يكون مع
ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد فهذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح
منه ان دخول الواو في نحو جاءني زيد يسرع او مسرع او جاء زيد وعمرو يسرع امامه او امامه

او لما نحو جاءني زيد وهو يسرع او وهو مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد والسيف
على كتفه وخرج والتاج عليه كان الكلام نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد متقلدا
لسيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك
ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بنحو ضرب من التأويل
والتشبيه بالمفرد وهو اكثر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة
الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو
العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو
فارس فخبيث وقال في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضكم بعضا
فالجملة بمنزلة المفرد وهذا خلاف ما في نحو جاءني زيد وهو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فما بال ما
ملخصه انه خبيث والذي يتبرج ان يقال ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع
بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا
كانك قلت جاء بهيئة كذا واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه
كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وقيام الحال
الخالية عن الواو [illegible] بمنزلة العاطف في الجملة
لربط حال الشيء بصاحبها ان يرتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزء المستغني عن
العاطف من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو يسرع بمنزلة الجزء المستغني عن [illegible] او
وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال
وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال الجائز تركها اي ترك الواو نحو قول بشار
اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم
خرجت منهم مع الصبح مشابها اصحاب البازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير
منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون
الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف
في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد فان الكلام المثبت لا يقع حالا الا
باسم الفاعل الراجع الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل [illegible]

لمجيئها

لمجيئها بالواو وقليلا كقوله واقام فاسرى الملك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق واعلم
انه يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر
لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذلك الخبر والنعت فالوجه ان يذكر ههنا مناسبة تقتضي اختيار الافراد
في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع
الواو لجواز ان يكون المقدر عند مجيء الواو هو الماضي الا ترى انه يجوز تقديره بالمفرد ومع هذا
لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق انه في نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم
مبتدأ والظرف خبرا فتكون الجملة اسمية كما ذكر في الدار زيد قائم ويحتمل ان يكون فعلية
بالماضي او بالمضارع ويحتمل ان يكون مفردا بتقدير اسم الفاعل والاول لان ما يجوز فيه ترك الواو
والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيها ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة
والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة
لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني
كانما بني حوالي الاسود الحوارد من جوده اذا غضب [illegible] فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول
تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من
بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل وحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد
حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك الجملة حال ولو لم يتقدمها
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة
وهو ان يكون الحال متعددة صاحبها واحد كما في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة
وهو ان يكون صاحب الحال الثانية الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل
حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما
يلي الجملة سواء كان [illegible] نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو و[illegible]
حاضر الجود والكرم فلا حكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابطة في اول الجملة وهذا الحكم ايضا
من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين [illegible] الامور النسبية
التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه

وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يكون ابتناؤه على التحقيق و
التحديد بل الحق ان الايجاز والاطناب البناء على امر عرفي والابتناء على امر يعرفه اهل العرف
وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في
تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة
لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية
والفاظ كيف كانت ومجرد التاليف عن حماية عن حكم النحو فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
الاوساط والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق
اي الى كونه عبارة المتعارف اكثر وترجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام
الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد
الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة
لمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة
الى المتعارف فهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام اي مقام بث الشكوى
والالم الشيب فينبغي ان يبسط في الكلام غاية البسط ويبالغ في ذلك كل مبالغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين
احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم
من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف
حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قولنا اذا قيل الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه
اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند
اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في
الاطناب ايضا لكنه يترك للانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطناب بمعنييه ايضا عموم
من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فتامل وقد يتوهم من كلام السكاكي ان الفرق بين
الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى
المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف فما نرى فصلا
اخص من اصطلاح لا بل نطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب بقيد نظر لانه كيف يكون
الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه ولا كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها
وتحرر تعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد تعسر تحقيق انه لا يمكن

ان يحقق بمعنى ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما تركه هذا الحصر بل لابد لهما ولا
يكون ايجاز معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تيسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان
يقال الابعاد الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام
المذكور اي الحالة التي لا يعرف كنهه متعارف الاوساط وكيفيتها للاختلاف طبقاتهم ولا يعرف كل
مقام اي مقدار يقتضيه من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر ورد بان اختلاف
نوع البلغاء في القدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتفريع في ذلك بحسب
مناسبة المقامات انما هو من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهلاء والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني
حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهو
معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف
فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار
يقتضي من البسط على حسب ما يخصص في ذلك من الابواب السابقة فلا يرد الى الجهالة ثم الاقرب الى الصواب والى
الفهم ان يقال التعبير عن المعنى اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا
به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة اقسام ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان فالمقبول
من طرق التعبير عن المراد تادية اصله بلفظ مساو له او تادية اصل المراد بلفظ ناقص عنه واف
بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا
عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون
اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال
النوك اي الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل
يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف
بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش يطلق ويراد به العيش الناعم اما العيش
بملابسة الحمق دون العقلاء المتاملين في عواقب الامور يحمل طيب العيش في ظلال النوك كناية عن العيش
الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتعبين في تدبير امورهم واشار بالظرف ههنا الى ان العيش
في ظلال العقل الحاصل لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو قال والانا
في ظلال العقل كان تكرارا ونبه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان لا يكون اللفظ
زائدا على اصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اي عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء

المرصوف

امورهم

ع

جذيمة بن الأبرش وقددت الأديم لراهشيه وألفى أي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين
بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما والتقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين و
الضمير في راهشيه وفي ألفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء (وعن الحشو المفسد) أي واحترز
بنفي الفائدة عن الحشو المفسد أيضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لأن ذلك
الزائد إما أن يكون مفسدا للمعنى أو لا يكون فالحشو المفسد (كالندى في قوله) أي كلفظ الندى
في قول أبي الطيب (ولا فضل فيها) أي في الدنيا (للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب)
بفتح الشين علم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث وإنما صرفه للضرورة فالمعنى أنه لا فضيلة في الدنيا
للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا إنما يصح في الشجاعة و
الصبر دون العطاء فإن الشجاع إذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعلمه
من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر إذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان
عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بمجرد طول العمر مما يهون على النفس الصبر على المكاره
ولهذا [illegible] أيوب [illegible] بخلاف الباذل ماله فإنه إذا تيقن بالخلود شق
عليه بذل المال لاحتياجه إليه دائما فيكون بذله حينئذ أفضل وأما إذا تيقن بالموت فهان عليه بذله
ولهذا قيل [illegible] فلا الزاد يبقى [illegible] وما يقال أن المراد بالندى بذل النفس
فليس بشيء لأنه لا يفهم من إطلاق لفظ الندى ولأنه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس
لعدم [illegible] الذي من شأنه الإهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة ولا قدح بما ذكره ابن جني
وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال [illegible] من شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل فلا يكون لفظ الندى فيه حشوا (وغير المفسد كقوله) أي
الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن أبي سلمى (وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني
عن علم ما في غد عمي) فإن قلت قد يقال أبصرته بعيني وسمعته بأذني وكتبته بيدي [illegible]
هذا [illegible] قلت [illegible] أمثال ذلك إنما
في مقام يفتقر إلى التأكيد كما يقال لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا قد كتبته بيمينك هذه وأما قوله
ذلك قولهم بأفواههم فمعناه أنه قول لا يعضده برهان فما هو إلا لفظ يفوهون به [illegible]
المهملات [illegible] وذلك لأن القول الدال على معنى لفظه [illegible] بالفم [illegible] في القلب
ولا معنى له [illegible] ولهذا قال [illegible] يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم [illegible]

تفصيلا لأنها الأصل والمقيس عليه (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله) وقوله أي قول النابغة يخاطب أبا قابوس
(فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى) هو اسم الموضع من انتأى عنه أي بعد (عنك واسع)
أي موضع سعة [illegible] تشبيهه بالليل [illegible] في حال سخطه وهوله والمعنى أنه لا يفوته المذنب وإن
أبعد في الهرب فصار إلى أقصى الأرض [illegible] ملكه وطوله [illegible] في جميع الآفاق [illegible]
إليه فإن قيل كلا المثالين غير صحيح لأن في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون
مساواة قلنا اعتبار ذلك تقدير رعاية للقواعد النحوية من غير أن يتوقف عليه تأدية أصل المراد حتى لو
صرح بذلك لكان إطنابا بل إنما يكون تطويلا وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد
على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أي الشرط الواقع حالا لا يحتاج إلى الجزاء (والإيجاز
ضربان إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فإن معناه كثير ولفظه يسير لأن
المراد أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له إلى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل
الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أي
ليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم الاحتياج
في تأدية أصل المراد إليه حتى لو ذكر لكان تطويلا [illegible] ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به أصل المراد
وتقدير الفعل إنما هو لمجرد رعاية أمر لفظي وهو أن حرف الجر لا بد له من متعلق بفعل (وفضله) أي رجحان
قوله ولكم في القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أنفى للقتل
بقلة حروف ما يناظره) أي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل أنفى للقتل (منه) أي من قوله ولكم في القصاص
حياة وما يناظره منه هو في القصاص حياة لأن قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى
قولهم القتل أنفى للقتل فحروف في القصاص حياة أحد عشر إذا اعتبر التنوين وإلا فعشرة وحروف
القتل أنفى للقتل أربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لأن الإيجاز يتعلق بالعبارة دون
الكتابة (والنص على المطلوب) الذي هو الحياة بخلاف قولهم فإنه لا يشتمل على التصريح بها (وما يفيده تنكير
حياة من التعظيم لمنعه) أي لمنع القصاص (إياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالمعنى لكم في هذا الجنس
من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة (أو النوعية) عطف على التعظيم أي لكم في القصاص نوع من
الحياة وهي الحياة الحاصلة للمقتول أي الذي يقصد [illegible] والقاتل أي
عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لأنه إذا هم بالقتل فعلم أنه يقتص منه ارتدع وسلم
صاحبه من القتل وسلم هو من القود [illegible] أي كون قوله ولكم في القصاص حياة مطردا (إذ الاقتصاص

للمناسب الحقيقي بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل فان
القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم
فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان الكلام اذا خلا عن التكرار
افضل مما اشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار
رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر
وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا ولا احسن في رد العجز على الصدر ويمكن ان يوجه
الى التكرار بان يكون كل من الكلمتين بمعنى اخر واستغنائه اي وباستغنائه قوله ولكم في القصاص
حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اي باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة
وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب
الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين مثلا صعبين الا في
موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك
على انه محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص بالعند وفيه نظر لان تقديم الخبر على
المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص بالعند والحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما
يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني جملة ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عمدة كان او فضلة مسندا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية
او موصوف نحو قول الفرزدق انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة
وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور
اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون
الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا
او في غني نادر ... مضافة غير الظرف الى الجملة ... عَلَم وحذف التنوين
محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا انه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما زعم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل الا في اوله زيادة كزيادة الفعل
وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر مع ضميره فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه
حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل

سفينة صحيحة او نحوها كالسليمة او غير معيبة فيما تودي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان لا ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء
او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي
اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين
او للدلالة عطف على قوله او لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي
جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوبا
او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل امره عنده
الى ... ان ... اذا قال العبد ... وشكت ... عليه من الطنبور ...
للوعيد ... على ضرب من العذاب ... اذا ...
سكت ... الحال ... بالجواب ... الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط
به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ
المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي والمحذوف غير ذلك عطف على قوله
جواب الشرط اي المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والمسند كما مر في الابواب
السابقة وكالحال نحو الذي الكرسي يسعني اي منه والمستثنى نحو ... والمضاف اليه نحو من قبل
ومن بعد ... نحو ... بالعلام ... وجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب كما نحو ...
وتلّه للجبين ... وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من
بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا او ما جملة
عطف على قوله اما جزء جملة مسببة عن سبب ذكر نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل
ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سبب لمذكور
نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة
هي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث
الله النبيين بدليل قوله تعالى ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ... فان ضرب بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء ... فالله هو الولي
والثاني مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على

التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة
على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد
جئنا خراسانا او غيرهما اي غير السبب والمسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف
من انه على حذف المبتدا والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر
اي المحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طرين لصعق الدار في
السقال بسغداد وهنا ما لهن بال اي طريق فاحدثت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعادوها
وندا يعني الى ان قضيت الحجج بكرة سعادة في سنة ما ذا بعينها والحذف على وجهين
ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر
لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح ان يكون جزاء الشرط وهو سبب لعدم الحزن
والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه
اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل
دل على انها الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من محذوف والمقصود
الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول
اولى من تقدير الاكل ليتناول شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل العقل عليه تسامح
لان الدليل بمعنى الدال والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل دال على امتناع المجيء على الله تعالى دال
على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب
فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل
دل على ان فيه حذفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل
كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب
المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لغلبة الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من
ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي

يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق
به على ما شهدت به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود
بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف اقتران
الكلام او المخاطب بفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لا
عراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق يقال رفأت الثوب
رفأ اذا اصلحته والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين
احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس
عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها او لتكمل اللذة بالعلم به اي بالمعنى لما ان
الادراك لذة والحرمان عنه يوجب الشعور بالمجهول يوجب تألما بالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما لا الم
في الجهل به اذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانه اياه
فاذا حصل لها العلم على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به لحصول اللذة بعد الالم لان اللذة عقيب الالم اكمل
واقوى كما ان الالم ... الوجدان لان اللذة لا تتصل ... ولكن ... وربما يتوهم في ذلك ما في
قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي
هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب الخير ... كانت الصاعقة من
العذاب المستفظع لمجيئهما من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب
اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما للطالب وصدري يفيد تفسيره اي
تفسير ذلك الشيء ... الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون الاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون
ذلك التفخيم الاشتر وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
وان وقع ... البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام
باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم
زيد فلما قيل نعم الرجل زيد و نعم رجلا زيد كان ... بالابهام في الفاعل ... وقوله اذ لو اريد الاختصار
فلم يطلق على ما يتناول الاطناب ... الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ... وجه حسنه
اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب
من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ...

حيث حذف المسند الذي هو صدر الكلام في الاستيناف في ايهام الجمع بين المتنافيين اي الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تلتذ بها
النفس عند وجدانها اثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان
يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة
وهو محال ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد
الاختصار لقيل يشيب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا
لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة
لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد
الابهام ويعني بالذكر ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال
واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس
من جنسه اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني ان هذا لما امتاز
عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام بحيث لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك انما يكون في نحو
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل
الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله و
جبريل وميكال فانه خاص وقد يكون في كلام غير هذا نحو ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون با
المعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكره بعده
تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون الاطناب لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا
سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا
جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا وينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا
فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان
بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء
من غير اعتبار التراخي والتبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا اكرد

للاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
ومن نكتة التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول
كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا
متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة
موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما
بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك
للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما
في قول الشاعر وقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع
رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا
تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون
لتسلط الفعل على المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره
فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء
في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قوله
كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا
وزيادة للمبالغة وتحقيق اي لتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش
حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو
بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا
تحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة
اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد
وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان
امرئ القيس وبه تبين بطلان ما قيل ان المراد انه طال مسايرتهم في الفلاة حتى الف الوحش
رحالهم واخبيتهم وكرر في توهم غير المقصود في بيت السقط فيتعا كانه من ثم سلك
من القبائل لم يقبله خالد فانه لما حمل اليه كاسا ضيقا مثل خاتم من القدح كان كالكاس
ما يكرع فيه كل واحد من اهل المجلس حتى كانه يقبله فقع ذلك بان تصغر بانه لم يقبله ملك كبير
نكتة يتم المعنى بدونها وعلى هذا لا يختص الايغال بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها

وقيل لا يختص بالشعر

ومثال ذلك قوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون
فإن قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لأن الرسل مهتدون لا محالة لكن فيه زيادة حث على
الاتباع وترغيب في الرسل أي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير دنياكم
وآخرتكم وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها أي معنى الجملة الأولى للتأكيد
على التعقيب فالتذييل أعم من الإيغال من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد
وهو أي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد بل توقف
على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور على وجه وهو أن يكون المعنى وهل
نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو أن يقال الجزاء
عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة وأخرى في معنى الإثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله
جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي إلا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى
هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بإفادة المراد وضرب أخرج مخرج المثل بأن يكون
الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما
جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله أفإن مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الأول وقوله كل نفس من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وهو أيضا
أي التذييل ينقسم قسمة أخرى وفي لفظ أيضا تنبيه على أن هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني كما أنه
ينقسم إلى القسمين المذكورين وهو أيضا ينقسم بقسمة أخرى إلى قسمين آخرين ولو لم يقل أيضا لتوهم
أن هذا تقسيم الضرب الثاني كما توهم نظرا إلى الأمثلة بعض من لم يعتبر بالتنبيه فالتذييل الذي
يجب أن يكون لتأكيد الجملة السابقة إما أن يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فإن زهوق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل وإما لتأكيد مفهوم كقوله أي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق أخا لا تلمه
حال عن أخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي أو عن ضمير المخاطب في لست وهذا أحسن من أن يكون صفة
لما يعرف بالتأمل يعني لا تقدر على استبقاء مودة أخ حال كونك لا تصلحه ولا تصلح على
شعث أي تفرق وذميم خصال أي الرجال المهذب أي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه
على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لأن الاستفهام فيه للإنكار أي لا مهذب
في الرجال وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا لأن الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه

التوقي عن إيهام خلاف المقصود وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه أي
يؤتى بشيء يدفع ذلك الإيهام وذكر مثالين لأنه ربما يدفع الإيهام قد يكون في وسط الكلام
وقد يكون في آخره فالأول كقوله أي كقول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها أي غير
مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى أعني قوله صوب الربيع أي نزول المطر ووقوعه
في الربيع وديمة تهمي أي تسيل لأن نزول المطر قد يكون سبب خراب الديار وفسادها
فدفع ذلك بتوسيط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم
ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم أن ذلك من ضعفهم فأتى على سبيل التكميل بقوله أعزة على الكافرين دفعا لهذا التوهم
وإشعارا بأن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كأنه
قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز أن يكون التعدية بعلى للدلالة
على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم ومن هذا
القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم إذا ما الحلم زين أهله مع الحلم في عين العدو
مهيب فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم أن ذلك من عجزه فأزال هذا الوهم بأن حلمه إنما
هو في وقت تزيين الحلم لأهله وهذا إنما يكون عند القدرة وإلا لم يكن زينا وأما المصراع
الثاني فزعم البعض أنه تأكيد للازم ما يفهم من قوله إذا ما الحلم زين أهله وهو أنه غير حليم
حين لا يكون الحلم زينا لأهله فإن من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو
لا محالة فيكون هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لأنا
لا نسلم أن من لا يكون حليما إلا حين يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز أن يكون غضبه
لا لأسباب [illegible] والذي يخطر بالبال أن معنى البيت ألطف وأدق مما أشير من كلام
وأن المصراع الثاني تكميل وذلك لأن كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم توهم أنه في تلك الحالة
ليس مهيبا لما فيه من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب المهابة فنفى ذلك التوهم
بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني أنه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم ذو مهابة
في عين العدو وتمكن مهابته وضعف تمكنها في غير تلك الحالة وإما بالتتميم وهو أن يؤتى في كلام
لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو
أن يكون الضمير في حبه للطعام أي يطعمونه مع حبه والاحتياج إليه وإن جعل الضمير لله أي يطعمونه

على حسب الدعاء فلا يكون ما عين فيه لانه لنادية اصل المراد كقوله الملك في قوله تعالى سبحان
الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل
وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام المراد بالكلام هو
المسند اليه والمسند فقط مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال
الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون
لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت
في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى
وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي كالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني
يشكو الكبر وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه
اذا فسره بكلام اخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست
عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله
ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث جمة فايدتها
تاكيد قصر ابناء جلدته وان جعلناها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله
والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها
مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر
في قوله تعالى واتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل
وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله
اي كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من
الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدرات آتية البتة وان وقع فيه تاخير ما وفي هذا تسلية
وتسهيل للامر فقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله والفاء اعتراضية وفيها شائبة
من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا قوله تع
بجملة اكثر من جملة قوله فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى
واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله

يعني

قضاء

يعني ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا
الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب
فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة
التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن
وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله
حملته امه اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا
ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي
لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجهنم والاستعطاف ومنها بيان سبب
امر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يبدو لنا
فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة
قال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون
الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة قد
تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض في اخر جملة لا يليها
جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة
بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عنده ان يؤتى في اثناء الكلام
او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لا
لم تخالف الاولى والثانية الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيشمل
التذييل لانه لا يكون لها محل من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم
اوهم انه لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه شاهد على
ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان
يكون جملة ذات محل من الاعراب يعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بان يكون
بدلا منها او تاكيدا لها ويكون الغرض منها تاكيد الاول اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا
على الاشتراط والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون فضلة والفضلة لابد
لها محل من الاعراب وبعضهم كونه اي جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض

فحالا يشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل بعضه وبعض
التكميل وهو ان يؤتى بجملة لا محل لها من الاعراب

قد يكون دفع الايهام او يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور
التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
تقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر ولكنا على ما ذكره في الايضاح حيث قال ومنهم من لا يشترط في الاعتراض
ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون في اثناء الكلام
جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او
بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احدهما ولا محل له من الاعراب جملة كان
او اقل من جملة او اكثر وفيه لغفلة لانه انما اشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل
من الاعراب ولا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له من الاعراب
ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط
فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء
كان له محل من الاعراب او لا يكون الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء
ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فصولان باعتبار اقل
من الجملة لا يمكن ان يكون له اعراب بخلاف الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي بان
يكون في ذلك ... بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون
العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
بدلان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله
ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان
وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها ومن الامثلة التي اوردها الم
في هذا المقام قوله وانه يعني قوله تعالى ويسألونه بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا
في التتميم اذ تأتى فيه تفصيل النكتة هي التأكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على اللسان
من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين
الا ترى انه لو جالسهما جميعا او جالس واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب
التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك

في الكلام

ايام م

لرسول

لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اقتصر لكان يوهم
والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة
وحسنه دفع توهم ان ما كذبوه في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض
عند من جوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله
اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة وعظمة ولو برزت
في زي عذراء ناهد اي الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد التي نهد ثديها اي ارتفع
وقوله اي كقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر
اراد بالغنى سبب انجاح الرجاء وبالفقر المحنة يعني السيادة مع التعب والمشقة احب الي من الراحة
والعيش الهني مع الميل الى المعالي يصف بها نفسه فان مصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت
لمساواته في اصل المعنى مع قلة حروفه وهذا البيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز
يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا الحال
الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول
الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد
تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا لانقياد الكل لنا فاقتداره
يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات اليهم فالاية ايجاز بالنسبة الى
البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان لا يتساويان
في اصل المعنى بل كلام الله اجل واعلى تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ويتلوه علم البيان ان شاء الله
ونصلي على محمد وآله ونسأل الله التوفيق في اتمام الفن الثاني بمنه وجوده وكرمه

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني في علم البيان

قدمه على علم البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزأ من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل
بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة في وضوح الدلالة عليه اي بالطرق المختلفة التي يتوقف بها على ادراكات جزئية او نفس
والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي
ادراكها والاعتقاد بها على انه هو ... اراد بالمعنى الواحد على ما ذكره المقدم ما يدل عليه

الكلام الذي يرعى فيه المطابقة لمقتضى الحال لان اللام فيه اي في المعنى الواحد كاستعماله في
العرفي والمراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية كما سياتي في المعنى ان علم البيان
ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب
يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد
جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو
معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من بعض على معناه لم يكن ذلك
من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد
المعنى الواحد في طرق تختلف في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالتراكيب المترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح فهو خفي
بالنسبة الى ما هو اوضح منه وسمى اختلافها في الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة وبعضها اخفى فلا حاجة
الى ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على المعنى بعبارات مختلفة كالاسد
والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية
كما سياتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرها هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد
كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة قابلة للوضوح
والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها فالدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم
به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول فالدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر وكالدخان على النار وانما
قال دلالة اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها
احترازا عن الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى
التي سماها القوم الوضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية ان يكون بحسب
مقتضى الطبع فهي الطبيعية كدلالة اخ على وجع الصدر فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك
عند عروض الوجع له والا تكون فهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ والمقصود بالنظر هاهنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية
والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمص ترك التقييد لوضوحه وكون سوق
كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ

عند الاطلاق بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية
لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى
لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه ان الامر اذا اتصف اللفظ بانه يفهم
المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في
الباب ان الدلالة مصدر يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ
او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بواسطة مثل ان يقال اللفظ مفهوم منه المعنى
الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا كما
قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون
للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على حيوان ناطق او على جزئه
كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى
يعني الدلالة على ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له
فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان
دلالة اللفظ عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء
وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية يعني ان للوضع
مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرناه ويخصون الاولى بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما
للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء
بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء
انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست تضمنا بل مطابقة وكذا اللفظ
المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق
عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه
موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام فينتقض تعريف

الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد بتعريف الدلالات حتى يلزم رعاية القيود
وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا
على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له
من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء الموضوع
والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى
هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية
على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى يقال انه دال عليه والا فلا
فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم يكن تلك الارادة على
قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا
على معنى واحد فذلك المعنى لا يقتضي ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزؤه فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع
فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالحق ان يكون الدلالة موقوفة على الارادة بالمطلق لا سيما في التضمن
والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في
ضمن الملزوم واذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة
لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكر هذا القائل يلزم الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد باللفظ
الواحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة وتسلمنا ذلك
لكنه مما لا فسد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر
انها مطابقة ام تضمن وايهما اخذت يصدق عليه الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر
ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرط اي شرط في الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج
عنه اي كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور
او بعد التامل والتدبر لما كانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه
لم تكن دلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او عقلي اي
ولو كان ذلك اللزوم ثابتا باعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف
او عقلي كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى العرف الخاص كلام

ابن

ابن الحاجب في اصوله مشعرا بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وتوجيه العلامة في شرحه
بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى
كان الفهم بسبب اللزوم بينهما او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني
ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه
لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا
بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما ياتي فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في الوضوح لا ياتي بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان
عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن
عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان
يكون كلام يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد
او اخفى لانه اذا اقيم مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المعاني
كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما
بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن ولم يقل والا لم يكن كل واحد منها دالا لانه
ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا ان لم يكن عالما بوضع الالفاظ انه عالم بوضع
كل واحد منها بنقيضه السالبة الجزئية اعني ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان
لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما بوضع بعضها دون بعض فيكون
بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا
فليتامل وانما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى على ان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وتوضيحه ما قيل ان فهم المعنى في الحال
يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو انما يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق
فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض
الالفاظ الحقيقية في الخيال بحيث يحضر معناه في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة

وقوع الشبه بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يتعسر في
استنباط المعاني اللطائفية من بعض المقاطع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة
تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس فالجواب ان المراد بالاختلاف
في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها
دلالة التزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى
الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وسرعة حصول بعض المعاني
المطابقة في العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع وبطوء للوضع ولهذا يختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات وبيان العقلية اي طريق ايراد المذكور بالدلالة العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم
لاجزاء الكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام فقط لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة
بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم
بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز ان يكون لشيء ولوازم
لزومه لبعضها اوضح منه لبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هاهنا ان يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن
حصوله سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او
اعتقاديا بعرف او اصطلاح مثلا معنى قولنا زيد جواد ملزوم لعدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كثرة
كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض واما في التضمن فبان يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء
الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الشيء الذي هو الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان
قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم
الانسان قلنا الامر كذلك لكن المقصود هاهنا بان التضمن تابع للمطابقة لان معنى التضمن انما ينتقل اليه الذهن
من الموضوع له فكانهم يتوسلون ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء ملاحظة بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم من
الشيء الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال عند تعقل النوع بالبال مع تقدم الجنس
بينهما في هذه الحالة امكن ان يغيب عن الذهن معنى ان يخطر النوع بالبال الا ان يلتفت الذهن الى الجنس
هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يورد فيه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون

معنى

معنى تركيبيا وما ذكره هاهنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
تقييد المعنى الواحد بما ذكر هاهنا يدل على اللفظ ولا يدل على كلامهم في مباحث البيان لان المجاز
المفرد بانواعه وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية
لكن المساعد لكلام القوم في هذا التقييد قولنا ان يكون الكلام اوضح دلالة على معناه
التركيبي يجوز ان يكون بسبب بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك
المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو جزء
في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما
يحسن الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له اعني
باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له
فكناية فهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم
الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح
اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم ودلالة الالتزام انما هو دلالة الملزوم على اللازم المساوي على
ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا
لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه
كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف
الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه
الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز
ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار
استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة
لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان
ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل
مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان
على ما اختاره السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث

في عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الاعاث
التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه
الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني
اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان
على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر
ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني
للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه
في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له معنى هو ان يدل على
مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر
هذا التفسير شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد
هاهنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر
في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه
الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا
ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر
في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح فان صاحب المفتاح في التجريد
يصرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه
عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل
زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الا
ستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة
امر لامر عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى
فدخل فيه اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه
نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو
ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه
فالاول نحو زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي اي هم صم فان المحققين على انه يسمى

تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل
الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء
زيادة تحقيق لهذا البحث في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر هاهنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد اما
عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة امر لامر
امر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان وقدم البحث عن
الطرفين لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولا بد من ذكر الطرفين
ولم يجب بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد
والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن
عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد
الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة
وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم ريح العنبر وبالذوق
طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما
لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان
عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه
او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية
اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق كريم فان العطر
هو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان
تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل
من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه
به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك لو حاول محاول المبالغة في
وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب
كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول

محسوسا وجعله كالاصل لادراك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به
ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يضبطها
في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطالب لانه كلما زاد الاعتبار قلت الاقسام وان قلت
كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته
باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب
زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد
منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد
شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان بن منذر لانه حماها كذا في الصحاح اذا
تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه
الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة به لكن مادته
التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر والمراد بالعقلي ما عدا
ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي
الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير
مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن
العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب
اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي سيف
منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال مسنونة كالسيف ذات حدة ووصف النصال
بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان المراد بالخيالي
الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس وبالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على
ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدى الى
الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من
المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل لو ادركت لم تدرك
الا بها وليست ايضا مما يحقق لصدقه قرينة بل وعدا في هو وكل التحقيق في هذا المقام ان من قوى

الادراك ما يسمى متخيلة ومتفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها
واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان وراسان او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا
يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية
وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى متفكرة فالمراد با
لخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما
اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء تهلك به الناس كالسبع فاخذت المتخيلة
في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا
في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة وتسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المعنو
من اطلاقهما خلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة
كالعلم والحلم وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي
اما الحسي فكادراك القوة الغضبية والشهوية ما هو خير عندها كالكيفية الذائقة بالحلاوة
باللمس والباصرة باللاهدة والسامعة بصوت حسن والشامة بروائح طيبة والمتوهم بصورة شيء ترجوه
وكذلك الالم الحسي فهو مستند الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا هو ادراكها
اليقينيات ولها ملك وذلك تدبر وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست
وجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وبهذا ظاهر ان اما اللذة والالم الحسيان فكانا عبارة
عن ادراكين المذكورين فلا دخل للعقل فيما ادركه الحواس الظاهرة ودخلا بالحس فيما على اللذة
باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس
بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك
ووجه الشبه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او
تخييلا والمراد بالتحقيق ان يتقرر ذلك المعنى في الطرفين على وجه التحقيق نحو زيد كالاسد في الشجاعة كما في
المعاني ان شيئا بالمعنى وجه الشبه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان
اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من
اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين
او في كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكان

النجوم بين دجاها وهي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان
وجه الشبه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض
في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك
اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل
يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي الى الطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها شبهت اي البدعة وكل
ما هو جهل بها اي بالظلمة ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو
علم بالنور لان السنة والعلم تقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون
السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له
بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي تخيل ان البدعة وكل
ما هو جهل مما له سواد كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب
تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما
تحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فانه
بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما
ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن
لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان
كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلوح بينها فعلم من هذا ان وجه الشبه بين المشبه والمشبه
به فسادا جعل اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا لان هذا المعنى لا اشتراك فيه اي في النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا
كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو وانتفى
الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا
ينتفع به بل يستضر به لو وقع غيرنا او هجوم الوحشة عليه كان وجه الكلام الفاسد لا خلاف
فان يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فان وجه الشبه
هو كون استعماله مصلحا واهماله مفسدا لان المعنى ان الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي
هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يصلح الطعام

ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح واما جعل وجه الشبه كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا فكأنه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال
الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما اي
حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ما
هو اخص منها او مباينا عنها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال
هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين
ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في
الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة
بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان
الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتان
كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير
جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزئة لذاته وبالاتصال ان يكون
لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده ويحترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه مجتمعة
ويحترز عن الزمان والمقدار ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق فجسم تعليمي او
في الطول والعرض فقط فسطح او في الطول فقط فخط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وعند المحققين
الحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وانما جعل المقادير
والحركات من الكيفيات نظرا الى ان العقلاء من مقولة الكم اعني التي تقتضي القسمة لذاته والحركة من
اعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول
والقصر والتوسط بينهما او ما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار
الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر اللاحقة
بحسب الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على
سطح باطن الصماخ يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي هي بين بين
ومن الاصوات الحادة الثقيلة التي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو
امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع

والتوسط بينهما

وبالحركات نحو السرعة والبطء

وبحسب قوة القارع وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع و
ملاسته كما في ... في قصر المنفذ او ضيقه وشدة النواهد كما في مزامير المثنوية
يختلف ثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم و
اصولها تسعة الحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحرافة
والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح
ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة ومنتنة او من جهة الاضافة
الى محلها كرائحة المسك والورد او ما يقارنها كرائحة الخلاف او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله يدرك
بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات
للاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان
الحرارة كيفية من شانها جمع المتشاكلات وتفريق المختلفات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات
وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق واليبوسة
كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها
ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى
الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله
الغمز الى الباطن لان يكون للشيء بها قوام غير سيال من الرطوبة وتماسك من اليبوسة والصلابة
وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها
الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدا ميل فغير محسوسة
توضيح علم الحركة فانه يجد الانسان من نفسه اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة
ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ اذا حبسه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة
ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة
وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية واما
عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة
للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة
للنفس كالبرق الخاطف بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم يقال على الادراك المفسر
بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى

ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما لغرض من الاغراض صادرا
عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وقبالها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الا
نتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه
وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتعرف
منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها صفات ... الافعال بسهولة ولا تضطرب عند اصابته من غير روية
لان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة و
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والمعنى بها ما يطلق على ما ليس
الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست
هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما ينال بالاعتبار الذي
يخص لعمومه باعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية ولكنها
صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس وكاتصافه بشيء تصوري
وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة
الجدوى فكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد
القاهر ولطافة باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على
ما ذكره من انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف وايضا وجه الشبه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه
مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا
اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا لم نشعر بلفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه
وكل منهما اي من الواحد وما بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي
الشبه اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور
ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم
يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذا المتعدد كذلك
اي اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد
ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب وكل واحد من اجزائه لم يلتفت
الى التقسيم ولم يظهر فائدته ... غير ... وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا

المشبه والمشبه به الحسيين فلا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي
شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقل ويوجد فيه يمتنع
ان يدرك بالحس الا بالعقل بخلاف العقلي فانه لا يمتنع ان يدرك بالحس بل الجسم والعقلي اعم يعني يجوز
ان يكون طرفاه عقليين او يكونا حسيين او ان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل
من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس في الاوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي
ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس فان قيل اي وجه الشبه مشترك فيه وكل مشترك فيه كلي والحسي ليس بكلي
تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي اذ
الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه وكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الكلي
بحسي لان الحسي هو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء
من وجه الشبه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس
كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في الورد مدركة بالبصر وان كانت
الحمرة الكلية المشترك بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان التحقيق في وجه التشبيه بان لا يكون الا عقليا لانه لا يبعد عن التحقيق الى التسامح كما يرى
قوله الواحد الحسي شروع في تعداد الاقسام المذكورة وضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او
مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام
وكل منها طرفاها اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او مختلف بالعكس فصار ثمانية وعشرين
لكن يجب ان يكون طرفي الحسي حسيين فيسقط اثنا عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات
والخفاء يعني خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة
من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة
والجرأة هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال اجرأ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان
الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لكونها صادرة عن الروية فيمتنع اشتراك الاسد
فيه بخلاف الجرأة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء
العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا

عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت
لهذا معنى من معاني ذاك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور
في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل الذليل الذي هو
معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء
ومثل هذا يسمى تشبيها ثم قال الا انه كذلك كما نظرنا الى الظاهر فيتوهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء
ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تطلع على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد
فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين
الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس
والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر لكن في جعل بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب
كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان
تشبيه العلم بالحياة وذكر بعضهم حيث لم يعرف المراد وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية كملكة النحو والفقه مثلا لا شرط للادراك والسبب المرجح لتعلقه كان في كونهما طريقين الى الادراك
ومن هنا ما قيل ان المراد من العلم هو العقل وحينئذ جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما ان
الشيء المرتفع لا انتفاع كان ايضا والمركب الحسي ثم ان وجه الشبه ينقسم باعتبار حسية الطرفين
وعقليتهما الى ما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان الطرفين
اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب هنا ولم خص هذا
التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان
يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا
وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا متعدد ولا مركب بل المراد
بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها
مشبها او مشبها بها او وجه التشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا
من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى
اعني بمعنى ان لا يكون هيئة منتزعة من عدة اشياء لا يمكن ان يتحقق الا ان لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى الذي
كون تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعدد تنتزع منها هيئتين ثم تقصد اشتراك
الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فلهذا قلنا في المركب الحسي فيما اي

في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قوله اي كوجه الشبه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نوّرا الملاحية بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد

جاء بتشديد اللام كذا في هذا البيت حين نوّرا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة

ونانات اذ الخرج من الهيئة بيان لما في قوله كالحاصل من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار

المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي حال كونها على الكيفية المخصوصة

الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها ليست مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق

بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده من الحس بين تلك الانجم

الذي ذكرناه في تفسير الكيفية حمله الشيخ عبد القاهر وتفسير المقدار بمخصوص اي بمقدار

وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والصورة حيث جمع بينهما لكنه وقع صاحب المفتاح بينهما وكانه اراد بقدر

مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد

بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمخصوص ما اراده الشيخ من التقارب والتباعد على

ما ذكرناه وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان

الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المقيد لا يكون

مفردا لانه لا يقتضي التركيب وبيانا اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان

مثار النقع بفتح الاثار الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها

في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذفت احدى التائين وجعل ما صيانا لم يونث لكونه مسندا الى الظاهر

فقد ذكر كثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في المفتاح شرحه وقوله من الهيئة

بيانا لما في قوله كالحاصل من هوى اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة

في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع

والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب

ولذا وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان

النقع ليل وكان السيوف كواكب بنصب اسيافنا لا يتم من تقديره الا بان الواو فيها بمعنى مع كنصلهم

لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها

فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب على

النقع لليل وان كانت مستندة الى الليل والكواكب لم يقتصر على ان اراد لمعان السيوف في اثناء

العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء

وتذهب بهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانه لا تقع في النفس لما النظر اليها من جهة ولطف وذلك

ان السيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها للضرب اضطراب شديد وحركات بسرعة ثم ان

لتلك الحركات جهات مختلفة واحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان

السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة

فقد نظم هذه الدقائق كلها في نفسه ثم احسن التعبير عنها بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان

لها في تهاويها تداخل وتلاق ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها واما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة

الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه لم يعطفها على مثار النقع

بل يتعلق به معنى لتاديته لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرو وبكرا ان بكرا في حكم

الصلة للمصدر فليس المراد ان المثار بمعنى الصلة على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان بان يكون احدهما

مفردا والاخر مركبا كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من

اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه

نهار مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين

ومن بديع المركب الحسي اي من وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع

عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على

وجهين احدهما ان تقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد عبر الشيخ عبارة تشبيه

في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة و

الهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة

حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة في

كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه

بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع

له اذا نليم والمعنى ظهر له راى غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض كانه يجمع من الجوانب

الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة

اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط

بمعنى كما لا بد في الاول من ان تقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات

بكثرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو و
بعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة فالمركب
حركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار
فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فكان
تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة
قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنها ان تعز وتدق وكلما
كان التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر
من لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان ولحفت خضر الحرير على قوام معتدل
فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
اي كوجه التشبيه في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي المصطلي
باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله اي خلقه لا الانسان بالجدل والفتل
من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص
وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار
الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم
الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل
تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث وهي اللوثة والكسل فلطف
التركيب والتفصيل علاوة تشبيهه بالمتمطي بانه من قبيل التشاور ولهذا هذا التدريج في نفس الرائي
لكونه امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه
في قوله مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو
الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون
المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه
واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر
الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق الرجل اذا اصابهم ببرق وابرق الرجل بسيفه
اذا لمع به كما يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت
لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم

الثاني فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة
المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها بانقطاع الرجاء بواسطة
اتصال المعنى باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود وجه الشبه في اتصال الابتداء المطمع بانتهاء مؤيس وهذا
البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وذلك
يتم بالباء في قوله باتصال البيت وهي التي دخلت في الشبه لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والشبه
من ظهور الغمامة ثم انكشافها لا مدخل له في الباقي في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فلنا ما فان قيل هذا يقتضي
ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لا الاقتصار على احد
الامرين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا
قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيتين تثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء
لاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير ان يتصل احد
احدهما بالاخرى وذلك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء
حاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو فائدة ثم الترتيب المقتضي بطلان الوصفين
كالذي ذكر المصنف وقد نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من
قبيل الاستعارة بالكناية كما ستعرفه ان شاء الله تعالى ثم قال في الايضاح ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال
الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه
التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير
حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد والنوع
منها ولم يشرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في
تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى
في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي
كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم
انه قد ينتزع الشبه اي التماثل فيما بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه كالشبه
وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد

فإن كلا منهما مضاد للآخر ثم نزّل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح أي إتيان بما فيه ملاحة وظرافة
يقال ملّح الشاعر إذا أتى بشيء مليح أو تهكّم أي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما أشبهه بالأسد وللبخيل
هو حاتم كل منهما يحتمل أن يكون مثالاً للتمليح والتهكم وإنما يفرق بينهما بحسب المقام فإن كان الغرض مجرد
الملاحة والظرافة من غير قصد إلى استهزاء وسخرية بأحد فتمليح وإلا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من أن
التمليح هو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو مثل أو شعر نادر فإن قولنا هو حاتم مثال للتمليح والتهكم
فهو غلط نشأ من ذلك أن لفظ التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم
إشارة إلى شيء من ذلك ثم قال الإمام المرزوقي في قول الحماسي أتاني من أبي أنس وعيد فسلّ لغيظة الضحّاك
جسمي إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح فإن قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه
يوهم أن وجه الشبه بين الجبان والأسد هو التضاد باعتبار الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وفي التمليح
والتهكم لأنا إذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد أي في كل منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من
التهكم في شيء وأيضاً فلا حاجة إلى قوله ثم نزّل منزلة التناسب إذ لا معنى له أصلاً قلت لا يخفى على
أحد أنا إذا قلنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم وأردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا أن نقول
في التضاد أو في مناسبة الضدية بل إنما يصح أن نقول هو أسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم أن الحاصل
في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناهما منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم لا
شيء كما في التشبيه كما يجعل في الأحاديث المضحكة فوجه الشبه في قولنا الجبان هو أسد إنما هو باعتبار الجراءة
لكن باعتبار التمليح أو التهكم هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام وأداته أي أداة التشبيه الكاف وكأنّ قال الأكثر
كأنّ للتشبيه إذا كان الخبر جامداً نحو كأنّ زيداً أسد وللشك إذا كان مشتقاً نحو كأنك قائم لأن الخبر في المعنى
هو المشبه والشيء لا يشبّه بنفسه فلا يكون للتشبيه مطلقاً ومثل هذا على حذف الموصوف أي كأنك شخص قائم
لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف
المقدر نحو كأنك قلت كأن [illegible] عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان
الخبر جامداً أو مشتقاً نحو كأن زيداً أخوك وكأنه قائم كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه
كما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدي معناها والأصل في نحو الكاف أي في الكاف
ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأنّ وتماثل وتشابه أن يليه المشبه به لفظاً
كقولنا زيد كالأسد وكقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فإن المشبه به مثل الذي استوقد ناراً
أي حاله وقصته العجيبة الشأن وأما تقديراً كقوله تعالى أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية

أو كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لأن
هذا الضمير لا بد له من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة أعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد
ناراً فالمثل للتشبيه ههنا على ما ذكره الكشاف أن المقدر في حكم الملفوظ وإنما جعلنا ذلك من قبيل المشبه به
الكاف لما ذكر في الكشاف والإيضاح من أن ما يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى إنما مثل الحياة الدنيا كماء
أنزلناه إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل إذا كان المشبه به معقوداً
من قبيل ما يلي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الإيضاح بأن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصاري إلى الله على أنه مما يليه غير المشبه به والمعنى
تعالى كقولهم أتيتك ... فالتشبيه هو كون الحواريين أنصار الله وقت قول عيسى
ككون ذوي صيب ... ولا يخفى أن المراد تشبيه كون المؤمنين أنصاراً
بقول عيسى للحواريين من أنصاري إلى الله فإنما المراد كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره
توهم بعضهم من ظاهر قوله أو وقع التشبيه بين كذا وكذا أن المراد أن الأول مشبه والثاني مشبه به
بأن الصواب بالمؤمنين بدل الحواريين إذ ليس المشبه كون الحواريين أنصاراً بل كون المؤمنين كذلك
العلامة قد نقل هذا البعض أنه لا يمكن نظير القول أو كصيب وبأن يشبه الكون بالقول لما
رحل وهذا غلط منه لأن مراد هذا القائل إنما وقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين أنصاراً
وبين قول عيسى مع أن المراد إيقاع التشبيه بين كون المؤمنين أنصار الله وبين كون الحواريين أنصاره
وقت قول عيسى كما هو في الكشاف فالمشبه به محذوف مضاف إلى ... كما في قوله أو كصيب من السماء
بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كان في رد هذا القول وهو أن معنى كلامه وقع
أي تشبيه كون المؤمنين أنصار الله على أن اللام للعهد ينافيه تأويل كون الحواريين أنصاره على
ما أنهم ضمن ما يستلزمه ... عن أنصار الله وبين قول عيسى على ما هو صحيح يعني أن المشبه كون المؤمنين
أنصار الله والمشبه به يحتمل أن يكون هو كون الحواريين أنصاره على ما أنهم ... ويحتمل أن يكون قول عيسى
على ما هو صحيح لكن المراد هو الأول دون الثاني إذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين
في قوله وقع التشبيه بين كون الحواريين هم الرسل إنهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم ... قطعاً
والله أعلم وقد يليه غيره أي غير المشبه به ... نحو الكاف عن المشبه به وذلك إذا كان المشبه به مركباً لم يعبر عنه بمفرد دال
عليه بل بما قلنا نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً
فإن المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل أعني الحالة والقصة العجيبة الشأن نحو واضرب لهم مثل

الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها
وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم
ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء ليكون
المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب بان الضماير قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا
ينبغي ان يصرح عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم
مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي
صيب اي راعى الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله
انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل
لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا
بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم بحلول اهل الديار
فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هنا ايضا مرجع الضمير يحوجنا الى
تقدير ذوي صيب قلنا وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا ليتاتى كان المشبه به ليس ذات ذوي صيب بل حالهم
وصفتهم لانا نقول لا يلزم من تقديره علم مثل الاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات
ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء ايذانا
انه من باب الحذف والتقدير فتقديره مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل
على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا
ان من باب التقدير قوله كماء انزلناه كثيرا ما على حذف المضاف فالمشبه به لم يلي الكاف لكونه محذوفا
فقد تبين هو ايضا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه
وادعي انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت
زيدا اسدا ان بعد التشبيه اذ في تحقيقا وفي الحسبان من الدلالة على الطرح وعدم التحقيق
فيه اشعار بان تشبيهه بالاسد بعيد بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل
منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان
لا يمكن حمله على حقيقته وانما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد
اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب

يعود

يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك
في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت
منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم
مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض
آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التي لا توجد في الدماء فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل عليه البيت ضمنا وان لم يكن
على صريحا لان المعنى انك تفوق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم
وقد فاقها حتى لا يعد منها ظهر انك شبه حال الملك والمسك هذا التشبيه ضمنيا او تشبيها مكنيا
او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر
في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال الا انها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار
حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي
شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية
شانه بما اتحد في غيره كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير
عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الالف بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف
النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا
السامع من انس بالحس في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطفاق المزاهر كما
اذا قلت في وصف بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم ايام
كابهام القطاة وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان
اذا هم بالشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء
فيه من التمكن ما تجد من ابيات قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا
وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به
بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس كذلك لان بيان الامكان
انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه ويصلح دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي
في المشبه به اتم وكذا بيان حاله انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين

في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار الحال يقتضي كونه اتم بل ينبغي
كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه
ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه داخلا في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول
واما تقرير الحال فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر اميل فالتشبيه بزيادة التقرير
والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذا الامر بعد بهذا التقرير دون التزيين والتشويه والاستطراف
لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي بالسواد [illegible] الظبي للتزيين مع ان السواد
ليس اتم منه في وجهه ولا هو اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المركبة من الحمرة والشكل الجامع المنقورة
ليست في اللحم اتم ولا هو بها اشهر وكذا الاستطراف بل كلما كان المشبه به ابعد واخفى كان التشبيه بتادية
هذه الاغراض اوفق وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة
التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان
الزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء
بما يساويه او اقل منه بل لا بد من ابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه
الذهب فلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف في الواقع وهو الفحم الذي ذكر للاستطراف [illegible]
كالمشبه [illegible] اثباتا او للوجه [illegible] لانه لا يحضر المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور
المشبه مما ذكر اي المستطرف فاستطراف النوادر كما ذكره العلامة وعلى هذا يكون عليه بمجرد ذكر المشبه به [illegible]
يكون اعرف واخص وكونه في صورة الاستطراف [illegible] عن التعليل ونيل معنى [illegible] ما ذكر من تعريف المجهول
بالمجهول وهل [illegible] بيان كالتشبيه بالجملة ومثله [illegible] لانه لا بد ان يكون المشبه به اقوى حالا
في وجه الشبه انما يكون لزيادة التقرير ثم لا بد فيما يكون للتزيين والتشويه والاستطراف ان يكون المشبه به
اتم [illegible] استحسان او [illegible] استقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما في بعض [illegible] الاولى وهو [illegible]
لا يستقيم ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي هو وجه التشبيه اعني الامر الجامع [illegible] ذكر التشبيه
وهو الغرض منه لانه لا يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه انما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه
او بيان مقداره [illegible] في بيان مقداره ان يكون المشبه به [illegible] اعرف على مقدار المشبه في وجه الشبه [illegible]
لا انقص وعلى بيان يكون اتم في وجه الشبه ليتصل الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع ان
يكون مسلم الحكم معروفه [illegible] فيما تقصد [illegible] وجه الشبه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه او
نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه

في

في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة او استطرافه اي عده طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه
الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف
وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن كما في تشبيه فحم فيه
جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول [illegible] في صفة البنفسج ولازوردية تزهو بزرقتها
بين الرياض على حمر اليواقيت [illegible]
يعني بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن
يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد
وجه آخر انه اي شبهها النبات غض يرف واوراق رطبة بلهب نار في جسم مستول عليه اليبس
الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف
اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه و
ذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي
كقول محمد بن وهيب وبدا الصباح كأن غرته [illegible] بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم [illegible] الشيء
واكرمه وغرة الصبح بياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح
والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح
والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة با
لرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من
جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما
في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد
في وجه الشبه هذا الكلام محل نظر لانه تقدم كلام [illegible] يقتصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد
على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا
في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم
بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه

كقول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي * فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب * فوالله ما
ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر
للتعدية وليست بزيادة على ما وهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع و الخمر
ولم يقصد الحاق احدهما بالآخر وجعله ناقصا عنه حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند
ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء
والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به
وانما يرجح في ذلك فان قلت انشاء ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ويمتنع التشبيه
اصلا قلت التساوي بينهما انما هو بحسب وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها
مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن الاحسن
في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني على ان يكون احدهما ناقصا والآخر زائدا
وفصل التشبيه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما الاقسام فيه فنقول انه تقسيمه باعتبار
الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكرها على
الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام
اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة بالآخر
للآخر في قوله هن لباس لكم وانتم لباس لهن لكون كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق اشتمال اللباس او لكونه
يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فانه تمثيل العين ...
تلك اذ لا ... التشبيه لعدم توقف الاستتار والصيانة عليه او مقيدين كقولهم لمن لا يحصل من سعيه
على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم
المقيد بكون رقمه على الماء فان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار
هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال
وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما مقيد والآخر غير مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في
كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وقد مر
مثار النقع الخ فلا نسوق حقيقة ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من

٧٦٤

على امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء
فرادى معزولا بعضها عن بعض لم ياخذ هذا بحجزة ذاك فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها كتشبيه المركب بالمركب بحيث يعين تشبيه
كل جزء من احد الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على
بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بالبساط الازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي
زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون كذلك كقوله لما الربع والمشتري قدامه في شامخ الرفعة
منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل الربع كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا
وقد يكون بحيث يمكن ان يشبه كل جزء من اجزاء الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر الا انه يبطل التركيب
كالتي اولا شامل كمثل الذي استوقد نارا فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا تتكلف
لواحد واحد شيء يقدر شبهه به بل القول الفحل والمذهب الجزل ان يجعلهما من المركب فلا بد من كلمة هو
ان يقال في الاول تشبيه المنافق بالمستوقد نارا واظهار الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار
وفي الثاني تشبيه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد
بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق
واما تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فالمشبه
مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما مر وكذا تشبيه الشاة الجبلية بحمار ابتر مشقوق الشفة
والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فان المشبه
في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلية
هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلية من
تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه البعض بعيني الذئب وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في
كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كأنها
بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله وكأن اجرام النجوم وكأنما المريخ
تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد
بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المص اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلية بان في
الثاني الى ما ... الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ... واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول

ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال استقصى وتقصى اذا بلغ
اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور عند نشأتها النبات الصورة
حسنة تتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خضرة النبات
فكانما هو اي ذلك النهار المشمس ليل مقمر ذو قمر لان الزهر اخضر فانتقص
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد مع قيد
وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى
على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس في صفة العقاب بكثرة
اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا بعضها رطب وبعضها يابس لدى وكرها العناب والحشف هو اردأ التمر
البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما
هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولهذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى
بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه
دنانير واطراف الاكف عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون
الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي
وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى
الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ
منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور تشبه الثغر بثلاثة اشياء وفي
قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة وفي كون
هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان كانما
في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وسيجيء تحقيقه ان شاء الله ومن تشبيه الجمع قول
الصاحب ابن عباد في صفة ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان كبرد
الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع
القيان وباعتبار وجهه عطف على باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول
تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي
الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه

الشمس

الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالمبدي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية
والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل
كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في
استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف
فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن
التشبيه عقليا لا ينبغي ان يستعمل التشبيه ولا يقال انه تمثيل وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق
اسم التمثيل عليه ان نقول ضرب لهذا مثلا كما تقول ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير
تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي
ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور لا
تمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه
اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه اي يفهم الوجه الغير المذكور منه ظاهرا يعرفه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي
لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف
يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما ان الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع
تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما اذا لم تكن مصمتة
الجوانب فان موضع الانفراغ منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله انها قالت الانمارية فاطمة
بنت الخرشب حين سألت عن بنيها الكملة ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس
اولاد زياد العبسي لما سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت
ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا
اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر
ومنه خفي اي من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه
نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا اشعار له
بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف

الشعور بوجه الشبه لكونهم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان من نظر في وصف الحلقة المفرغة عرف
الطرفين يشعر بوجه الشبه كما مر وقول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد
منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اى قول ابى تمام في الحسن بن سهل
[illegible] كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب صدفت عنه اى اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه
عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك ريقه وان ترحلت عنه لج في الطلب
اصابه ريق الطرف من كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة
عليه اعرض او لم يعرض وكذا الغيث يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران
بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده
كقوله فلا يا كثر ايادية لا يحمد ... الى طلب عن اولم الملك كالغيث يتركه عليه الطلوع
من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون المذكور مستلزما له
وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى يكون وجه الشبه
في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو الميل المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص
المطعومات قال السكاكي في هذا التسامح ان يكون الاحسن ان يكون التشبيه في صفة اعتبار
ولا اللجاج يكون ان يكون توهم التحقيق في وجه الشبه حتى قسموه الى الحسي والعقلي مع انه في التحقيق
لا يكون الا عقليا كما مر فتسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه
وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه منقسما الى الحسي والعقلي لم يصح قولهم وجه الشبه هو الحلاوة
التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان من جعل وجه الشبه في
التسامح هو الحلاوة لا يزيد على ان وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة التي هي من الامور
المحسوسة ايضا فكيف يكون الحاملا على التسامح بترك التحقيق فهو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال
ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميتهم بعضه حسيا انما هو من قبيل
التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الهيئة المشتركة
الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل ثم تقسيم
ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اى وجه التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادى الراى اى في ظاهر الراى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر

وان جعلته

وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الراى وظهور وجه الشبه في بادى الراى يكون لوجهين
اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان
من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق
المفصل المشتمل على المجمل وشيء آخر وهكذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريف
الكامل وكذا ادراك الحواس فان الرؤية تتصل اولا بالجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذا قيل النظرة
الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر والتشمير وكذا ادراك تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح
وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى وقليل عطف على قوله جمليا اي او لكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى
ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل
فانه في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة واما مطلقا
عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا بكون المكرر اى لكون المشبه به
على الحس اذ لا يخفى ان المكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة
القمر منخسفا اى كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة
غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان قلة التفصيل في
التشبيه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا للظهور المؤدي الى الابتذال مع ان
التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض
التفصيل القليل لاقتضاء كل من القرب والتكرر سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كانه
امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في الاسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما
قريب مبتذل وهو خلافه اى هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر ودقة نظر لعدم
الظهور اى لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كا
لمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة بما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذلك لا يقع
في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور
اى ندرة حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا
وندرة حضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره

اي بكون الشبه على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل لا تبقى ما تكرر على الحس له
بها تقتضي الحركة دائما ... ان يرى المرآة في يد الاشل واما كان ... حضر المشبه به بسبب العلم بظهور
التشبيه بين الطرفين وبينهما يشتمل البحث على المشترك والجامع بينهما فلا بد من عجز الطرفان
الا انه يطلب الاثر كان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من جهة كثرة
التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد
لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك
في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا
من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا
كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان اعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان
ونفاه وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا بالعنقود قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة
جامعة محتاجة الى تقسيم وتبيين او اوصافا تنظر فيها واحدا او واحدا وتفصل بالتأمل بعضها من
بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة
ثم انه يقع على وجهين احدهما ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في البيت حين عزل الدخان
عن السنان وجرده الثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما عمد الى تشبيه
الثريا بالعنقود لانه اعتبر الشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم
اعتبار ذلك في العنقود المنور من الملاحية ثم ذلك الثالث تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك
قيدت الخمر باللون الخالص الى ما ليس في كل خمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب
والاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه
ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الآية فانها عشر جمل ولذا انتزع وجه الشبه
من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي
لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل ولان نيل الشيء بعد طلبه ألذ وموقعه في النفس ألطف وانما يكون البعيد
الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض وبناء ثان على اول
ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل ...

ويظفر

ويظفر بالمقصود ولذلك اختلاف الخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي
بسبب سوء ترتيب الالفاظ او الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف
في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل
لكن حديث الحياء اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء وكم تلق
ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى
قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم يقابله ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا
بوجه ليس فيه حياء وكقوله اي قول الوطواط ... اذا نظرت الى نبالة ... فقابل شمس
... اي لو امعلوم يكن للثاقبات
افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه
التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل
عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ... الارض اي لو كان البدر
... الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم
التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي
التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب
ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث
بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في
البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر
ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته و
شعاع الشمس فيه ... بالمصون ... عن ... اباها ... وقت الاصيل
لا ابريز ... كالبحر ... الى ... وفيه هو ...
والشمس تنفس اما ... يجب ان يقدر الذهب واللجين المذكوران في البيت كما
سبق ... الفائدة ... من ان اللجين انما هو بفتح اللام
الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء ... الاصيل هو
الشيء ... الذي اصغر ... وسقط منه على

وجه الشبه فكل من هذين الوجهين ابعد من الاخر او من سائر عطف على ما تؤكد وهو نحلا ثم
اي ما ذكر اداة التشبيه مع هذا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة الشرعية
الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه
والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون
المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه
الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه
معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا
عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه
بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان
اركانه اربعة والحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا
والمشبه اما ان يكون مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك
وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة فصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه
قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكالسرحان في الشجاعة واختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان
كلها او بعضها بانه قد ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها
والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة
المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقيد به باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه
سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب
في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف
وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او
مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد
في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما
الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة وكالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد
فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والا
الاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث

النظ

الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو
في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو
متوسط في القوة والضعف ثم لا يصح ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف
الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر
ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا
وبين قولنا زيد اسد واسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني
تشبيها وتحقيقه ان الباء اذا اجري في الكلام لفظة ذات قرينة تدل على التشبيه
شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك
في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف انه هنا استعارة لا تشبيه والثاني
~~ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا كقولك في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف~~
انه هنا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم
المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني
لباب علمت والحال فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به
اذا وقع هذا الموقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه
عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو
ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد فيكون الاتيان بالاسد
لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة
التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا
افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة
بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار
البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الخلاف ايضا
اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف
لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به
خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على المشبه

بدعوى استعارته له لا باستعماله فيه كما لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على
اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه
اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه كونه في الضمير لا يظهر الا بعد
تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال
الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم
اعني زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك
بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن
كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة
الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه
وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض
وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود
كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورة
نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس
وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه
فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر لاطلاق بزيادة قرب كقوله اسد
دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان نقول المعنى
انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى من الجنس خضاب
يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه لا سبيل فيه الى التشبيه الساذج حتى
يكون المعنى هو كالبدر لزوم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما
ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة الخارجة عن
البدر فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام
موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن

اسم

اسم المشبه في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقوم
من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على كون الممدوح بدرا
امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول
الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول
الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك
فيه كقولك كان زيدا الا اسدا او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسدا والنكرة
فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول والبناء
هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء
هو من جنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها على ذلك
الجنس ولم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا في قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة
عجيبة للجنس اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد
الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه
اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا كلام القا
مذكور في اول بحث الاستعارة انشاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة
والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصد الاصلي انما هو
بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه
تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له
والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة على المجاز ولان
المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال
على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة لتقدم الاصل مناسب وقد
يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد
والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي
ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة
في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققته
الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها

للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما
على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا
نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه ينقل لفظ الحقيقة قبل النقل
الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول مما يستوي
فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على
موصوف فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة
بني فلان ولا يخفى ما في التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي
وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت
لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل واحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله وضعت له عما استعمل عن شيئين احدهما
ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين
يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما
انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل في ما وضع له لا في اصطلاح التخاطب
ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل
فالمفهوم من الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل
واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في
اصطلاح اخر غير اصطلاح التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح
الشرع لانها انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة
للدعاء في اصطلاح اهل اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ
المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب
فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصودة في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو
الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
اي لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا با

بالنسبة الى معناه المجازي بمعنى ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي
لا يكون وضعا لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف لانه
ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف
ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه
قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض محققي
من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل
مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل
بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه
ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك
وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل
من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك
لا ينافي ذلك التعيين وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله
ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني انه لا واحد من المعنيين
غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم
والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما
اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين
والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى
الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض فالقرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون
الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة
على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة
بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فهم منه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام
صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه
الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل
عليه وبان قولك القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين
سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة

كما يكون معنوية وقد يكون لفظية وفي بعض النسخ بدل قوله دون المشترك
دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى
المعنى الذي هو مستعملة فيه موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك
رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه
موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح
لظهور ان دلالته على اللازم لا يكون بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى
قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من قرينة لفظية
لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني
يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز
داخلا في الحقيقة فان قيل معنى الكلام انه خرج عن تعريف الحقيقة
دون المجاز الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال
الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح
وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له
انما استعمل في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة
الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية
ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام
ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم
ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان
يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرة
الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ
ذاتية فلا يجوز لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى فاسد لم يرد منه هذا
كلامه واقول كيف جوز ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بريء منه ثم العجب
انه لم يتنبه ان المصنف فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان
السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما اليق بهذا الحال قول
من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث اذ

دلالة

ودلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني
فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذلك
هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق
الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق
علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني
ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاصه بالدلالة على ذلك المعنى
واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم وان
يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان
كل واحد منهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع
نقله من معنى الى معنى اخر لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في
الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية كما ذكر ولامتنع وضعه
مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان وبين المتضادين كالجون للاسود
والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم منه طبعا هو ناهل وجون [illegible]
بالمتنافيين والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب
بالذات النقيضين والمتضادين لانه ممنوع وقد تاول رأي القول بدلالة اللفظ
لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك الخواص وتلك تقتضي ان يكون العالم بها
اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة
كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف
الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا
خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة

وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم لانها افعال طبيعية لازمة وقس على
هذا المجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي
المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها
مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر من قولهم
جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية الشيء باسم معنا هو اعتبار المعنى في
وصف شيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في
التسمية لترجيح الاسم على غيره حال المعنى وبيانا لتاء اولوية تلك من غيره وفي الوصف
لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال
الحمرة لا يصح وصفه بالاحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى في
الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما
بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود
ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف
حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته
اي ارادة ما وضع له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال
لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا
كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله
وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما
وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب
اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمل المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة
مجاز فلابد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هنا معنى قوله على وجه يصح وهو
متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى
كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية بقوله

بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته
فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا
وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع
له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول والمجاز في الثاني وفي الاصطلاح
المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على
الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه
ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فانه اذا اطلقت على الفرس باعتبار
عبارة مجردة انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرس والدبيب يعني
يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة لذوات الاربع او قوائم
معنى الدبيب انما هو لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى
حتى فيها للصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف
المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه
لا انه ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح
اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص
وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك
او عرفي عام لا يتعين ناقله الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية
وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية خاصة او عامة وبالجملة ينسب الى الواضع واما
المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع به التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له
في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع
فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ الاسد
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل
الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للدعاء والعبادة يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفي الدعاء يكون
مجازا شرعيا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص

يكون في حقيقة وفي الحدث يكون مجازاً ودابة لذي الاربع والانسان فانها
في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة
والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي

المجاز المرسل

والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى

الاستعارة

الحقيقي والا فاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي
كاسد في قولنا رأيت اسداً يرمي وكثيراً ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني
على استعمال اسم المشبه به في المشبه فيكون بمعنى المصدر فيصح منه
الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيراً ولفظ المشبه به مستعاراً منه والمعنى
المشبه مستعاراً له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه
ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية
من المشبه به لاجل المشبه والمرسل ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة
وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى
المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضاً بها تظهر النعمة
فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت
ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد
والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها
يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير
ذلك واما اليد في قوله عم المؤمنون تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم
يد على من سواهم فمن باب التشبيه مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل
اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضاً وان تختلف بها الجهة
في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد
جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد هاهنا استعارة فهو
مبني على ما نقلنا عنه ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه
فاطلاق الاستعارة عليه يحمل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال انهم
كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي

الطعام

الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة
كون البعير حاملاً لها بمنزلة ما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة من انواع
العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبر
العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة
الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل نوع من العرب نوع
العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلاً يجب ان يثبت
ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث
على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي
وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد
هاهنا تسعة غير ما سبق وما مر من اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية
الصورية واطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء
باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازاً مرسلاً وهو اللفظ الموضوع لجزء
الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح
كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه
وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة صارت غيرها من
الاعضاء مما لا يغني شيئاً بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في
الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلاً
لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءاً منه وعكسه اي ومن
عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في آذانهم من الصواعق ولا تدخل من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه
جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع شيئاً من الصواعق وتسميته اي تسمية الشيء
باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم
مسببه نحو امطرت السماء نباتاً اي غيثاً لكون النبات مسبباً عنه واورد في الايضاح
في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو
من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والمصنف انه قال في تفسيره
اي الدية المسببة عن الدم وما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو

وطليق في زمان الماضي نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشي باسم ما يؤول ذلك الشي اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشي باسم محله نحو فليدع نادية اي اهل نادية اي المجلس والنادي المجلس او تسمية الشي باسم الشي نحو واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يشتهر بالشجاعة لا بغيرها وعلى الخصوص فلا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بايراد الكلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق مجازا باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير ما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما للمعنى الحقيقي ذهنا فيحصل ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره فاللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم اللزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وهو اما ان يكون احدهما جزء الاخر كالقرآن البعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الاخر كالحال والمحل وسببية احدهما للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر وجميع ذلك يشتمل على لزوم فلهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد لا فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهنا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فانهم

وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما على الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية ليتميز هذا القيد عن التخييلية والمكنى عنها وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما له على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح ونسأله السلاح بالقلب وتخفيف الغين مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة اي لبد اظفاره لم تقلم له لبد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان اللباس عند اصحابنا الحمل على التهكم وانكان نحو حمله على التحقيق وهو انه استعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بان استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي يغشيه يحتمل ان يريد به الفتور الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنه فتوهم كون تشبيههما لا استعارة غلط قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ

واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل
فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا لانه اذا كان معناه عين
المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه
على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى
الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه
نظر لانا لا نم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل
لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او وقعت اسدا على زيد ومعلوم
ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
قلت لا نم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي
واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فيصح حمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك
انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة
فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه
به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام
كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ
علي وصائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عم هم يد على من سواهم وانه
كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر
ما الكلام في نحو لقيت اسدا شجاعا كالاسد لتركك المشبه بالكلية لكن في
بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله وكلحت من بروج البدر بعدا
بدور بهانا ترجحها الكثبان ففيه اشكال لترك المشبه لفظا وتقديرا ولجراء اسم المشبه
به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها
اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة بدليل الهم وكلحت من قصور مثل بروج
البدر في البعد فبينهما تناف كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر

النقل

١٢٥

ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد يكون من المشبه مقدرا اعم من ان يكون مقدرا في
نظم الكلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت
اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على
ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب
الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما
لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من
التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو ملتبس بالاستعارة وهذا مشكل
لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا بمقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة
يجب ان يكون مستعملا في غير ما وضع اللفظ له وعلامته ان يصح وقوع اسم
المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت رجلا شجاعا
وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن
والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ على
انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خلو عن النفعة فهو على طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة
وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الا
يتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما لبيان الاستعارة
ولا يخفى ضعفه على من تامل لفظ الكشاف وقد قيل انها اي الاستعارة مجاز لغوي
لكونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي
او عقلي فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة
المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كالاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي
موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم
من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان
عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا

وهذا الكلام صريح في ان اطلاق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت
رجلا فلفظ انسانا او رجلا لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج
على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت
لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق
فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى توهموا انه مجاز باعتبار
ذكر العام وارادة الخاص ايضا بناء على ان اطلاق العام على الخاص بوجه من الوجوه مجاز
عند التحقيق فرق بين ما يقصد باللفظ عند الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه
باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى التحقيق وقيل
انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال
الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق
على المشبه الا بعد ادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة
لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر
استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد
زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا اذ جعل
اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير يفيد اثبات صفة لشيء حتى
لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم
المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي
ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون
مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من
جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان
اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح

التعجب

التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظلله من الشمس
قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني
ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في
الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله
شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان
انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
بلى غلالته اي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص
عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن
التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر
الحقيقي في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت
له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص
وتحقيق ذلك ان دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق
التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في
مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك
والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة والقوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص
ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في
غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف
وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب
القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه كما في البيتين
المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان
المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من
التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين
بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة
دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه

فسمي كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب
بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق
الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل
بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الخبر وانت تعلم
ان تفسير الكذب بخلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه
لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما
المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع
اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات
متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة
علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل الافراد
قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية
لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا
اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم
فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة
فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم
فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره
كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التأويل يكون
حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف
بالجود ويكون استعماله في الغير المتعارف ويكون استعمالا في غير الموضوع له
فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة
لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما
امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل

واحدهما

واحد منهما قرينة كقوله فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا
اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان
قرينة دالة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون
وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون
الجميع قرينة لا كل واحد لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول
البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف
بقوله من نصله اي سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي بها من انكفى اي انقلب
والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار صاعقة من حد سيفه تقلبها
على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم
العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحروب فيهلكهم بها والمراد بالا
قران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة
يستعار للاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة
وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر
العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل
وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة
وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار
منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو
احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء
من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من
قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما وانما استعارة الميت للضال
فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال ولهذا قال نحو
احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن
اجتماع طرفيها في شيء واحد وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع
عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه وعدم النفع

النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود
والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره
الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك اسم الميت للحي الجاهل او العاجز
فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء لكن المصحح ان المتنافيين اذا كانا
قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان
اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى
بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة الحيوان لان
افعال المختص بها اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك
اقدم واشد اختصاصا كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوان وتقريبا الى
ضده وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان
يقال انه حي هذا كلامه ولا يخفى ما فيه من الاختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف
هو العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا
اطلق ذلك الاسم عليهما فالمبالغة في غيره وفيه تحقيق بذلك ولنسم هذه الا
ستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين وتنافيهما اي
ومن الاستعارة العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في
ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه كما مر اي لتنزيل
التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه
في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي
الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها
على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح
والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها قسمان لانه اي الجامع اما داخل
في مفهوم الطرفين اي المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس
رجل ممسك بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن
في بعض شعف الجبال في غنم له قليل رعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله

حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع
بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو
والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة
والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين
مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهي
المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانها تقبل الشدة والضعف
وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال
والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان
مع ان كلا من المرسن والطيران مخصوص بوصف ليس في الانف والعدو
ان خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو بخلاف
خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه هنا منظور فيه مرعي ثمة
ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في تغليظ الشفة عد استعارة وقال ايضا كان
الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك
الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارة وخلطوها بها فاني
عنيت بكلامهم في الجملة وتستعلي في ذلك بان سميته استعارة مطلقة انه تنقل
فيه الاسم الى مجانسه كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة سواء وهذا
بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت
الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة
وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف
يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية
الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه
بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا في الطرفين لا في الماهية الحقيقية
للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور
بعضها يقابل الشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع
كونه في احد المفهومين اشد واقوى كما في استعارة الطيران للعدو

من هذا القبيل نظرا الى ان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه
بل هي لازمة له في الاكثر كالخفة للصيد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة
الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها من بعض
في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي
في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي
هو ضم حلق الدرع والجامع الضم الداخل في مفهومهما وهو في الاول اشد واما غير داخل
عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه
المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع
للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها فالجامع ههنا ايضا داخل
في الطرفين وعلى هذا القياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح
للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما
المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما والفرق بين المقيد
والمجموع على انه لو كان المستعار هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم
الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا
تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة
لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي واما خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع
عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد
ابن مسلمة ابن عبد الملك يصف فرسا بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في
قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه
وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم
والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله
[illegible] شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس
السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي
ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه

بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة
الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس
ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين
حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت
الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبة
مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من
العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية
كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح
الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع المهرية وهي الابل
المنسوبة الى مهرة ابن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع الابطح وهو مسيل
الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت
عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون
السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث
ولاخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في
الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند
الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت
الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في
السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين
امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة
وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في
قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل
اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب

يزيد شيئا في طول عند تلقيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد
ان يصف ثقله على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء به اي
يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة
باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار
منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له
عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا
لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه
اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام
والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو
فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان
الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في
تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عم والجامع الشكل فان ذلك
الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار
انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار له والمستعار منه والجامع حسي
مدرك بالبصر وجعل السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا
فالمستعار منه النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في
النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن
لما كان ذلك من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه
فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه
في المصرحة وزعم القوم فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار
في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب
في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة
تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان
الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف

الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل
من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول امر آخر دائما او غالبا كترتب ظهور
اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل
وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه
فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن
الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار
كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر
وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد
ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام
لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام و
اجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد
بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول
الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر وفي قول ابي ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
اي زائل قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
فالمعنى المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل واقام من مقام عن فيكون
موافقا لكلام غيرهما فذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع
نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة
من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي في كتابه
وغيرهما الى الاول والى الاستعمال الثاني في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما
واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة قريبا
غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان
والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه
الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل
الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج

النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما يصح اذا جعل
السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه
دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم
ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه دخول الظلام كما لا يستقيم
ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول
الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار
الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول
تقرير لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب
واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة
الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال النهار فليتأمل واما مختلف
بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس
في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلي وقد اهمل صاحب
المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان والجامع
في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فقال
ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى الخمسة انواع تنوع التشبيه اليها
لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة كلها واعطف على قوله اما كلاهما
حسيين اي واذا لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو
من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت
والجامع بينهما عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه
في المصدر وقد جعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ
المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء
كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان
ولان المنظور هنا في التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان
الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد
تفسيرا للكلام وتحقيقا له وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو انه يجب

ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال
في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث
الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة
كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه
نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه
وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار
له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر
عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر
الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان
والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى
ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او الصقت على
من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب
الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم
والجامع الاحاطة واللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية
ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون القرينة اسناد الضرب
المعدى بعلى اليها فتكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان
مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان
المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء
المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه
اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة
لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول
اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون مشتقا ولا باسم جنس كالعلم فيجيء
رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة

تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا
للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة
كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة
منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه
لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض
وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان
هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها
تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع
اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه
ليست بصفات بالاتفاق وههنا من جعل ما رأى تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل
مثلا اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية
وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا هذا مقتل فلان
للموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا
قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال
ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات
لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر
التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على
نفس الذات وحينئذ يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل
وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق
به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها
عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي
معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية

والحرف

والحرف انما هي باعتبار المعنى لانها متعلقات لمعانيها اي اذا افادت الحروف
معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف
كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سننبه عليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال
ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة حال بنطق الناطق في ايضاح
المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور
فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول اذا كانت الدلالة
لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار اللزوم
وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما
المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني شفة
البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على
الدلالة يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام
التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي
يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده
ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الا
ستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من
كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز
لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة
والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل
الفاعل الفعل لاجله وهو تحقيق غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب
ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية

الامر انه

ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هنا توجيه على ان
يكون الاستعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة
مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل
فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في
الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة
الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه
ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل
في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت
الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وكما اصل ان
قدر التشبيه في الامثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف
قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال بالانسان المتكلم ويكون
نطقت قرينة التشبيه ومتعلق معنى الحروف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك
فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي
الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي
لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالجود والبخل ونحو قول القطامي
لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد
بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة
والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فا
لمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون
لا يحنث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت
بيانا واقود الشعر كشموسا فان تعلق القرى بكل من المسامع والبيان دليل
على ان اقري استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة

على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري
بني فلان اعناق الاعادي بسيوف قطعنا بسيوفنا واما ما مثل السكاكي في ذلك بقول
الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا
فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره
من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس
كذلك لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة ولهذا قال مدار قرينتها على كذا
لجواز ان يكون جميع القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار الخارج عن
الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له
او المستعار منه نحو عندي اسد او تقترن بما يلائم المستعار له او تقترن بما يلائم المستعار منه
الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له
والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما
مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر
الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما
يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء
تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا
في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا
لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين ونحو
قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الادراك
كان ابلغ لكون الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في
الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة ولهذا قيل طعم الجوع والابدان
الالم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع عم اثره جميع
البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الحزن وانتقاع
اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا
المراد بالاذاقة اصابتهم بتلك الامور الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل

فأصابها بلباس الجوع والخوف لان الاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها
في البلايا والشدائد كما يقال اذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح
من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارة [illegible] تصريحية وهي
ان شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لا
شتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاذاقة ترشيح وهو تشبيه ما يدرك من اثر الضرر
والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى وقع عليها الاذاقة كما في الكشاف فعلى
هذا يكون الاذاقة تجريدا [illegible] فلا يكون ترشيحا بل الاستعارة تخييلية
مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع
عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك حاورت
اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقولك
لدى اسد شاكي السلاح هنا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل
مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هنا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار
منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح
والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة
في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية
اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار
لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو
المكان كقول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر
اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه وبعده حتى لظن الجهول بان
له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال
ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده تناسي التشبيه
وتصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا
الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد
تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب

على

على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه
ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار ثم اشار الى تقرير وتحقيق
لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي
المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف
في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام
بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل
هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع
الاعتراف بالتشبيه ولان ما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله
واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله
اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز من عزاه حمله على العزاء
وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع
اليك النزولا وبحث تقديم الظرف على الصفة قد سبق في شرح الديباجة فمع
جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد
الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر الاصل اعني المشبه وجعل
الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا
هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه
الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه
الى آخر ما في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين
المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة
المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال
للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكتب الوليد بن يزيد لما بويع
الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة اما بعد فاني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده
في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة

وهو لا اقدام تارة والاحجام اخرى متنوع من عدة امور كما نرى وهذا اي المجاز المركب
يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر
المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد
يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز
عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وفيه هاهنا بحث وهو ان المجاز
المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير الاستعارة وتحقيق ذلك ان
الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات
لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة
للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون
ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير
استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب
موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فهو مجاز المركب في التحسر
ونعم فيه عادا كما عدل عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب
او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه
يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة
لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه
فلو طرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق
المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه
به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب الرجل شيئا ضيعه قبل ذلك
تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة وانما
يقع في كلامهم ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من
المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة
اذا كان لها شأن وفيها نوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا اي حالهم العجيبة الشأن وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله

مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة
العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد
اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية
واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان
اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال الاول ما فهم من كلام القدماء
والثاني ما ذهب اليه السكاكي والثالث ما اختاره المصنف ولما كانتا
عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على
ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها فقال
وقد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه
فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن
ثمانية باذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس
بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا
او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة با
لكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه
ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر
المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي
يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل ان المشبه من جنس المشبه به ثم ذلك
الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه بدونه
والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي
ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة
الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده
الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا
الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة
عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن بن علي دخل على معاوية يعوده فلما

رآه معاوية قام وتجلّد وانشد: وتجلدي للشامتين أريهم * أني لريب الدهر لا أتضعضع
فأجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال: وإذا المنية أنشبت أظفارها * البيت. شبّه في
نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفّاع
وضرار ولا رقة لمرحوم ولا إبقاء على ذي فضيلة فأثبت لها أي للمنية الأظفار التي
لا يكمل ذلك الاغتيال فيه أي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه
المنية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية وأشار إلى
الثاني بقوله وكما في قول الآخر: ولئن نطقت بشكر برّك مفصحا * فلسان
حالي بالشكاية أنطق. شبّه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود وهو الاستعارة
بالكناية فأثبت لها أي للحال اللسان الذي به قوامها أي قوام الدلالة فيه أي
في الإنسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الأ
ظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز
لغوي وإنما المجاز هو إثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كإثبات
الإنبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
أمران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق أحدهما
بدون الأخرى لأن التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها
التخييلية البتة ثم إن قلت فماذا يقول المصنف في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت
فلانا قلت له أن يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام أنه ترشيح للتشبيه كما
يسمى المكنية في قوله عليه السلام أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا ترشيحا للمجاز أعني اليد
المستعملة في النعمة فإن قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية
شيء لا مستند له في الكلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية فكان الاستنباط
فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو أن لا
يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية
استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا
لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لوازمه لينتقل منه
إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به

والمستعار

والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب
الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في
إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه
من إثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا
عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز
على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو
صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه كذا فيه
استفدنا منه أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييلية
بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لإبطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره
السكاكي وأما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وإنما دل
على أن في قولنا أظفار المنية استعارة بمعنى أنه أثبت للمنية ما ليس لها بناء على
تشبيهها بالحي الأظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك
أنه قال في أسرار البلاغة الاستعارة على قسمين أحدهما أن ينقل الاسم عن مسماه
الأصلي متحقق يمكن أن ينص عليه ويشار إليه نحو رأيت أسدا أي رجلا شجاعا
والثاني أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار إليه فيقال
هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد: وغداة ريح قد كشفت وقرة * إذ أصبحت
بيد الشمال زمامها فإنك تجعل للشمال يدا من غير أن تشير إلى معنى يجري عليه اسم اليد
ولهذا لا يصح أن يقال إذا بحثت الشيء فظاهر في قوة تأثيرها مثل اليد للشمال
كما يقال رأيت رجلا مثل الأسد وإنما يأتي التشبيه فيها بعد أن تغير الطريقة
فتقول إذا أصبحت الشمال لها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف
الشيء بيده فتجد التشبيه المنتزع فيه لا مقابل من المستعار نفسه بل يحصل بإضافة اليد إلى
الشمال مثل ذي يد من الأحياء فتجعل المستعار أعني الشمال مثلا أو ذا شيء
وغرضك أن تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال أيضا لا خلاف في أن لفظ
اليد استعارة مع أنه لم ينقل عن شيء إلى شيء إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا
باليد وإنما المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا أي

مجازاً من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء
اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله
ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا
ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان
من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة
على التحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي الاستعارة بالكناية
ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان
يرتكبه زمن المحبة من الغي والجهل واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الات
ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات
المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها
ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة
ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي للصبا
بعد ان شبه الصبا بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعني الافراس و
الرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة
تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة
وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال
صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل
انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة
لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي
الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان
فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق
معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي
ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد
ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف

السكاكي

السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع
واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح
القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له
الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما
وضع له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع
الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل
وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف
فحد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا
من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصد كلام السكاكي لكن عبارة
قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة
ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له على اصح القولين ولا نسميها
حقيقة بل نسميها مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له
على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما
وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان
الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا او مجازا عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة
ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس باصح القولين ولو كان فلا يخرج بقوله
من غير تاويل قطعا مثل بالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فهو قريب ما
كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة
مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير
واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له
في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة
كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها

اللغوي فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد مغنيا عن قولنا
في الاصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقام المصنف مقامه
فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة
عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق
لتقييد الوضع في قوله غير ما وضعت له فقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف
المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على انها مستعملة في غير ما وضعت
له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في هذا التعريف
اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له فقوله بالتحقيق ليدخل في
تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما
وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق هذا واضح لكن عبارته في هذا الكلام قلقة
لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه
احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله
تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالنسبة الى نوع
حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان
مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ
الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز
عنه فلا بد هنا من حذف المضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق ونحو
ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع
بتاويل لانه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قوله بنفسه
احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل
الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في
تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة
الايضاح لا تتميم الحد واذا فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على نوع
تسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل فالتقييد

بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان
تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة
انما هو لتعيين الدلالة ثانيا في الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد
الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف
لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء
المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وورد ايضا
ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف
المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع
له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما
عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد
في تعريف الحقيقة مخل به فلا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها
انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح
اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع
مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة
في تعريف المجاز وربما يقال ان هذا القيد زاد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفي
عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات
فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف
الوضع بلام العهد يغني عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي
استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له لا مطلق الوضع ولا الوضع الذي وقع به
التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوع في قوله
فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا نعني بفساد التعريف سوى
هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات لا بد في تعريفها من
التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ
لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف جميع المنطقيين عن

تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم
ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين
كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها
موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية
كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له فيخرج عن التعريف
نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من
حيث انها موضوعة للدعاء اولا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء جزء
الموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد وسائر ما ذكرنا انما هو اعتذار
عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز
في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق
بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا اجاز
تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريفه
المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب عنه بانه يخرج
بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على
ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارة الى الكتاب بحيث يقول خذ
هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز
اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان
تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف
المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد
وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما
يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها

وانت تريد

وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان
المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه
كذلك ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في
معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر
ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى
اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على
ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار
هو لفظ السبع المستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا
بان المستعار هو الاظفار مثلا ويجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي
الجملة قد وقع فيه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها
اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح
بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها
اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها
اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع
وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير
وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا
وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
منها اي من التحقيقية قال في قسم الاستعارة المصرح بها المحققة
مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم
للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام
المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع
المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم واجيب بانه عد التمثيل
قسما من مطلق الاستعارة لا من التي هي من مجاز مفرد ولا يلزم من تقسيم المجاز

قسم الاستعارة

المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض
اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه
لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في
غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي
وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى
المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة
وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان
في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس بمورد
القسمة واجيب بوجوه اخر اولها ان الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد
والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية
فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة
وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم
المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه
ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل
المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا
على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل
هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه
مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه
لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد
كلام المصنف حيث يستلزم التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي
لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا
شك انه ليس مما نحن فيه من التشبيه بمفرد ولا مجاز في مفرد ومن مفرد التركيب
في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه لم يستلزم
التركيب فلا يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان
اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها او اقترانها بالقيد لا يخرجها عن ان يكو

كلمة فالاستعارة ههنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقرون بتاخر اخرى والا
والمستعار له التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية
السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ
تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو استعمال
هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة
يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند
من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه
حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق
العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي
تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة
متوهمة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على صورة
التي هي مثل صورة الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به
وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار
المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده اي السكاكي قد لا تكون تابعة
للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال
الشبيهة بالانسان المتكلم وزعم ان الشبيهة بالناقة صرح بالتشبيه ليكون
الاستعارة في الاظفار فقط من غير الاستعارة بالكناية وفي المختصر انه بعيد
جدا لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي
ان الاستعارة تخييلية غير تابعة للمكنية عنها وذلك بان توهم للملام شيئا شبيها با
لماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه يجوز ان يكون قد
شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه
استعارة تخييلية او قد يكون تشبيه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى
المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون

لفظ الاظفار ٣

مستهجنا ايضا لامر كان ينبغي ان يشبه بظرف الشراب مكروه او شراب مكروه
ولا دلالة للفظ على هذا وتبرأ في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ في
غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو
اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم ان يسمى هذا الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا
ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان
حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي
التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند
استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره
التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء
كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل
للشمال صورة متوهمة مشبهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية
تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هي اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناها الموضوع
له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل من شيء الى شيء اذ ليس
المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال
انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف
لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار
بالتحقيق ولا يتحقق هنا الا مجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه معناه
الحقيقي بما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية
يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة
التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من تفسير الاستعارة
المقتضية للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهي
غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعارة

في التخييلية

في التخييلية اذا استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار
مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة كما هو رأي الغير او في غير معناها اعني الصورة
الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية
كما هو مذهب السكاكي فظاهر انه ههنا النزاع ليس بلفظي ثم يكون
اجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ادعاء الاجماع
على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة
تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه
اي في الترشيح لانه في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به
للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه بعض ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار
كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به
الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية
شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح
ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارة تخييلية اذ لا فرق
بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا
في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ
الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ
الاشتراء ليس بموضوع له ههنا معنى قوله في الا ان في كل منهما
اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة بالمشبه به غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية
بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه
هو المعنى الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على
بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة
المتحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني
الاظفار التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو
ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره
في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس

من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا
بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه وحاصل الاعتراض على المص
مطالبة الفرق بين التخييلية والترشيح حيث جعل اثبات الامر الذي هو من خواص المشبه
به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا محمولا على المجاز وجعلتموه عبا
رة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم
يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رايت
اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية
فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا
لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد
والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب
منهما ايضا معنا زيادة ترشيح الاستعارة ثابتة بدونه وعنى بالمكنى عنها
اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من
طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا
المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وان يكون
شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي من خواص السبع اليها
اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالا
ستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان خواص اضافة المشبه به
الى المشبه لا يكون الا تخييل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة
المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية
مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت
لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه قد فسرها بان تذكر احد طرفي
التشبيه وتريد به الطرف الآخر ولانه جعلها اي قسما من المجاز اللغوي المفسر
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي

جعلها

جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية با
لسبع وهذا كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما
معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت قد ذكر في كتابه ما
يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة
تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى
الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه لا اعترافا بحقيقة الشيء كما هو
باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها
بمسمى المشبه به فكما ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ
لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة
الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع
بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد
السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان
الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة
ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ
المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكن لا يقتضي كون لفظ المشبه مستعملا في غير
ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج من تعريف
الحقيقة فكانا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل
لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم
المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في طريق المجاز حتى يكون استعارة
بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو
الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع
ما قيل ان المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع
له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به
اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي
المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي

هو المنيت وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فا

لحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له

بالتحقيق ونحن لا نم ان استعمال المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية

اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق بل من

حيث انه جعل فردا من الافراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل والادعاء

وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا

دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد

من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فهو استعمال بالاعتبار الاول على

سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع

له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم

هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهم وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة با

لكناية هي لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد له

ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي

حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بهما المعنى

المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار

وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا

لا اشكال عليه الا انه صرح بان في المستعار في فصل بحث الاستعارة التبعية بان

المشبه استعارة بالكناية عن السبع في الحال المتكلم الى غير ذلك من الامثلة

وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي

فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف اي ذكر المنية استعارة

بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها

المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوفق كلامه في بحث

الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد

الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها

الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها

ويجعل

وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله

اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة

اليها الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت

استعارة عن دلت والحال الحقيقة لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة

النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة

النطق اليه قرينة الاستعارة وكذا في قوله نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات

استعارة بالكناية عن المطعومات المشتهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ

القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله

تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن

العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى

صلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف

والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة

وما جعلوه استعارة التبعية يجعله هي استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة

تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك لكونه اقرب الى الضبط

لما فيه من تقليل الاقسام ورد هذا اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية

كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي

لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي

لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز

المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه فهما يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا

ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن

الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت

الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك

اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر

التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية

كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي
المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد
التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت
له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة ولا
مستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية ومما يجاب به ان كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في
ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيق
هذا الكلام بين لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من رد ختنا في غير هذا الكتاب
جوابا من اعتراض المص انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة
التخييلية لانها ثابتة في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان واثبت معنى
قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني
عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا نطقت لسان الحال واردنا باللسان
الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلابد من استعارة
المتكلم للحال فههنا استعارة مكني عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال
فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها لانه صرح بالمشبه
في نطقت الحال هنا كلام مبني على التباس كلام السكاكي والجهد ممن يقوم بالذب
عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على
استلزام المكني عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال
كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
وينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل
والنقض استعارة لابطال العهد وههنا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة
الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي
وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية
بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية

كما صرح

كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار
المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في
قولك هزم الامير الجند فلتسهيل ههنا لا يصلح ابطالا لكلام المص ولا توجيها لكلام السكاكي
لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امرا وهميا شبيها بالنطق
كما ذكر في الاظفار وههنا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد
التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية
تغيير ما مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملا في المعنى
الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن
ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كاليد للشمال والاظفار
للمنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل
على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين
والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان
مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان
لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامهما
رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
ولحاقه بما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كما قال
ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي ومن زعم
ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة مقيدة بصفة او تفريع كلام ملائم
لاحد الطرفين فقد غلط لان الترشيح من احسن انواع الاستعارة ثم المجردة ناقصة
الحسن بالنسبة الى المرشحة وكذا المطلقة اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة
التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه
او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد ان قيل
الغز في كلامه اذا عمي مراده ومنه اللغز والجمع الالغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الكلام
اذا روعي شرائط حسن الاستعارة لما اذا لم يراع كما لا يشم رائحة التشبيه فلا يصير

الألفاظ لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت أسدا وأريد إنسانا أي الجرئ وفي
التمثيل رأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس من قوله عم الناس كإبل مائة
لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالإبل المائة ليست فيها راحلة
الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يريد أن المرضي المنتجب في عزة وجوده
كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الإبل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في
حيزها في النصب على الحال كأنه قيل كالإبل المائة غير موجودة فيها راحلة أو هي
جملة مستأنفة وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا بمعنى أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة
التحقيقية والتمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة
التحقيقية والتمثيل لجواز أن يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعميته وإلغازه
تكلفا عما لإطلاق كالمثالين المذكورين ويتصل به أي بما ذكر من أنه إذا خفي
الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أنه إذا قوي الشبه
بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت
الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فإذا فهمت مسئلة تقول حصل
في قلبي نور ولا تقول كأن في قلبي نورا وكذا إذا وقعت في شبهة تقول
وقعت في ظلمة ولا تقول كأني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في
أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها كالتحقيقية لأنها لا تكون إلا تابعة
للمكني عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لأنها حقيقة كما مر
فحسنها تابع لحسن متبوعها وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب
كونها تابعة للمكني عنها قال إن حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة
لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن بهاء الكلام
ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على
التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكر في التحقيقية
والمكني عنها فصل اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها
الأصلي إلى غيره كذلك توصف به أيضا لنقلها عن إعرابها الأصلي

الى غير

إلى غيره وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الإعراب وهذا
ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك ينقل عن محله الأصلي
وأما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح الجرجاني ليس كل
مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الأول لكنهم قد يحاولون التنبيه على
المعنى الثاني اقتداء بالسلف وتجنيبا بالصنيع السامع عن الزلل عند اتصاف
الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها
والظاهر أن إضافة الحكم إلى الإعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح أي تغير
إعرابها من نوع إلى آخر بحذف لفظ أو زيادة لفظ فالأول كقوله تعالى وجاء
ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء أي جاء أمر ربك لاستحالة
مجيء الرب واسأل أهل القرية للقطع بأن المقصود سؤال أهل القرية وإن كان
الله تعالى قادرا على إنطاق الجدران أيضا قال الشيخ عبد القاهر إن الحكم
بالحذف ههنا لأمر يرجع إلى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع
بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد أهلها فأراد أن يقول
لصاحبه واعظا ومذكرا أو لنفسه متعظا ومعتبرا سل القرية عن أهلها
وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الأرض من شق أنهارك وغرس أشجارك
وجنى ثمارك فالحكم الأصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الأول إلى الرفع
وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الأصلي
لمثله هو النصب لأنه خبر ليس وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك
لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثله تعالى لا نفي أن يكون شيء مثل مثله
والأحسن أن لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
أحدهما أن نفي الشيء بنفي لازمه لأن نفي اللازم والمراد نفي ملزوم يستلزم
نفي الملزوم كما يقال ليس لأخي زيد أخ أخا كان فأخو زيد ملزوم والأخ لازمه
لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه
أي ليس لزيد أخ إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد فكذا نفيت أن
يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله

اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك
لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه
الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي
المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل
هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا
يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل
هنا فيمن له مثل ومن لا مثل له وان كان الحذف او الزيادة حكما يوجب
تغيير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله
فبما رحمة من الله اي فبرحمة من الله فالكلمة لا توصف بالمجاز فلا تسمى
مجازا اما النقصان فلا يعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة
بعد من نقصان معه تغيير الاعراب والمعنى الى ما يخالف الاصل كنقصان
الامر والاهل في ما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو
ونقصان مثل ذوي من قوله تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان
في قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال
اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ثم اذ لا يجعل القرية مثلا
مجازا في الاهل لعلاقة تركيبها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا
يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو
قيل يكون مشتركا بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف
بان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة قد بعد زيادة عليه تغير الاعراب
والمعنى الى ما يخالف الاصل بالكلية فخرج ما لا يتغير شيئا نحو فبما رحمة من الله وما يغير
الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة
اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالف الاصل بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان

تغير

تغير المعنى والاستعمال في غير ما وضع له ثم كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما
وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل نحو سرت في يوم الجمعة وكل
قائم وانه قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح ومتى في هذا النوع ان يعد
ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان
مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن الجهد في ذلك على السلف وفيه نظر لانه
ان اراد بعده عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان
على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي
المقابل للحقيقة المفسر بتغير ههنا ولو غيره فليس كذلك لاتفاق السلف على
وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته
كما في تعريف الذي نقله السكاكي حيث هو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع
واضعها لملاحظة بين الثاني والاول فظهر انه لا يتناول هذا النوع عن المجاز لانه
مستعمل في معناه الاصلي ولا يدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز
الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع
فلا نعرف للسكاكي ههنا اي تفرد برواية علم الكناية في اللغة مصدر

الكناية

قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح
تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة
الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس
اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز
ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي فلو
انتفى هنا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم
قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم
صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور

ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر
قوله كما في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
كذلك المعنى فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول النجاد مع ارادة طول
قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي والكتاب جاء في
للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول
الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان
المراد في الكناية هو طالب المعنى ولانه صرح ايضا بانه قال المراد بالكلمة المستعمل اما
معناها وحده او غير معناها وحده او غير معناها معا والاول الحقيقة في الكلمة
والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين
وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة
ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى
تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال
جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف بمعنى قوله من جهة ارادة المعنى
بقرينة ما سبق من التعريف واما ما ذكر في الايضاح الفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه
اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس يصحح الكلام الا ان يراد بالمعنى ما
عنى به وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له كالانتقال
من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي المجاز من الملزوم الى اللازم
كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم
الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما وحكما لم ينتقل منه
الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة
للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان
قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن
المجاز ايضا كذلك فلم لم يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك ح اي اذا كان اللازم
ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق وكما
ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه الى ثم قال يعني

الكناية

الكناية ايضا الانتقال من اللازم الى الملزوم بل هو وهذا يتوقف على تساوات اللازم
للملزوم وح يكون ان تلازما فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح
بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين
من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل
عليه بل الجواب انه اراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول
النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز ان يكون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان تذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف
ويراد به ما هو متبوع ومردوف فالمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد
يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي
اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى اي القسم والتانيث باعتبار كونها عبارة عن
الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى
ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله
الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع
والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها
ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم اخر واخر لتصير جملتها
مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي
مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي
وشرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام
الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي
مجموع معان بعيدة قال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في
القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان
واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة فظهر ان ليس
الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى الشيء ثم منه الى

الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها
واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات
كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان
لم يكن الانتقال بها من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فقريبة والقريبة قسمان
واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل
نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده
وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح
وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها
الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل
على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى
الظاهر وفي الاضمار تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد
والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير
الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع انها في المعنى عبارة
عن السبب اعني المضاف لكونها اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ
اعرابا ونعتا وفي المعنى دالة على صفة له الى ضمير السبب مع انها في المعنى
عبارة عن السبب صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو
حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد
ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه
واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضمار وكذا يقبح هند فائح الغلام فان قلت اذا
اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا
كانت تصريحا كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة وذكر احد الطرفين يجعل تشبيها
لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف الى

الضمير

الضمير العائد الى السبب انما هو لجريانها عليه لفظا وهو امتناع خلو الصفة عن معمول
مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على
تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا وعظم الراس بالافراط
مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في
الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر
اخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا بادي
النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوساد
كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المص وفيه
نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب
انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المط وقريبة بالنسبة الى
الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المط بواسطة فمراد صاحب
المفتاح على ان المط بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد
يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال
من الكناية الى المط بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف
فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها
اي من كثرة الاحراق وكذلك كل ضمير في ثبتها عائد الى الكثرة التي قبله الى
كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر
الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط
وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء ولا عليك ان تتبع الامثلة فانها
اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر
لامر او نفيه عنه وهو المراد بقول صاحب المفتاح ان المط بها تخصيص الصفة
بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد
الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج
فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له
سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصها به بان يقول

اي مختص بها او نحو مختص معطوف على ان يقول اي او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول يقول اعني ان يقول ونحو قولنا المجد مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان تخصيص الصفة بالموصوف يصرح به امثلة القسم الثاني باعتبار اضافتها او اسنادها الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير في قولك طويل نجاده ومسند الى ضمير في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف انه ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر فترك التصريح باختصاصها بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة مضروبة عليه اي على ابن الحشرج ولما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قوله في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وبين ثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما توهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو فانه كناية عن ثبوت المضيافية له

قلت ليس

قلت ليس هنا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقال في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف في ... فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه وكانك اشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني لمحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي ولغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم

كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى
غيرك من بعد ومع قلتها اي قلة الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض
القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية
لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها اي قلة الوسايط بلا خفاء
كما في قوله اوما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم
قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد بتاء
الخطاب انسانا مع المخاطب دونه اي دون المخاطب وان اردتهما اي المخاطب
وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي ولا بد فيهما
اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي
مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا
بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية
بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وتمام
كلامه ومعناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى
فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس
بمجاز اذ لا يتصور فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم وقد يكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو
موضوع له مرادا به غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم
والانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان ههنا مذهب لا يذهب اليه احد بل مما
لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير
ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية
كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف
كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد
كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره
من المؤذين كان كناية وان اردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا فصل اطبق

البلغاء

البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم
الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظ وانما الاشكال في بيان اللزوم في ساير انواع
المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه
لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة ولما قيد الاستعارة بالتحقيقية
والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور
يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى
لا يفيده خلافه فليس مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد
سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها
الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده
الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد
زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى
له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل
في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا
يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا هذه الامور تفيد زيادة في نفس
المعنى لا يفيدها خلافها ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو
ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق
في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى
قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا
في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ
ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى
مثلا اذا قلنا رايت اسدا لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة
لا توجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكر الشيخ ان الخبر
لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر هذا الحكم

ثابت او منفي وقد بيناه ذلك في بحث الاسناد الخبري واكد الدليل على ما ذكرناه
بقوله فان قيل من نحو قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد
في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى
قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثير
القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان
يدل عليه بان تجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن الخصم كثيرا
ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافي
والله تعالى اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله
وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به
وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها
بقدر الطاقة والمراد بوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله
بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية
وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه
انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر
على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بقوله تحسين الكلام
ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة
لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث
الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد
رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما
تبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو ثم يدخل فيها
بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا
مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي
راجع الى التحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها قد يفيد

عن تحسين

عن تحسين اللفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود
الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي
فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد
ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين
في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او
اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم و
الملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون
ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم
رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها
ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص
الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه
النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على
قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل و
اسم مع حرف واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط
نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة
وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب
كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت و
الآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو قوله ولكن اكثر الناس لا يعلمون
يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق
ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح
او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد وبما
كان هنا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه

من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو
قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد ابن حميد حين استشهد تردّى ثياب الموت
حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت
الثياب من سندس واستبرق خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لوني الحمرة والخضرة
والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة
وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان
ولا يشتبه الامر على من يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ
اغبرّ العيش الاخضر وازورّ المحبوب الاصفر واسودّ يومي الابيض وابيضّ
فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى
القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا
فيكون تورية وتلحق بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق
احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار
رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي
هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون
لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان
ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين
غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول
دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا
تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبّر
عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى
البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا
متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان
بالتضاد نظرا الى الظاهر وحملا على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير

الذي

الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من
المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة
ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة
على الترتيب فيدخل في الطباق لانه يكون جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة
والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك
غير مشروط كما يجيء من الامثلة وتخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي
وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة
والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا
وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين
لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا
اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر
والفقر على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق
بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره
للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء
بيّنه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما
عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم
يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء وهو المقابل للاتقاء ففي هذا
المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما يلحق بالطباق لما
مرّ من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق ومثل مقابلة
الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان
تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين
المتوافقين والمتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين ضديهما والاضداد ضده
اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين
الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير
المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد

أما أولئك المذكورات وهي البخل والاستغنى والتكذيب فعلى هذا لا يكون
بيت أبي د... من المقابلة لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم
يشترط في الكفر والافلاس ذلك ومنه أي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب
والتوفيق والائتلاف والتلفيق أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد
والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق
وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون
بالجمع بين ثلاثة أمور نحو قوله أي قول البحتري في صفة الإبل كالقسي جمع قوس
المعطفات أي المحنيات عطف العود وعطفه حناه بل الأسهم مبرية
أي منحوتة من براه نحته بل الأوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون
بين الأربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير أنت أيها الوزير إسماعيلي الوعد
شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين الكثر كقول
ابن رشيق أصح وأقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ
قديم أحاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الأمير تميم
فإنه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والأحاديث
والرواية وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف الأمير تميم
مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة إذ جعل الرواية
لصاغر عن كابر كما يقع في سند الأحاديث فإن السيول أصلها المطر
والمطر أصلها البحر على ما يقال والبحر أصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر
ومنها أي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم
الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا كقوله لا تدركه
الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير فإن اللطيف يناسب كونه
غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركا للأشياء لأن المدرك
للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى إن تعذبهم فإنهم عبادك
وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم فإن قوله إن تغفر لهم
يوهم أن الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل أن الواجب هو

العزيز الحكيم

العزيز الحكيم لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه
حكمه وهو العزيز أي الغالب من عز إذا غلب ثم وجب أن يوصف بالحكيم على
سبيل الاحتراس لئلا يتوهم أنه خارج عن الحكمة إذ الحكيم من يضع الشيء
في محله أي إن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لأحد
في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها أي بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير
متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين ههنا
نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض
لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان أي ينقادان لله تعالى
فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون
بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى إيهام التناسب كما مر في إيهام
التضاد ومن إيهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم
يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط حرف الناقة المهزولة وهي مجرور
معطوف على الرهط في البيت السابق وتحمل عن الرهط الأماني غادة للظاعنين
عقيل في مالكها دهط والنون الحرف المعروف من حروف المعجم شبه به
الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رأيته
إذا ضربت رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلاه الركائب إذا رفق بها
وأراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر ويؤم الرسم صفة راء والمعنى على
هذه يصيبون أن تركب من النوق ما هي كالنون في الضمر والانحناء كالنون يركبها
الأعرابي لزيارة الأطلال فيضربه بيتها إذ لا حراك لها من شدة الهزال
وبيانه ركب هذه صفته ... ذوات اسمية وفيه ذكر حروف والنون والراء والدال
والنقط إيهام أن المراد بها معانيها المتناسبة وأما تسمية بعضهم بالتوفيق قوله
برد معروف للنبي على كونه وفيه خطوط بيض على الطول وهو أن يؤتي بكلام
معان متلائمة وجمل مستوية المقادير ومتقاربة المقادير كقول ... يصف
سحابا بكسر يل وشيا من ... ذات معادن قبها من ... البحتري بلا
رقم ونقش بلا ... ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل بلا لبس

التريا ل والوشي ثوب منقوش والخز جمع خز وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله ذلك لجين الحل وامرر وضر وانفع ولن واخشن وريش وابر وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن وريش اي اصلح حال من يحتاج الى اصلاح حاله وابر من بري القلم اذا نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي لحب المعالي واجعلها يقال ندبه الامر فانتدب اي دعاه فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسب والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد كالرقيب الذي يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وليسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة الفرق وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز في الارصاد وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او اختلفوا فيه وكقوله

احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي

فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف

ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله نجد لك طبخه على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء ان طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة الطبخ الطعام ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون قوله آمنا بالله مشتملا على تطهير الله لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صبغ النصارى

تقدير بمنزلة القرينة الحالية التي هي سبب النزول عن قميص انصاري ولا دهم
في الماء الاصفر وان لم يكن يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار
اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الا
صطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنها
اي من المعنوي المزاوجة وهي ان يزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير
المصدر كما في قولهم قد حيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي
يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى
رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها
فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه
ويزينه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى
الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا
احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها
زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان
شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق
الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط وبين معنيين في الجزاء
كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى
الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا
جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنها اي من المعنوي العكس
والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يؤخر المقدم على الجزء الاخر
والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس
فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وايا ما كان عبارة المص فيصدق على مثل
قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم
يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع على وجوه منها
ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات
سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام

وهو الذي

وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات
ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي
فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وقد وقع العكس
بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما
متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي
جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم
حيث قدم هن على هم ثم عكس واخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي
جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها
رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون
جنون ومنها اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض
اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها
القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول
الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه بانه غيرها الرياح
والامطار لنكتة وهي اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا
بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا
بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله دل كلامه السابق على ان
ليس الدهر لا بل الاهل ومنها اي ومن المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهو
ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية
وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو
الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى
ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف
على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد
المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناه البعيد اعني
القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله
بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا بارد

اما الغزالة فالشمس طول الذي خرقت فيما تفرق بين الجدي يعني كان الشمس من كبرها
في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقرن بها ما
يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرف وكذا ذكر
الجدي والحمل فقد يكون لكل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق
الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم
الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش
وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى
الحقيقي صار مجازا كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل تعالى
عن ذلك بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا
بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم
البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير للعظمة
وتوقيف على كنه الجلال من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز
بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرد حقيقة
او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة وعلى
والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم
وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة
وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال
واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الايتين
مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنها اي ومن المعنوي
الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد
بضميره اي بضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري
ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر
فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت

الاستخدام

قوله اي

١٩٦

اللف والنشر

قوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وانهم شبوه بين جوانحي
وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه
المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا
يعني الهوى التي تشبه نار الغضا ومنها اي ومن المعنوي اللف والنشر
اللف وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا
المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا
المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل
التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف
والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون
فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب
اللف وهو ضربان لان النشر اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما
قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو
وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا اللحظ للغزال والقد للغصن والردف
للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة واما ان يكون كذلك
بل يكون مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني
وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قوله وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال
نحو قالوا دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان
وذلك ان تجعل قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود
وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين الفريقين فان ما لف بينهما
في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو
ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق
بالاخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت
النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين و

بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق قوله لعلمه
مقول العلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه
وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء
وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع اخر من اللف لطيف
المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعدها
بذكره لما لمتعدد على الاجمال ملفوفا ومقدرا فيقع النشر بين اللفين
احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت
زيدا واعطيت عمروا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة
الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان
مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع
ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له
بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا العدة
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضا والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم
تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا النوع من
اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من
علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل
المعللات فاذكر في امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل
راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما
لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق
لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر
امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل
لشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد ليتفرع الترخيص ومراعاة
العدة وكيفية القضاء عليه وتمهيد بذلك لم يقل ومن امر المرخص باعادة
حرف جر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام

بعد امر الشاهد بصوم الشهر وهو الترخيص وامر المرخص له
بمراعاة عدة ما افطر ليصوم بها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على كيفية
تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة اشياء الاول
امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضا والثالث الترخيص
وجميع ذلك يتفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى
الواحدة من هذه الثلاثة وفيه ان يقال ان قوله ولتكملوا العدة علة الامر
بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر
كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا
ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة علة لمراعاة العدة
اشارة الى المذكور قبل وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه

الجمع

ومنها اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك
المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة
الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة
هي ما يدعي صاحبه ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال
وجد في المال وجدا او وجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي
مفسدة اي ما يدعو صاحبه الى الفساد

التفريق

ومنها اي من المعنوي التفريق
وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما
نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين
ونوال الغمام قطرة ماء

التقسيم

ومنها اي من المعنوي التقسيم وهو
ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف
والنشر وقد اهمل السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان
يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة
ما لكل اليه بل يذكر فيها ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل
فان قلت كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضير راجع

الجمع مع التفريق

الجمع مع التقسيم

الا المستثنى منه المقدر العام اي لا يهم احد بخطي ظلم يراد ذلك الظلم بذلك
الاحد لا الاذي لان هنا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في
الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير حمار الوحش
والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هنا اي عير الحي على الخسف اي الذل
مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق
راسه فلا يرثي اي لا يرق وطي رجم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا
متساويان في الاشارة الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير
والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح لا يكون البيت من قبيل اللف والنشر لكنه
لا يتم التساوي بل هذا حرف التنبيه اي الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى
تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى
عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان
التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتامل ومنه اي من المعنوي
الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال
كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في
حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة
ادخال الوجه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحراق
ومنه اي المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او
العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم
كقول ابي الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة لتقضي الاقام بمعنى
التسليط عداها بعلى فقال على اربابها جمع رب وهو مالك المدينة خرشنة
وهي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع
جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق
بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام على
هذه المدينة فقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء

۱۹۱

الروم بالممدوح اجمالا لانه يشتمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت
الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يقل من نكحوا ومن ولدوا
للبيان فوقوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا لان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة
على اهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح
قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع
وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت
المذكور يعني اياه من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما ذكره
المص وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي
التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا
اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق
غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة
وهي في الاصل المحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق
لا ما هو كالغريزة فيها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء
ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم
ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم لم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما
سبق من تفسير هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأت اسند اي امر الله
يأتي اليوم اي هول اليوم والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع
من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن
له الرحمن وهذا في موقف والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد اي وجبت
له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج
النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة
وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول
العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما
يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض

الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان
قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في
عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في
عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب
النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان
الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا
كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه
عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها
وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ
معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء وقد
السعادة باعتبار ذلك لفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي
فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي
تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم
شقي وسعيد اذ الانفس اهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء
ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين
شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال
الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب
سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم
على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين
الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا
منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر الاحوال المشايخ واضاف الى كل
منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني الاستيفاء اقسام شيء كقوله تعالى يهب
لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل
من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان

يكون

يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما
قدم ذكر الاناث لان سياق الآية يدل على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه
الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر
تأخير الذكور بتعريفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء
الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير
فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل
لمقتضي آخر ومنها اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر
آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها
فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ
من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك
الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق
حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا
صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها
اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم
لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في
السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف
فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه
بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير
في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله
صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله
وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة
اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح المنظر لما اصابها من شدائد الحرب تعدو
اي تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الحرب وهو من كرب بمستلئم اي لابس
لأمة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم
عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه فارسله اي تعدو بي

ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعداده للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه
نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه ههنا انتزع منها دارا
اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها
بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي
فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجليلة صفة غزوة وروى نحو
الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا
ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه
ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم
الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول
التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت [illegible]
لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد
بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو حاصل بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها
مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذ جشأت
وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير
من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد
انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى
عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه
فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه
لم يكن قسما فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل انما هو كناية عن كون
الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب
لنفسه لم يكن قسما برأسه بل يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه
التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام
ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد

النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في
فقده الخيل والمال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق
وداعا ايها الرجل ومنه اي من البديع المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة من المحسنات وفي هذا
اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق
وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قوله وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا و
ان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة
مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
استدرك النابغة على قول حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا
يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت
الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك بل
المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة
مطلقا والى تقسيمها الى النوعين المقبولة من المردودة ولهذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة
ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما
يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير
الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان
المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له
بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء اي في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين
يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر
الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح
اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله
ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب
الا وهو يرسل الكرامة والعطايا اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ
والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا
عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى

للشأن تخالفك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف منه النطف الغير المخلوقة وهذا
ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو
لفظة يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثل بيت السقط [illegible] واف اما
وابلا او نادا فكاد ان يجي ارحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول
ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اي عقدت سنابك الجياد فوق
رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك
العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها
متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة
لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل
في قوله اي قول القاضي الارجاني يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى و
وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول
عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك
الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ
يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان
عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو
ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب
نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل
لان المراد بفسادهما خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة
وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن
وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية
القطعية التي لا يحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الالهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد
وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى
النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك
لنفسك ريبة هي ما يريب الانسان ويقلقه واردها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب
اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الحلف لئن كنت قد بلغت عني خيانة

لمبلغك

لمبلغك الواشي اغش واكذب فاللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك اللام
جواب القسم ولكنني كنت امرءا لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب مستراد
اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاده اي طلبه ومذهب ملوك
اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي
يجعلوني حكما في اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم
واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني انك لا تعاتبني على مدح آل جفنة
المحسنين الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك
لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على طريق التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا
ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح
ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فالملزوم مثله وقد ورد على صورة القياس
الاقتراني في قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة
اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون عليه فهو ادخل في الامكان
فالاعادة امكن اي ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية عن ابراهيم فلما افل قال
لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه اي من المعنوي
حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي
بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب
ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام
لعدم التصرف فيه كما يقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد
ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي
ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي
ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان
علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة او
كانت لها في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه
نائلك اي عطاءك السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة

وقد علم بانه عرق حماها الحادث بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة في العادة
علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لم تكن علة حقيقية فلا يكون من
حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف
ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة
لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم
قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما
غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة
في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في
الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب
رجت الذئاب ان تنيلها من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن
يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة
الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه وكثرة انهزامهم وانه لا يحتاج الى قتلهم
والثانية اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم
بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني
اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر
الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كانت ممكنة عقبه
اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه
اي من الواشي نجى انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء
خوفا منه او غير ممكنة عطف على ممكنة كقوله هذا البيت للمص وقد وجد بيتا
فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد
منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع
الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة
الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من

الضرب الاول

الضرب الاول مثل قوله لو لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم ان المراد بالانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد
اخطأ خطأ مبينا لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس
اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح
بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية
ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيتها خدمة الممدوح اي دليلا عليه
كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة
المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الا
وليين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم
بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من
الضرب الاول فاذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح
كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخرج عن تكلف لان الظ
من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة على انها علة لنفس ذلك الوصف لا
للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم
يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرار والشك ينافيه كقوله اي قول
ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن
تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقا بالهمزة فخففها اي ما يجف لهن مدامع والضمير
في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى
المزن حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو
المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من
السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير
الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد دثرا فلا علم ولا نضد لبسا البلى
فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد في هذا البيت قوم قالوا
اراد بالحبيب نفسه ولا ادري من اين هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد

للابيات مطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من عزاي بلاقع عشيت سافتني
الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان ان هذا البيت قبل كان الحجا
الغزو على هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابي تمام هو
لحبيب الذي فقد الشحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو
ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر
يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل
كقوله اي قول الكميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان
بعض من الكلب الكلب وهو كلب يأكل لحوم الانسان فيأخذه من ذلك شبه
جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم
ارباب العقول الراجحة وملوك واشرف وفي طريقته قول الحماسي بناة
مكارم واساة كلم دماؤهم من الكلب الشفاء ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم
لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد
المدح بما يشبه الذم النظر في هذا التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في
غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم
من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا
يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه واليسم تاكيد الشيء بما
يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة
مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله
اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور
حدها والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة
ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان
فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي
كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به
والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو هاهنا التقدير وهو كون

الفلول

الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء
من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم
الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهتين احداهما
انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيضه المط وهو اثبات شيء من العيب بالمح
والمعلق بالمح مح فعدم العيب ثابت والثاني ان الاصل في مطلق الاستثناء هو
الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن
الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك
لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه وان كان الاصل
في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج
شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في
فهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي
ويريد اثباته حتى يحصل فيه شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته و
وهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد
فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع
خلابة وتأخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان
يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب
اثبات الصفة المدح لذلك اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء
نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش بيد بمعنى غير وهي اداة الاستثناء والاصل في
الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا اي كما ان الاستثناء في
الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي
قولنا ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثناء
المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول مثلا بل بقي على حاله
من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول
صفة المدح فيها واذا لم يقدر هاهنا الاستثناء متصلا في الضرب فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني

مثل الوجهين المذكورين في ضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال
وذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر
بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يأتي فيه التاكيد من الوجه الاول يعني
دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا
ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول
اي افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا
الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو
فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك
ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا
حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك وكان
وكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه
قيل لا يسمعون فيها اللغو الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا
تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه
الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث المتصل لان قوله سلاما وان امكن
جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم و
ليس لك في الكلام اذا تذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول
مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب
ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي ومن تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى
بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح
وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر
كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله
تعالى يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بآيات ربنا فان الاستفهام
فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين
والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه
الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان

الهمذاني

الهمذاني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه
الضرغام لكنه الوبل فالا وسوى استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي
من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة
مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم
في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان
يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك
فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الاخر اعني
الاستثناء المفرغ نحو فلان لا يستحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الا
ستثناء نحو هو جاهل لكنه هو فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح
على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو
حويته اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح
الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا
فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان اخران من
المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو همته والثاني
انه لم يكن ظالما في قتلهم اي في قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا
واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من
قتل لما كان لاهلها سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج
الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى
اخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى
الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله
فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب
ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج الزمان

شكوى

شكوى الزمان في التهنئة فهو يسمى الكناية مصرح بها فكيف يكون مدحه كما
ازيب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع با
المدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب كثيرا اعني في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها
على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلبي
لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى انه اراد به جنس اعم
من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولابد لي من
جهلة في وصال الغزل فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه
حليما حيث كنى من ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودع
حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الا
الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان
ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريد الوصل هذا
المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان
يودع حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد اخر الامر ومنه اي من المعنوي
التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل ان يصير
العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني الصحيحة بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه
اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي
المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي متشابهات
القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد
به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب
اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم
مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى
كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار بكر مالك

مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم
ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال
على الشك والمبالغة اي في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء
ابتسامتها مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها
حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح والمبالغة في الذم في قول
قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة
على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي كالتحير والتدهش في الحب في قوله اي
قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن
لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها
الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والتساؤل
والاستفهام عنها كقوله ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل
يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير في قوله
حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم
لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما
وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول
بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء
اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها اي تثبت في كلامك تلك الصفة
لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له وانتفائه عنه اي من غير ان تتعرض
لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او انتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا
الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز
صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين
وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة
لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي
هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والكناية

حمل اللفظ الواقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده
من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف
مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال
ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقعت في كلام الغير بمعنى حملت المؤنة
وثقلت بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن
والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي
طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرمت ايضا احكم والتطول الى
التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان
حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها
ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي
فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريبان منه لان اللفظ
المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير المعني في ظنه فحمل على خلاف ذلك
المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره
واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك وسمي اطرادا
لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه
كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب
يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم
وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا فرحين
به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن
الحارث ومنه قوله ع الكريم بن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن
يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما
الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة
فمنه الجناس بين اللفظين تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه
في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في
مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة تفصيلها

والجناس

والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف
وكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو
يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج الساق والمساق وفي هيأتها وبه يخرج نحو البرد
والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات
الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل
وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره
عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن
الافادة مع ان الصورة صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في
جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا
التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان
يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اي القيمة يقسم المجرمون ما لبثوا غير
ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى
للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع
اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع
النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض فان كانا اي اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي
مستوفى كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى
لدى يحيى بن عبد الله اي كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام
وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي
جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي
اللفظان المتجانسان اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من
الجناس المركب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي
قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة
اي غير باقية وكقوله الى العلماء مطايا مطايا وجدتكم منازل ما نابل عنها اليس
عني بعقلتي فطي فعل ماض وبلي حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان

يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المفروق كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام
لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا خص
باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك
وابكه بدمع مضاهي الوبل حال المصاب ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم
صاب فالثاني مركب من صاب والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مر والمصاب
الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى
مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس
مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب
تسامح هنا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيآتها
وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك
اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها
لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد
مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما
فلذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة
الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما
ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع
والعدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا لانحراف احد اللفظين عن هيئة الاخر و
الاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد اي لفظ البرد بالضم
والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة
البرد وجنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم
الجاهل اما مفرط او مفرط لان راء المفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان
وهذا يقتضي ان يكون مفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف
المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا وكانه

في الصورة

في الصورة حرف واحد بخلاف كيفيته والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب
في حكم المخفف فعلى هذا الراء في المفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما
في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا النوع من
الاختلاف غير الاول ونحوه قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة
والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما
اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس
ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهي ستة اقسام لان الزائد اما حرف
واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار
بقوله وذلك الاختلاف اما ان يكون بحرف واحد في الاول مثل قوله تعالى والتفت
الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر
كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض
قواضب من في قوله من ايدي صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة
على مذهب الاخفش او للتبعيض كما في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو في
الموقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من
عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه
اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء
على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف
في الاخر مطرفا ووجه حسنه انك تتوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها
هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها للتاكيد حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك
انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على
قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول
الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا
الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا

المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد
بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب
وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي
هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني
وبين كني ليل دامس وطريق طامس وفي الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه
او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين
الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن
الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر
واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة
يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم
بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه
على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم
الشفويتين نظرا او في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي
ان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد
والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الاخر سمي هذا
النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية
والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما
اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب
فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن
روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين تجنيس القلب
في اول البيت والمتجانس الاخر في اخره سمي تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين
كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي
احد المتجانسين سواء كان تجانس القلب وغيره ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمر
المتجانس الاخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو قوله تعالى وجئتك
من سبإ بنبإ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم

غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب كقول [illegible]
فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا
كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار
فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش
فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد من هذا النوع ما لا يتفاوت فيه الا انفصال الحروف
وانفصالها كقولهم في سعود ومتى يعود وفي المستنصر جنته المتقى تغير جنته
وقيل لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه فقال اتيت بتصحيفه ويلحق بالجناس
شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول
مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان
من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق
وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر
من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو
قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلي ونحو
اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما
يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو
الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق
ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس
تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت
لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر
وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى
او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين
والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول
الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في اخرها اي اخر الفقرة فيكون
اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو قوله وتخشى الناس
والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه

سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا
ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم
ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين والمتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ
الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني وعبر صاحب
المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو مصراع الثاني في علم وحلم وزهد
وعهده مشتهر مشتهر اي المقت تركا اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا
صدارة للحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول والمعتبر عنده اربعة
اقسام وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول وحشوه او عجزه او صدر
المصراع الثاني فحسب تعتبر هذه فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير
اثني عشر حاصلة من ضرب الاربعة في الثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما
ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من
ضرب الاربعة في اربعة لكن المصنف يورد من شبه الاشتقاق الامثلة الا واحدا
اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما الاكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا
الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فيما يكون احد اللفظين
في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم
وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول
مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية
من عرار وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على
انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي
بنا بين المنيفة فالضمار يعني ان جاريك رفيقي واياتهم قصدنا والرواحل تسرع
بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك مثلهما استمتع بشم عرار نجد
فانا نعدم اذا امسينا الخروج من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر
المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع
كاعب وهي الجارية التي حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت
بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر

في صدر

فصدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقفا الركاب
على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج
على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة
لان القلة يفهم من اضافة التعريج الى الساعة يجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون
الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او مبتداء ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة
اي قليل التعريج في الساعة يعني نقفا على الدار التي لو وجدتها ما هو له ما كان موضعها
موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الالمام بها الا تعريج ساعة
فان قليلها ينفعني ويشفي غليلي وتجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع
احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني
دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها اي خفة وقلة عقل فداعي الشوق قبلكما دعاني
من الدعاء وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي
واذا البلابل اي جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال
وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء
الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني
فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المتجانس الاخر في اخر
المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القران لان
الجوهري الثاني من القران ما كان اقل من المائتين وبسمي فاتحة الكتاب مثاني
لانها تثنى في كل صلوة ويسمى القران مثاني لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون
برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق او لحد شيء مفعل
من الثني وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي
الارجاني املتهم ثم تأملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما
اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين مما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى
لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع
الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل

والحد في الاشتقاق وما يكون الملحق في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول
لا الاخر من القسم الثاني من الحاق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ
القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن
المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا يخزن على غيره ولا يحفظ
مما لا ضرر له فيه فيخزن عليه وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي
العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في
الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي تهنا انتهى مثال لما
وقع احد الملحقين اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في اخر
المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير
ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى
من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض
القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع لحسن استعماله اياها
فهي الان من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر
والغمر يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة التي اهملها
المص فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت
والملحق الاخر في صدر المصراع الاول فقول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى
فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض من لوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع
الملحق الاخر في حشو المصراع الاول ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص
عاني فالاول من عنى يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر
المصراع الثاني قول الاخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الان مثواه في الثرى
فالثرى واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد
يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة
من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله
قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول

السكاكي

السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هي
لفظ في اخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على ما سيجيء من
تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على الالفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقرة
وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالا
سجاع معنى المصدر كما اراده المص فقوله وهو معنى قول السكاكي [illegible] ان
هنا مقصود كلام السكاكي ومحصوله ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر
الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقرة فكما ان التقفية
ثمة توافقهما فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقهما وهو اي السجع على
ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف
الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي
اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في
الوزن والتقفية اي التوافق على حرف الاخير فترصيع فهو يطبع الاسجاع بجواهر
لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية توافق ما يقابله
من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو لا يقابلها شيء من القرينة الثانية
ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثرها في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى
والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو
السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى
مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن
فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل
الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل من احدى القرينتين
مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع
يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا
للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى اخر والا كان تطويلا كقول
الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه

العصور بمرورها ولا يغرم منها الدهور بكرورها والصلوة على من لحق بلكفر اثرا الاملية ومحاه ولا سيما الآن الرد عفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا والثالث فيها كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع ولرفي القرآن غير نظير ويستثنى منه على ما كان على ثلاث فقر فان الاوليين يحسبان في عدة واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منهما من لفظتين ولو جعلت الثانية منهما خمس لفظات او ستا لكان حسنا والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول لطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى ولئن اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض

من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي وامرأني واخذه ما قدم وما حدث بالفتح ان فيه ارتكاب لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال الفواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ومثاله قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واوري به زندي اي صار ذا وري وهذا صار عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند فخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى الممدوح المذكور في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان تنتصب على المصدر اي يجعل كلا من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرة سجعة تسمية للكل باسم جزئه نحو قول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير

مبتداء وخبر في البيت الثالث وهو لم يكم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش
من الرعب ومن السجع على القول بجوازه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض
مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب الاخر
المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل
مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى تصريع الكامل كقول امرء القيس افاطم
مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول
غير محتاج الى الثاني فاذا جاء الثاني جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان
بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط
الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى
الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا
في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في
المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى في
المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت
لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى
كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون
المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق
كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول يتعلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت
مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت على
الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه
ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي
الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن
دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة

متساويتان

متساويتان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا
عبرة على بناء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا
والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية
انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون
بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا
يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من
وجه لتصادقهما في نحو سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة
بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل
ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في مثل
السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في
الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة
سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط
في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي
ثم اذا تساوي الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى
القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع
من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام
البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسرها والمماثلة مما يختص بالشعر اورد
لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها يجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص
بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص بالنثر كما سبق الى
الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين
وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش
الا ان هاتا اي هذه النساء اوانس وتلك اي مها الوحش نوافر
قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان التمثيل
بما يكون اكثره في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق

على القافيتين او اكثر كان احسن ليشتمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب
الجوى وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن
حاله لا تظلمي فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من القافيتين فقد وجد البناء على
قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال
له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجي قبل حرف الروي
وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية
مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا الفتل يجمع
بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل
الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند
الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى الروي من
الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي
الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه
فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم في السجع فاعل يجي والمراد
انه يجي ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجي قبل حرف الروي
ما ليس بلازم في السجع مثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع فلما تحقق
لزوم ما لا يلزم لو جي في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه
يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه فاصلة الفقرة بشيء
لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان
سجعتين لم يحتج الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه ومن هنا يظهر فساد ما
يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع والقافية ليوافق قوله قبل حرف الروي
او ما في معناه فيجي ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة
نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جي قبلها
في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر
ولا تنحر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تنصر

تماثل الوزن في اثنائها وهدنائها وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب
وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول
كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم
فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله اراناه الاله هلالا انارا
وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني
مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فقد اشار اليه بقوله
وفي التنزيل كل في فلك يسبحون وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم
المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى
التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند
الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى
عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على
اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات
قافيتين على بحرين او على ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان
شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي
قول الحريري يا خاطب الدنيا اي من خطب المرءة الدنية الخسيسة انها شرك الردى
اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في
يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل
الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية
الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند
الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن
ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية
الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر
او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر او
لفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت

كما ذكر في قوله اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر
مستمر وبحيئه قبل حرف الروي نحو قوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتي اياديَ
لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس
شكرته نعمة واشكر والي وقد يقال شكرته فلانا يريدون نعمته وكانه اراد
ساشكر لعمرو نعمة فحذف الجار وجعل الايادي بدل الاشتمال من عمرو فتى اي
هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال
في الكناية عن نوفل التنزل وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل
به اي لا يظهر الشكوى اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ماينوبه من
حوادث الزمان وفي طريقته قول الاخر اذا افتقر المرء لم يرفع فقره وان ايسر المرء
لا اليسر صاحبه اي جليتي اي فقري من يخفيه مكانهما لاني كنت استرها
بالتجمل فكانت خلتي قذي عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحها
لها بايادي يعني من حسن اهتمامه جمعها كالداء الملازم لرحيتي نالها
بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مفتوحة
مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت وملت
وعنت وانشقت ونحو ذلك وفي كل من الايات والابيات نوعان من لزوم
ما لا يلزم احدهما التزام حرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد
يكون الاول بدون الثاني كالقمر والمستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن
الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها
لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح الدال ما قبل الدال فان قلت قد
ذكر المص في الايضاح ان ذلك كان قد يكون في غير الفاصلتين ايض كقول
الحريري وما اشتار العسل من اختيار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين
اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم
في اشتار واختار السين التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل
مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي
اوما في معناه اعم ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة اوغيرها

لان

لا نجمع ما في البيت الي حروف الروي بعيد فعلى انه قبل حرف الروي وكلما في معناه
من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف
الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او
الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حروف الروي
ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حروف الروي
اوما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول
في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايض معناه
ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى بلزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر والابيات
غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات
ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان يكون المعاني تابعة
للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا
تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل
المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح
وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين
الذين لهم شعف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى
جمع من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعاني فلا يبالون
بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المص هنا ما تيسر لي باذن الله تعالى في
جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت الاشياء يذكرها في علم البديع بعض
المصنفين وهي قسمان احدهما ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم
دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان
احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف
مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
يؤتي بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني
بتجن يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقوله الوطواط وراك
ان زرت دار ودود دارا وزيدا ووردا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة

التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة بأجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة بأجمعها
كقول الحريري الكرم ثبّت الله جيش سعودك يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء
وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والاخر غير منقوط ومثل الحذف وهو
ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها
بعض حروف الهجاء والثاني ما ادخل في التجنيس قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق
الكلمة في المصراع او في الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله حتى نؤتى
مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق
السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف
بصفات متوالية واما العدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل
ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء فتأتي بكلام
تبين المراد وتوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور
في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه
حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يكون مع الايجاز
وقد يكون مع الاطناب ومع المساوات ايهم القسم الثاني بما لا بأس بذكره
لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمص ختم
الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك
ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست بخاتمة الكتاب خارجة عن
الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية
وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح
وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان
في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء
ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا

المعنى

المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك
فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة
على الغرض وهو الذي يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة
والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة
لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت الصفة له
كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل
بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة الدلالة
على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد
والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على
الغرض كالاتفاق على الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله
فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله
وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم
يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع
من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان
احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما
لا يشترك الناس في معرفته من الوجه الدالة على الغرض ضربان احدهما
خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه
من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما
الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف
فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر
هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر
اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف
على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كلا ولا
بعضا فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع
اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان

لانه المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار
اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف
الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن
عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني
اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجب له
عليك مثل ما توجب لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل
اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبمواخاتك ان كانت به مسكة من عقل
ومعرفة ويركب حد السيف اراد يركبه بحد السيف يحتمل امورا تقطع السيف وتؤثر
تقطيع السيف وتأثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي
بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل
اي مبعد يعني لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة
ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام حتى لم يجد عن ركوب حد السيف معدلا ومعدلا
فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية فانشده هذين البيتين فقال
فقال له معوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى
دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني
لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية
على عبد الله بن الزبير وقال الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد
فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات
كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول
الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا
تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا
بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في
داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس
الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره
الا انه اقام تعرف مقام تعلم واقرب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها

في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم
شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الآخر
وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا
الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او
دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول
كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح
مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه ورقبه حاذره
لان الخائف يرقب العقاب ونحوه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك
اللهج اي الشجاع القتال الذي لا يلوي بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي
بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا واشترى
بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول
له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا و
اخصر لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم
فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول
الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن
نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت
ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة وهو معنى الاشارة الى انهزامهم حيث وقع
الضرب والطعن على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة
لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في
مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات اي بعد ان يأتي
الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانه بدليل ما قبله وهو قوله اسى ابا نصر
نسيت اذن بعيد من حيث ينتظر الفتى ونيله لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل
قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض
في هذا النحو نفي المثل يقال انه يعز ويعوز وانه لا يكون فاذا جعل سببه فقد نسب بخل الزمان
به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم ينفه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان

بانه يجود بشيء وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا
فالمصراع الثاني ماخوذ من مصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان
قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد
لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون
الزمان بخيلا بهلاكه اعني لم يسمح ابدا بهلاكه لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا
ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم
يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المص واعترض عليه بان المراد بسخائه
ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيل الحاصل ولما اعدمه فافناه فباق
بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفى الشاعر ذلك والحاصل ان
ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه
سببا لصلاحه قلت وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود
سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا تظهر قرينة تدل عليه على ان
هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان
منه سخاءه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده
منه لبخل به على اهل الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد
وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به
علي وكان بخيلا به على اعدائه سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهذا على كل من
هذه التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان
بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخل بمثل
المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما
كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان
ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى
ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان
كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل
للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا

الارتياد الطلب واضاف المرتاد الى المنية التي للبيان اي المنية الطالبة للنفوس
لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل
عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها
المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع
لهاة وهو فاعل وجدت اضيف الى المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى
كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح
وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الا حديث فراقكم لما اسر به الي مودعي
هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته من مدمعي وقول جار الله
في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت
هي الدرر التي قد حشا بها ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فهو ابعد
من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق
الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني
وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الآفاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي
وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك
حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب
الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ
المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله فان اخذ اللفظ
سمي اخذ المعنى وحده الماما من ألم اذا قصد واصله من ألم بالمنزل اذا نزل به
وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكان كشط
من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا
يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان
يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان
وهو مبتداء وخبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطؤ
فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اي
تاخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول

لعل تأخر عطاياك عني يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما يكون جهاما
لا ماء فيه وما كان فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة
بيان المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان
يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تألق اي لمع في الندي اي في
المجلس القاضي باشراق الناس كلامه المصقول اي المنقح خلت لسانه
من عضبه اي من سيفه القاطع لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كأن ألسنهم في
النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا الخرصان له الشجر قضبانها
وخرصان الرمح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضائها اسنة
رماحهم ونفاذها كأن ألسنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند
الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم عند النطق فبيت ابي الطيب دون
بيت البحتري لانه فاته ما افاده البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة
التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ولزم
من هذا التشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث
الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر
الفتيان مالا وروي وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم
الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاساس فلان رحب الباع والذراع
والذراع اي رحيبها اي سخي وقول ابي شجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم
في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يذم الملوك ندى جعفر
ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية
ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده
وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا
هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي
معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة
لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون
هؤلاء على صورة الرجال لانهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب

في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفه منهم
قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير
ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم القناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن
في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين
نسيبا والاخر مديحا او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق
اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن
نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه
اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي
ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة
صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف
وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له
فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون
معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم
وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول
ابي نواس وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان الاول يختص
ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هارون الرشيد
كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة
افضت به الى التنكيل والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا
لهارون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من
قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه
ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول
كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول
ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال
اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو
للحال اما على مذهب من يجوز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأي البعض او على

تقدير المبتداء اي وانا الحب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع
بين الامرين اعني محبته ومحبة اللائم فيعني لا يكون الا واحدا اي اللائم
فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض
معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين
الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه
من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت
قبل سيبه بسؤال فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما
فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل اي عطاء
عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لانه عاد ان يعطي
بغير سؤال ومنها اي ومن غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راي عين اي عيانا
ثقة حال اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او المفعول له من الفعل
الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم
من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها
الظل اعلام عقبان اعلام ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل
اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام
اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل
يعني ان الرايات للممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان فوق
ما ياثرها من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسايرت العقبان
فوق راياته لتلحق القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى
قول الافوه راي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ
بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير
من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما
يكون لاجل انتظار الفريسة وهذا يوكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة
والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة

لاعتيادها

لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يوكد المعنى المقصود ثم ان ابا تمام لم يلم بشيء
مما افاده قوله راي عين ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت المام
بمعنى قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا
نقول هنا تام قد يقع ظل الطير على راية وهو في جو السماء بحيث لا يرى
اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات بمحسنة لبعض المعنى الذي
اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل
وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
بها يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات
بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك
الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها مع الجيش مظنة انها ايضا
تقاتل مثل الجيش فالاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام
السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله
وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول
اعني تساير الطير على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح
وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة
بل منها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع
الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء
بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال رويته ومزيد تامل
كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف
هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني
وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله
انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول
حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما
واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق
اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل

وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش

نوادر الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكي عن ابن
ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له
لك اين تذهب بك هذا للحطيئة فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قول
ولم اسمعه وكما يحكي ان سليمان امر بضرب بعنق واحد منهم فاستعفى فما
اعفي وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكان قال لا يستعمل ذلك السيف
الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيف الردي واتفق ان نبا السيف فضحك
سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم
خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن
الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل منيتها جمع اليدين ولا
الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا
ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن
المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت
ولم يضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف فحضر جرير فقام فخبر الخبر ولم
ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم
يضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير
المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل
الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق
بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع
احيانا مناط التمام ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل
المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا
لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال
كذا ليغتنم بذلك الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص
ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه

اتصال

الاتصال بينهما القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منهما اخذ شيء من الاخر اما
الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القران او الحديث
لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القران او الحديث يعني على
وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال
في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلعم كذا وفي الحديث كذا ونحو
ذلك ومثل ذلك في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من
الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري
فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الاخر
ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت
بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت
الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على
ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلعم كفا من الحصباء فرمى
بها وجوه المشركين فقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين
اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيء
الخلق فداره من المداراة وهي الملاطفة والضمير المفعول للرقيب قلت
دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله صلعم حفت الجنة
بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حفت بكذا اي جعلت محفوفا
محاطا به يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب
الجنة من تحمل التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه
المقتبس من معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما
نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطات في
مدحك ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع مقتبس
من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند
بيتك المحرم لكن معناه في القران واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي

عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول
بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشره له
والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين رأسه فقلت
لقد أوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن
او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد
كان اي قد وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا
اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا
كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير
ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه
وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال لكان قوله من شعر الغير من شعر
آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم
يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه
من شعر الغير كقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي اذا ضاق صدري
وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع
ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة
فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفنا كراكب عرف المحل
فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري ومما نبه
فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه
كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر انشدني ان الكرام اذا ما
اسهلوا ذكروا من كان يالفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام
وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري
يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على اني سانشد يوم بيعي
اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمر
ابن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل
هو لامية ابن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في

ليوم

ليوم الوقت والكريهة من اسماء الحرب ونهان وسداد الثغر بكسر السين لا غير
وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي
اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا
الي اي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما بدون التنبيه فكقول
الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره
الساري العجول توقفا في وقوفك ساعة من بأس المصراع الاخير لابي تمام
واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي
كما رأيته والثاني لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين
والقلب منا في قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنس ان
الكرام اذا اشارة الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه
واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل على البيت او
المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول
كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في
قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها اي سمرة شفتيها
وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الاذكار من قدها
ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق نصب مجر على انه مفعول يذكرني وفا
عل ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق من قدها
ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب
وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف التذكر او المجر والمجرى
وفيه تعرف جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب
مفعول تذكرت والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين فكانوا
يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر الثاني
اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيد لانه جعل العذيب
تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما
بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على جريان الخيل

التابع

التشبيه فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير
اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به
داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه وهو
ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل
واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق
الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه
وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد
به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة
وتضمين المصراع فما دونه ايداعا كان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر
الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وربما قيل لانه رفا خرق شعره بشعر
الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك
لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام
شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان
غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه
الاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره
يفخر حالا اي يتكبر مفتخرا عقد اي على طريق كان قول علي عليه السلام وما
لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما
يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا او لا يتحمل شيء من الاقتباس او لم يغير تغييرا
كثيرا لكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق الا
قتباس كقول الشاعر أنلني بالذي استقرضت خطا واشهد قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم
بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا
كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك
واعملن بنية عقد قوله عليه الصلوة والسلام الحلال بين والحرام بين وبينهما
امور متشابهات ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء

معشرا

تركه

تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه
مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن
الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته
وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن
يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه
الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول
ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم
يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان
قبحت ظنونه فيسيئ ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على
اصدقائه اصاغره واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا
ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت
تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات
واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء
مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل
العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او
شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في
فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل من القصة
او الشعر والمثل فالضمير لواحد من القصة والشعر والمثل واقسام التلميح ستة
لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى تقديرين فاما ان يكون اشارة الى
قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام
لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا
الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ
الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم
المت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم ولهم للاحبة وان لم يجر لهم
ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحوله وغيره ايضا ذهب واراد

تحويما

المرتحلي

والقمر في ضوءها بجنبتها الشمس الطالعة من الخدر بحجبة الظلام انطوى النجم
المجرّع ذو لونين وقول لاحلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشارة
الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عم واستيقاف الشمس اى طلبه وقوف
الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس حتى فرغ من
قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء اي حارة
يرمض فيها القدم اي يحترق والنار تلتظي ارق من رق له اذا رحمه واحفى
من حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو
مبتداء خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف
على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشارة الى البيت المشهور المستجير اى
المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند
كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس ابن مرة ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهبيلة وهي ام جساس وكان
لها من جرم ابن زبان ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن
يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي
ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفنا
صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه
واغرباه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو
اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن
الحمى فبلغ جساسا خبره فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه
فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت
ونشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر
ولهذا قيل اشام من البسوس والتلميح لقول عمرو بن كلثوم ومن
دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان خرط القتاد
وخرط القتادة يضرب للامر الشاق فان كليبا اذا سمع قول جساس
لاعقرن فحلا فظن انه يعرض بفحل لربيعي عليان والخرط ان تمر يدك

على القتادة

على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى
القصة كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية ثم اشار الى قول
النابغة فبت كاني ساورتني في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عم والتلميح
الى المثل كقول الحريري فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من
الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال
لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة
اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح
من السماء لها انصبابا واشار النميري الى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى
من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب
دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من
شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب
فيلا من قريش وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل
تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة
برقعة وكانوا في طلبها اراد قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع ولابن يزيد
برقع وجلال فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي
للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي ان يفعل فعل المتانق في الرياض من
تتبع الانق والاحسن انيقال تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه
اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلاثة
اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان
يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ
متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعاني مناسبة لالفاظها
من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان
صياغة تتناسب وتتلاءم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع والمخالفة
للعرف والابتذال ونحو ذلك مما يجب المحافظة ان يستعمل الالفاظ الرقيقة
في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات

الاستعطاف وا مثال ذلك لتحذوها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع
فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى
جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن
في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث
يدق واللوى رمل معوج يلتوي الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء
الدخول فعبر الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم
في هذا البيت بما فيه عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى
وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق
له ذلك في نصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة بقياس الاول
فاحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء
الكواكب وقوله اي فاحسن الابتداء في وصف الديار كقوله اشجع السلمي قصر
عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلعت عليه الازرع
ثوبه فطرح عليه وفي ذكر الفراق والعتاب قول ابي الطيب فراق ومن فارقت
غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الكناية قوله ايضا فؤاد لا تسليه المدام
وعمر مثل ما يهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي
برود وهو في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في المديح مما يتطير به كقوله اي
قول ابي مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي
موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل
السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وقيل بتخيل الى القاصح
وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه وحسنه اي حسن
الابتداء مناسبة المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون
المبتدا مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظر الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا
للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم
او غيره كقوله في التهنية اي قول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد له

بشرى

لانه بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية
اي قول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار
حذار اي احذر من بطشي الشديد اي احذر الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقوله
اي قول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح
في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض
الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقوله اي قول ابي العلاء
فيمن عرضت له شكاية عظيمة لعمري انه لم عظيم باك علي والانام سليم وكقول ابي الطيب
في التهنية بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك
السقم ومن ما يناسب في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف
الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء
العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص
اي الخروج مما شبب به الكلام من تشبيب اي وصف الجمال او غيره كالادب والافتخار
والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي ما شبب به الكلام
وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى
اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسب
وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغي ان يقول مما افتتح به الكلام او افتتح به لان
التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها
في العشق يقال هو نسيب بفلانة اي يشبب بها فتشبيب الكلام بالنسيب ونحوه
مما لا يفهم معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد
والمدائح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما
كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا
للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك
من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام
المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به
فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر

يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اخذت منا اي اثر فينا ونقص
والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلاً ويقال سريت سرى ومسرية والاسم السرية بالضم
والسرى وبعض العرب تؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهماً انهما جمع سرية
وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى
المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة
بن حيدان ابي قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق
والواحد اقود اي يقول قومي والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى
قد اثرت فينا ونقصت من قوانا وخطى المهرية عطف على السرى لا على قومي منا
بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت منا خطى الابل على ما توهم ومفعول يقول
قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود
واحسن التخلص ما وقع في المدح كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن
ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب الكلام به الى ما لا يلائمه ويسمى
ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب
العرب الجاهلية قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم
الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب
وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلاميين ايضاً قد يتبعونهم في ذلك
ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من
الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيراً جاورته
الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام
الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقاً من ابي سعيد غريبا ومنه
اي ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملاءمة كقولك
بعد حمد الله تعالى اما بعد فانه قلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه
قد انتقل من حمد الله والثناء على الرسول الى كلام آخر من غير ملاءمة بينهما لكنه
يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط
وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله

فانه

فانه كان كذا وكذا قصداً الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو
اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه
المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح
كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى
الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد
ومنه اي ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله
تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب
لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ
محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون
الخبر مذكوراً مثل قوله تعالى بعدما ذكر جمعاً من الانبياء واراد ان يذكر
عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير
لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة
وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل
الخطاب الذي هو احسن موقعاً من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي
يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى
حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر
فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضاً في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها
اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ
ان يختم كلامه شعراً كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما
يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختاراً حسناً تلقاه السمع واستلذه
حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ يتناول
بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في
الخطيب بن عبد الحميد واني جدير اذ بلغتك بالمنى اي جدير
بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك

ابانت في هذا النوع

بجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والاقاني عاذر عما
صدر عني من الابرام وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الي المديح او
من العطايا السابقة ولحسنه اي لحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام
حتى لم يبق للنفس تشوق الي ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت
بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب
لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين
بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع
وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن
الوجوه من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الي فواتح السور وجملها
ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن
كنهه وصف العبارة واذا نظرت الي خواتمها وجدتها في غاية
الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد
ووعد ووعيد الي غير ذلك من الخواتم التي لا تبقى للنفوس
بعدها تطلع ولا تشوق الي شيء اخر وكيف وكلام الله عز وجل
في الطرق الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وتحير
مصاقع البلغاء ولخرس شقاشق الفصحاء لما كان في هذا النوع خفاء
بالنسبة الي بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال
والافزاع واهوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس
اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي
لهب وغير ذلك وكذا خواتم السور مثل قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الي ان
هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي
المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن في غيره ولا يقوم مقامه
وهذا معنى قوله ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول
المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي به الدفاتر

بمقامه

بلغ

بل لا

بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب ولكن اخرها اوردنا جمعه
من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان
والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر
كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام
والحمد لله وفي الانعام والصلوة على محمد واله الكرام قد فرغت بعون الله
الملك العلام من تحرير وتسويد هذه الخطوط انا المفتقر الى الله الغني ميرزا علي ابن محمد طاهر
الجرادجويبي يوم الجمعة سلخ شهر ربيع الثاني وكان انتقال هذا
الكتاب الى صاحبه اعني المؤيد الى تاييدات الملك
الاكبر ابن علي صغر احمد فولادي في شهر ربيع المولود
من شهور سنة خمس ومايتين بعد الالف
من الهجرة النبوية عليه الالف
الثناء والتحية

بلغ مقابلة

قال ابو نواس كان من شعراء هارون الرشيد ولقد طفت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا

وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا عصارة كل ذاك آثام

ذا المقامع نسب الحامي المتنبي

اشرت الحكم بكم بكم بكم عوضنا تصوت عنا على البكم فقالوا جميعا بالاشارة والرضا

هنيئا لاهل الري طيب بلادهم وان امير الحجي بن خالد بلاد اذا جن الظلام تقاذفت

[illegible]

يا معبود التعال سوال كو ابن مهنا از علمای صحیح است یا غلط علامه فرزند غلط و صحیح ابن مهنا گفت صحیح و غلط علامه فرزند ما قلت حسن و ما قلت احسن فانک ربیب و انه

بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب ولكن اخترنا ...جمعه من الفوايد ونظمه من الفرايد مع توزع البال وتشتت الاحوال وانفقام الاخوان والمحن وتكاثر الاوجاع والفتن وتواتر حوادث اورثت القلب ملالا والخاطر كلالا لكن اقتضت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام والحمد لله على الاتمام والصلوة على محمد وآله الكرام قد فرغت بعون الله الملك المعبود من تحرير وتسويد هذه المخطوط انا الفقير الى الله الصمد معصوم بن على ... الخراساني يوم الجمعة ... ربيع الثاني وكان انتقال هذا الكتاب الى صاحبه اعني المؤيد الى تاييدات الملك الاحد بن على اشرف ... في شهر ربيع المولود شهور سنه خمس وماتين بعد الالف من الهجرة النبوية عليه الاف الثناء والتحية

۲۲۹

در درس علی ... پیر کند چون ... چون ... کند

از ... زبان ... قفل از ... کلید ... کند

[illegible]



[illegible]

نه در … [illegible]

که خدا … خواهی … [illegible]

[illegible]